اقرأ
لة ثقافية شهرية
ـر عن دار المعارف

دكتور أحمد خليفة

مصر الغد

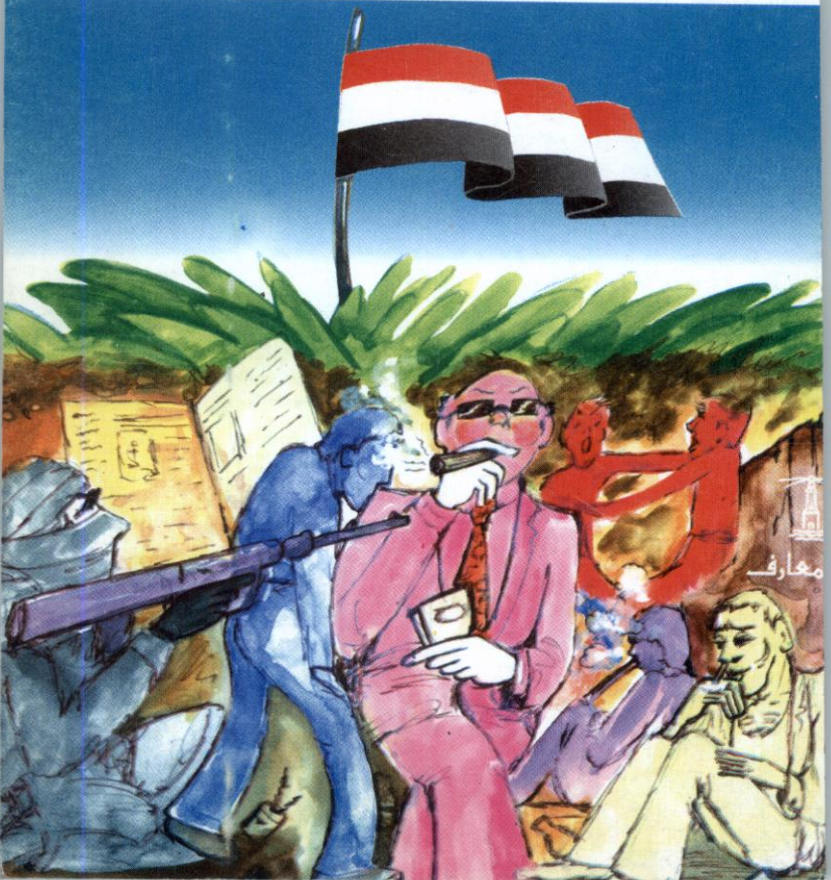

اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف
[٦٦٧]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف: منال بدران

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

دكتور أحمد خليفة

مصر الغد

دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

إهـــداء

إلى أصحاب الغد
أطفال مصر
الذين لا يستطيعون - بعدُ - قراءة
هذه الصفحات

المؤلف

فاتحة الكتاب

قضية القضايا هى مصر. وهمنا جميعا هو مستقبلنا. وشغلنا الشاغل نضع علامات على الطريق تؤمن المسيرة إلى هذا المستقبل – إلى مصر د.

وتحت هذه القضية الكبرى قضايا كثيرة. مثل الكائن الحى الذى طوى على غدد كثيرة تختلف ولكنها تعمل فى تناسق وتضامن وتتجه يعها نحو هدف واحد، أن يظل هذا الكائن قادرا على أداء وظائفه حيوية. هذه الغدد هى أساس كل شىء وإن لم تكن كل شىء.

وينظر الناس عادة إلى الأجهزة الظاهرة لهذا الكائن دون نفاذ إلى هذه دد الحاكمة المسئول الأول عن أدائه. ومن ثم فإن القضايا الظاهرة ستأثر بالاهتمام. ولسنا نقلل من خطورتها وفى مقدمتها الاقتصاد. إنتاج قضية ذات أولوية، وكذلك التعليم والصحة والثقافة والإسكان عمالة كلها ومثلها قضايا خطيرة يقاس بها أداء المجتمع وصحته.

هذا صحيح. ولكن تبقى هناك قضايا كامنة ذات تأثير بليغ فى كل تقدم ومن ثم قلنا إنها الغدد الحاكمة للكيان الاجتماعى. وقد رأينا فى صفحات التالية أنه يمكن تجميع هذه القضايا الكامنة فى عشر قضايا ى أنها أساسية وقاعدية لا أمل فى بناء لا يقوم عليها.

وقد عالجنا هذه القضايا العشر فـى عشـرة فصـول الثلاثـة الأولى منـ بعنوان «**الفجوات**» وهى تعـالج ثـلاث قضايـا، **فجـوة «التصديـق»** بـي الحاكم والمحكوم لأنها أساس كل سياسة **وفجـوة «المعرفـة»** التـى تمثـ قوة المجتمـع فـى عصـر أصبحـت فيـه الغلبـة لمـن يعـرف أكـثر **وفجـ «القانون»** لأن الالتزام بالقانون هو العمود الفقرى لأى مجتمع بشرى.

ثم فى فصول ثلاثة أخرى تحت عنوان «**مثلث الرعب**» عالجنا ثلاث أمور هى أشد ما يقع بأى مجتمع من أدواء قاتلة: **الإرهـاب** الـذى يمثـ شرخا هائلا فى الهيكل الاجتماعى القائم على الشرعية، **والجريمة** التـ تسـرى فـى الجسـد الاجتمـاعى لتضعـف طاقاتـه وتسـتنزف مكاسـ **والمخدرات** التى تنخر عظامه.

ثم فى الفصول الثلاثة التالية ألمحنا إلى أن على كل مجتمع بادئ ذ بدء أن يتبين موقعه من هذا العـالم ومـا يمـوج بـه مـن تيـارات متلاحة ومتلاطمة ثم موقفه إزاء الإنسـان عامـة وتمتعـه أو حرمانـه مـن إنسـانيـ وحقوقه وفى ضوء ذلك إدراك عميق لذاتية مجتمعنا وما يميزه وما ينقصـ وما يعيبه. وفى الفصـل الأخـير «**مصـر الغـد**» نحـاول أن نتبـين مواطـ أقدامنا وطريقنا إلى المستقبل والذى يبدأ باسـتجماع إرادة التنميـة والعثـ على نقطة البداية.

ولم يكن مناص من الأخذ فـى كـل ذلـك بالإيجـاز حتـى لا تتـوه مـ العناصر فآثرنا التوفر على التـأصيل دون إغـراق فـى التحليـل. إن هنـا

كثير مما يمكن أن يقال فى كل قضية من هذه القضايا ولعلـه مـن حسـن سياسة أن نتخلى مؤقتا عن هذا الكثير حتى نتبين بصورة أوضح ملامـح ذه القضايا العشر ولو بصورة أولية.

وكـل أملنـا أن ننتـهى إلى إيجـاد إرادة عامـة تتولـد عـن حـوار أمـين خلص لمصر وحدها، من أجل وفاق - وليـس بـالضرورة اتفـاق - يزودنـا لحافز والطاقة ووضوح الرؤية لكى نفـرد أشـرعتنا ونبحـر معـا إلى مصـر غد.

والله معنا

المؤلف

الباب الأول

الفجـــوات

١ فجوة التصديق

٢ فجوة المعرفة

٣ فجوة القانون

١

فجوة التصديق

لكل شعب إذا دققنا النظر شخصية تميزه ومواطن قوة وضعف شائعة بين أفراده ولا يختلف المجتمع المصرى فى ذلك عن غيره. وقد يكون فى مقدمة سمات الشعب المصرى أنه شعب يقدس السلطة سواء كان ذلك فى نطاق العائلة أو الموقع أو فى الحياة العامة. على ألاّ ننسى أن تقديس السلطة كان سمة عامة فى المجتمعات قبل الحديثة إلا أنها منذ النهضة بدأت فى الانحسار والانصهار فى فلسفات التحرير والتنوير واستطاع الإنسان فى الغرب كما هو معروف أن يصارع السلطة فانتزع لنفسه الحرية من سلطان الكنيسة وهيمنة الأشراف والإقطاع ثم أخذ يقتطع لنفسه حينا بعد حين مزيدا من الحرية فى حكم نفسه وإدارة شئونه دون انصياع مطلق لأى سلطة من السلطات. ولكن الشعب المصرى عرف السلطة المطلقة منذ آلاف السنين ونستطيع أن نرمز إلى هذا بما ورد فى شعر الدولة الحديثة أيام الفراعنة من وصف فرعون بأن «عيناه تخترقان كل جسم هو «رع» الذى ينظر بأشعته وهو يضيء مصر بأكثر من الشمس ويجعل الأرض تزدهر بأكثر من النيل» هكذا كان تقديس السلطة منذ القدم على أرض مصر ويبدو أن جغرافيتها قد أكدت هذه الصفة طيلة الزمان. وقيل فى هذا إن مصر سهل منبسط مشتغل بالزراعة يرويه نيل واحد وهكذا كانت شئون مصر خاضعة دائما لتحكم مركزى وساعد على

ذلك عمق المشاعر الدينية منذ القدم والتى استغلت من قبل الحكام فضلا عما كابدته مصر من غزوات أجنبية غزوة وراء أخرى وكل منها تسعى بكل ما أوتيت من قوة وبطش لتأكيد سلطانها حتى لا نكاد نجد فى تاريخ مصر ردحا من الزمن تمتع فيه الشعب بحكم نفسه دون سيطرة من الغير حتى أصبحت السلطة شيئا يمتزج بكل لحظة من حياته.

إلا أن هذا التاريخ الخاص للمجتمع المصرى قد أورثه بعض الصفات فقد تعلم هذا الشعب الصبر والتحمل إذ كان عليه أن يعايش ويهادن كل القوى الباطشة فأصبح شعبا شديد التحمل قادرا على الصبر على المغتصب حتى يمضى إلى حال سبيله. ولكنه لم يتعلم الاستسلام أبدا كما أن خبراته المتراكمة مع كل هؤلاء الغزاة والفاتحين ولدت لديه حاسة مرهفة تجعله -وهو صامت- قادرا على أن يتبين الحق من الزيف مستعصيا على الخداع والطقوس الفارغة.

ونعتقد أنه نتيجة لهذه التجارب التى قل أن يمر بها شعب من الشعوب نشأت ما نستطيع أن نسميه «فجوة التصديق»، فالشعب المصرى بصفة عامة كان يميل إلى عدم تصديق ما يقوله الحكام أو ما يعدون به، وترتب على ذلك أنه لم يعد يملك المبادرة أو المبادأة وأصبحت السلبية ملاذه ما لم يستطع المقاومة.فإذا تأكد لديه الشك فى السلطان أو تكذيبه لاذ بالصمت «واللامبالاة» ومن ثم تنعدم الإيجابية والمشاركة فى سياسة المجتمع.

وقد نجم عن ذلك أن أصبح الشعب سلس القياد لا يجد السلطان صعوبة فى تحريكه إلى الوجهة التى يريدها، وإن كانت هذه السهولة

لا تعكس مصلحة المجتمع، إذ تعنى انصراف الشعب عن التعاون مع السلطة لتصنع ما بدالها فيزداد الأمر سوءا ويزداد الحكم طغيانا.

وهكذا شاعت نزعة النفاق وأصبحت سمة من سمات الصلة بين الحاكم والمحكوم - والنفاق بطبيعته كذب متولد عن الكذب - فالمنافق كاذب والمسئول يصدق هذا الكذب ولا شك فى أن النفاق صفة عامة إلا أن درجاتها تختلف اختلافا بينا من مجتمع يعرف الحريات المدنية والسياسية ومجتمع تقوم فيه السلطة بغير مسئولية حقيقية ويصبح النفاق هو الطريق لتحقيق المصالح وتحصيل الفوائد بغير عمل أو استحقاق، بل قد يصبح النفاق هو الطريق الوحيد للحصول على الحق.

ولا نزعم أن الوضع فى الزمن الراهن يبلغ هذه الدرجة من السوء فقد حدث فى العالم أحداث خطيرة وتحركت شعوب كثيرة وقامت ثورات ثقافية وعلمية غيرت الفكر السائد. إلا أننا نركز هنا على ثورة من أخطر الثورات فى تاريخ البشرية نستطيع أن نطلق عليها «ثورة التعبير». وهناك عوامل كثيرة تضافرت لكى تدفع الإنسان إلى كفالة مزيد من الحرية لمزيد من الآراء لم يكن فى الإمكان أن يبقى ركن فى هذا العالم بعيدا عن تأثير هذه الثورة الجديدة وإذا تحدثنا عن ثورة التعبير فنحن نتحدث فى الواقع عن الحريات المدنية والسياسية التى أصبحت محورا فى حضارتنا المعاصرة، ولا يمكن أن نتصور حياة سياسية سليمة لا يكون أساسها حرية التعبير بكل وسائل التعبير وما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من تطور خطير فى وسائل التعبير والاتصال الجمعى.

وبالتالى فإن معيار صحة النظام السياسى هو فى شعور المواطن بصدق هذا النظام وقد لا يكون هذا النظام أو التنظيم فريدا فى عدالته أو كفاءته ولكن العبرة بالشعور العام إزاءه. فإذا ساد الشعور بأنه نظام غير صادق سادت السلبية أو «اللامبالاة» أو ما يشار إليه أحيانا بفقدان الشعور بالانتماء وهو ليس إلا ترجمة لفقدان المصداقية والاحتجاج على حرمان المواطن من حقوقه وحرياته. عندما يفتقد المواطنون الثقة فى كل شىء ويسقطون فى فجوة عدم التصديق تبدأ وتستمر الانهيارات والتى تصيب أخطر ما تصيب جيل الشباب الذى لا يأمل فى الغد ويداخله الشك فيه. لأن الغد فى حاجة إلى طاقة تعد له اليوم، فإذا غلبنا الشك فى يومنا لم يعد لنا غد ولاأمل فى أن يستيقظ الشعب ويتحرك.والشعب لن يستيقظ أو يتحرك إلاعندما يشعر بالصدق فهو فى انتظار لحظة الصدق والتصديق.

ويمكن أن نضع مفتاح القضية السياسية فى صيغة موجزة هى «الحكم لمن يملك لا لواضع اليد» وليس من الصعب تحديد من يملك فهو من حصل على التفويض بذلك بعد خوض المعترك الديمقراطى وهو الطريق الوحيد لوصول الحاكم وبقائه، وبغير ذلك يصبح الحكم فى النهاية أداة لا أداء واستعراضا بلا إنجاز، وهو ما يثير أهمية البعد السياسى فى الاقتصاد، فالشعور بالقهر السياسى وغياب الإيجابية يعنى تعطل انطلاق الطاقات الضرورية لأى تنمية اقتصادية. فالسياسة سابقة على الاقتصاد والاقتصاد القوى لا ينطلق إلا من قاعدة سياسية سليمة ويخطىء من يعتقد أن الاقتصاد يستطيع أن يمضى فى طريقه مقطوع الصلة بأى شىء آخر فى المجتمع فالاقتصاد لا يعمل فى فراغ وإنما من خلال مجتمع منظم له

أوضاعه السياسية والاجتماعية وما توفر لديه من خلالها من قدرات على استيعاب متطلبات النشاط الاقتصادى.

والحريات هى أساس العمل السياسى سواء كانت مدنية أو سياسية، وهى لا تقبل التجزئة إما أن تمنح كلية أو تمنع كلية، وكل الصيغ الوسيطة التى تدعو إلى منح الحريات على أقساط مريحة مكتوب عليها الفشل وقد أثبتت التجربة أن فتح نافذة واحدة للحرية إيذان بفتح النوافذ جميعا وأن أخطر وأفشل سياسة للطغيان نفسه هى منح الشعوب جانبا من الحرية أو بصيغة أخرى ديموقراطية مخفضة. وعلى الحكم أن يختار بين السيطرة الكاملة والمصادرة للحقوق جميعا أو كفالة الحقوق جميعا. وهذا المعنى موجود منذ زمن طويل إذ قال الكسيس دى توكفيل «إن الرغبة فى العدل والمساواة تزداد شدتها كلما زادت نسبة العدل والمساواة». وهو شيء قريب مما نقوله، من أن المزيد من الحرية يؤجج الإحساس بالحاجة إلى مزيد من الحرية. وبغير الخوض فى سمات الحكم الشمولى وملامحه ووسائله فإننا نعتقد أن الشمولية لن تلقى سلاحها بل ستلجأ حينا إلى ممارسة مزيد من القهر وحينا إلى ممارسة التسلط بالابتسامة أى بأقل قدر من الغلظة والخشونة. والواقع أنه يكفى أن يكون بيد الحكم أمران، الأول: وسائل الإعلام بحيث يهيمن على كل ما يجرى فى الأنابيب الإعلامية، والثانى: أن يأخذ فى يده حق المنح والمنع وإعطاء الميزات والمناصب والحرمان منها وهو أسلوب كفيل بالحصول على تأييد كل مستفيد وكل متطلع وكل منافق ومجموع هؤلاء بغير شك أغلبية لا يستهان بها.

وعلينا ألاً ننسى أن لكل كائن طاقة لا يستطيع أن يتجاوزها وأن لكل وضع مهما كانت قوته واستقراره نقطة نهاية عندما تبدو عليه علامات الإرهاق وأعراض الإجهاد. وليس فى هذا غضاضة فإن المجتمع لا يكف عن الحركة والتغيير وينتهى إلى نبذ كل ما استنفذ عمره أو وظيفته.

ولعل أحداث ١٩٨٩ فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية تكون مثالا واضحا لقانون «الإجهاد السياسى»، فإن النظام الذى قام على الديكتاتورية السافرة لم يستطع رغم استعباده للبشر عشرات السنين أن يصمد إزاء قانون الإجهاد الذى أصاب البناء الصلب الأشم فظهرت التشققات فى جدرانه ثم أنهار أمام عالم مأخوذ بالدهشة والعجب وفى أعقاب أو على أعتاب هذا الانهيار البليغ سقطت كل بلاغة اللغة السياسية واكفهرت الأيديولوجيات وانكب الجميع على إعادة الحسابات.

وبطبيعة الحال فإن مفهوم الديموقراطية صعب على التحديد، ومثار اختلافات كبيرة فى النظر إلا أنه من المؤكد أنها منهج وأسلوب، وهو المسئول عن خلق الجهاز السياسى القائد لكل المصالح الاجتماعية بما يسمح بتدفق النهر وتوليد الطاقات بكل أنواعها وتحقيق أوفى قدر من هذه المصالح. فهى ليست انفلاتا بأية صورة بل هى تمثيل حقيقى للمجتمع الذى يضم مختلف المصالح ومختلف الآراء، ومن ثم فلابد للديموقراطية من صراع فكرى وتعبير حر، والصراع غير الصرع الفكرى

الذى يتميز بفقد المرونة بالكامل - بحيث يحتبس طرف أو أطراف كلٌ فى واديه أو عالمه الخاص دون جسور من التصارح والجدال والتواصل - خاصة إذا بلغ هذا الفصام درجة رفض العقل والحجة عندئذ يتم وأد الديموقراطية وينفتح الباب واسعا للغة العنف.

ودون تقليل من أهمية الفكر الفلسفى والأيديولوجى فى الماضى والحاضر والمستقبل فإن العالم مقبل على مرحلة تراجع عن الحوائط الصماء والقيود الحديدية وقبول أكبر للمزاوجة المستمرة بين الفكر والحركة. لم يعد عيبا ألا ينتمى إنسان بشكل مطلق إلى أيديولوجية معينة بينما العيب الأكبر أن نكف عن الحركة فى انتظار الوضوح الأيديولوجى الذى لم ولن يأتى أبدا. ولا يمنع هذا من ضرورة وجود كوادر أو إطارات نعمل من خلالها، فالإطارات بطبيعتها أكثر مرونة من الأيديولوجية الوحشية أو الحرفية التى تعتبر التطوير انتهازية والتكيف تحريفا وعلينا ألاّ نغتر أو نخدع بشعارات الديموقراطية وبالذات بمن ينادون بها خارج بيوتهم وبلادهم فإنهم قد يقدسون الديموقراطية فى بلادهم ولكن ديموقراطية التصدير تعنى شيئا آخر وتهدف إلى الاستغلال وزرع الفوضى والحيرة وليست على الإطلاق تلك الجنة الموعودة التى تحقق أحلام الشعوب.

وفى مجتمعاتنا العربية نقول بداية: إن الشعوب العربية ليس لها أن تفرح بالمبانى الشاهقة أو بقدرتها على شراء كل صور التكنولوجيا المستحدثة أو ما بلغته من رفاهية أو بالأحرى من ترف قد يعلو على

ما تعيشه الدول المتقدمة. لا يحق لها أن تفرح - بلا شرط - إذا كانت حياتها استنفاذًا للثراء لا خلقا لثروة جديدة. والعالم ينظر وينتظر حتى يستنفذ هذا الثراء لينقض علينا مرة أخرى. إن مجتمع التنعم والبذخ ليس أهم من بناء مجتمع حصين وإحاطته بسياج منيع يحميه على المدى القصير والطويل. ولننظر إلى العدو أو الغريم الذى يستخدم كل طاقاته وإمكانياته لا للمتعة والحياة الطيبة وإنما لتقوية حصونه وجبهاته الداخلية والخارجية وهو يسخر كل القوى التربوية فى المجتمع لخلق المواطن القادر على أن يقف أفضل وقفة فى وقت المواجهة ويسخر العلم والتخطيط من أجل خلق النمط الإدراكى الملائم لأى معركة متوقعة وقبل كل شىء عن طريق نظام سياسى مصدق من المواطنين.

وكثيرا ما ينادون - ربما بغير إيمان حقيقى وإنما من أجل تعمية الجماهير - بضرورة التمسك بالدين. والإنسان حقيقة لا يساوى شيئا بغير إيمانه - ولكن ونحن فى معركة حضارية مصيرية فإن عدونا أو غريمنا له فكره وعقيدته ونحن لنا فكرنا وعقيدتنا والمعركة ستظل معركة حضارية هدفها النهائى ليس الهزيمة العسكرية بل الاستسلام الحضارى الكامل وفى هذه المعركة ستكون الغلبة لمن يعرف أكثر ويأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا وفوق ذلك من يكون لديه النظام السياسى الذى يحظى بثقة الجماهير وتصديقهم.

وفى عالمنا العربى قد تكون هناك مراسم سياسية ووزارات ودساتير ومجالس منتخبة لا تؤدى إلى عمل سياسى حقيقى، هذا العمل الذى

يخلق الفرد المنتمى الذى يشعر بأن له حقوقا يستطيع أن يمارسها. فالسياسة إن لم تقم على أساس حقوق الإنسان، سياسة زائفة وكماليات دستورية، وإذا كانت الأوضاع السياسية فى الدول العربية أقل مما يرجى فإن علينا أن نعترف لأى سلطة سياسية تكرس وتحترم حريات الإنسان الشخصية والمدنية بأنها تسلك المسلك الصحيح لحياة سياسية أفضل.

وفى مصر قامت ثورة كبرى هى ثورة١٩٥٢ يمكن أن يؤرخ بها فى تاريخنا السياسى، وصحيح أنه منذ ذلك التاريخ مرت الحياة السياسية بمراحل مختلفة، إلا أن ما قد نسميه اللحن السياسى أو الأغنية السياسية مازال أو لا يكاد يتغير وإن لم يمنع هذا كما يقال فى لغة الموسيقى، إن هناك تنويعات على نفس اللحن وهناك شعور عام بأن علينا أن نستفيد من التراكم الجبار لتجاربنا قبل وبعد الثورة وأن نبدع لحنا جديدا يأخذنا إلى المستقبل.

ونحن نعتقد أن الثورة بعد هذا الزمن الطويل الذى مر عليها لم تعد ثورة وأنها استنفذت كل طاقاتها، ومرت بكل مراحلها، مرحلتها الأولى «الانفجار» والتى صاحبها صور من المبالغة والعنف والقهر وما سمى بالشرعية الثورية ثم رد الفعل لكل هذا فى المرحلة الثانية وهى مرحلة «الانحسار» والتى حاولت الحد من العنف الثورى والتجاوزات الخطيرة إلى أن أسلمت نفسها للمرحلة الثالثة وهى مرحلة «التفاعل» التى تلى مرحلتى الفعل ورد الفعل. فهى مرحلة توفيقية لا تتطرف فى أى اتجاه وتسعى إلى الاحتفاظ فى النهاية بتراث الثورة الذى يستحق أن يستمر ويستقر واستبعاد ما لا يستحق.

ونحن نعالج أزمة التصديق لا يسعنا أن نغفل ظاهرة تفاقمت فى الآونة الأخيرة وحلقت بسحبها السوداء فوق المجتمعات شرقا وغربا وشمالا وجنوبا آذت بل ونكلت بالحياة السياسية وعمقت أزمة التصديق حيثما كانت. إن ما نشاهده اليوم من تفاقم «ظاهرة الفساد» وممارسته ربما على مستوى العالم يستدعى كثيرا من التأمل والتحليل فى ضوء الاتجاه الحديث إلى انسحاب الدولة إلى حد كبير من الحياة الاقتصادية وترك الأمور بين يدى الأفراد والشركات والمجموعات الاقتصادية الخاصة. ومن الطبيعى أن المصلحة الخاصة والرغبة فى تحقيق الربح بأى ثمن قد يدفع أحيانا إلى ممارسات غير مشروعة تحدث من خلال نشاط هؤلاء الأفراد وتلك الشركات وهى تمضى إلى أقصى حد طالما لا تجد مقاومة جادة من السلطات. وهنا تتضح العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد وبين ضعف الدولة إزاء هذه القوى. والواقع أنه عندما ترك العنان للنشاط الاقتصادى الخاص كما يحدث الآن فى شرق أوربا أو روسيا وفى كثير من الدول الإفريقية التى تبنت حديثا نظام السوق الحر وبصورة مفاجئة فإننا نرى صورا بشعة من توحش المال الخاص وافتراسه لثروات البلاد ومصالح المستهلكين دون وازع كاف أو ردع من جانب الدولة التى تعانى من الفقر ومن إغراء رأس المال وضغطه على متخذى القرار بل إن السلطة قد تعمد إلى التغطية على مخالفات رأس المال وجرائمه على الأقل حفاظا على سمعتها فيزداد طغيانا وتزداد الشركات بغيا وعدوانا على مصالح المواطنين.

وقد لا تصل الصورة دائما إلى هذا الحد من البشاعة ولكن التخاذل من جانب الدولة قد يصل إلى حد أن تصبح الدولة ألعُوبةً فى يد رأس المال

الخاص وخاصة إذا كانت محرومة من المؤسسات الديمقراطية الصادقة ومن الصحافة الحرة ما يقربها في النهاية إلى نظام فاشي تكرس فيه الدولة سلطانها لحماية المصالح الخاصة وتمسك بتلابيب الشعب لتمكين هذه المصالح من استغلال الشعب ونهبه وإفقاره. وغني عن البيان ما يحدث في هذه الحالة من اتساع فجوة التصديق بين الشعب والدولة مما يخل بأي سياسة إنمائية تبحث فيها الدولة عن تعاون المواطنين.

وبدون أن نقدح في حق وصلاحية رأس المال الخاص في أن يقوم بالجانب الأكبر من العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي فإنه لا يمكن أن نقبل بضعف الدولة إزاءه. فالسوق الحر قد يعني انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ولكنه لا يعني أبدا ترك الدولة لدورها كسلطة قوية تحمي سلامة الحياة الاقتصادية وتزيل أي عدوان غير مشروع أو إخلال بقواعد اللعبة، وتلك معادلة صعبة بغيرها تصبح السوق الحرة سوقا للاستغلال ونزح الثروات وتحطيم الاقتصاديات بل تحطيم الديموقراطية والعزل الكامل بين الشعب وحكامه.

ولهذا فإن دولة مثل الولايات المتحدة تطلق العنان تماما لرأس المال الخاص ولديها ترسانة من الأسلحة تضمن ألا تتوغل الشركات الكبرى في العمل من أجل مصالحها دون مراعاة للقانون ومصالح النظام الاقتصادي نفسه، ولهذا لا تتردد الحكومة في الدخول في معارك ضارية مع الشركات العملاقة وينتهي الأمر عادة بالحكم على هذه الشركات بأحكام رادعة ليس فحسب على صغار العاملين بل على الشركة نفسها ككيان

يمكن حله وتغريمه مبالغ طائلة تؤدى إلى الإفلاس وعقاب كبار المديرين المسئولين بأحكام السجن والغرامة الرادعة.

إلا أن بعض هذه الشركات العملاقة قد تكون عابرة للقارات تمرح بين الدول وتحاول أن تتهرب من التزاماتها وضرائبها، بينما تحقق عن طريق الرشوة والفساد والاتفاقيات الجنائية أهدافها، وفى كثير من الأحيان عن طريق الاتفاق مع كبار المسئولين فى الدول الصغيرة والضعيفة، بل إن هذه المصالح المالية العابرة للقارات قد لا تكون فى حقيقة الأمر أكثر من ستار يخفى مؤسسات الجريمة المنظمة التى تتاجر فى المخدرات والسلاح والإرهاب الدولى والرقيق والمقامرة.

لقد أصبح دور الدولة - بعد أن تخلصت من دور الصانع والتاجر - أن تزيد من قدراتها كحارس ورادع وضامن لسلامة النشاط الاقتصادى، وسوف يأتى وقت ينتقل فيه إلى القطاع الخاص أنشطة خطيرة عن طريق التعاقد مع الدولة لإنتاج أجهزة ومواد ذات خطورة استراتيجية، فإذا سمح بأى قدر من الفساد فى مثل هذه التعاقدات تعرض الأمن القومى ومصالح الدولة العليا للخطر.

نعلم أن الفساد العام شىء طبيعى فى كل مجتمع بشرى وتحت أى نظام سياسى أو اقتصادى، إلا أن المجتمعات التى تتمتع بنظام سياسى ناجع تحتوى على عناصر الالتئام الذى يداوى ويخفف الجراح، أما إذا أصبح الفساد أقوى من النظام السياسى فهنا الكارثة.

وفى غيبة الكوادر السياسية التى يفرزها تطبيق النظام الديمقراطى السليم فإن الأنظمة التسلطية تلجأ إما إلى العناصر العسكرية القادرة على فرض الأمر الواقع، أو قد تلجأ لتسيير الأمور إلى من يطلق عليهم التكنوقراط أى الفنيين ذوى المعرفة بالمرافق المختلفة بالدولة، وهم ليسوا أصلا من السياسيين وإنما يُفْرضُون بحكم خبرتهم وقدرتهم وهو ما يعنى فقر الحياة السياسية لأن هؤلاء التكْنوقراط إن صح أن يشغلوا أعلى المناصب الفنية ليسوا عادة أهلا للمراكز السياسية التى لم يعدوا لها أصلا.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فإن هناك بوادر تدل على أن هناك فى بلاد العالم الثالث- فى هذه الآونة ونتيجة لسياسة السوق الحر وإطلاق العنان لرأس المال الخاص- بدأت تطل فكرة أن يتولى رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال أنفسهم مهمة الحكم والمشاركة فيه بذواتهم بشغل المناصب السياسية. والواقع أنه - وبغير اقتحام العمل السياسى - حيث يسيطر رأس المال الخاص على الحياة الاقتصادية فى بلد من البلاد وتتكدس رؤوس الأموال فى أيد قليلة يصبح لهؤلاء وزن كبير فى تسيير الأمور عن طريق استخدام مالهم من تأثير وحظوة واتصالات فى اتخاذ القرار وفى التشريع بما يخدم مصالحهم وخاصة إزاء حكومات ضعيفة لا تحظى بمساندة شعبية ولم تأت عن طريق إرادة شعبية ويزيد الطين بلة حيث يكون البون شاسعا بين رفاهية هؤلاء وما يعانيه الآخرون ومن بيده اتخاذ أخطر القرارات من شظف العيش أو رقة الحال.

(٢)

فجوة المعرفة

قدمنا أن الغلبة لمن يعرف أكثر، ويأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا، فضلا عن النظام السياسى الذى يحظى بثقة الجماهير وتصديقهم.

نحن نعيش إذن عصر المعرفة، حيث تتزايد وتتراكم المعارف، بل وتنهمر على الإنسان. هذا مع التسليم بأن الإنسان لا يصدر فى معرفته فحسب عن العلم وإعمال العقل، لأن الإنسان نفسه ليس مجرد عقل. ولا يمكن أن ننكر أن الإدراك الإنسانى أوسع مدى من الإدراك العقلى، وأنه - أحيانا - يدرك بوجدانه وبإلهامه أشياء كثيرة، ولكن المعرفة العلمية الصادرة عن العقل هى التى تذهلنا اليوم، إذ وضعت العقلانية فى خدمة المعارف والحقائق، وتمكن الإنسان منها، وارتكز عليها فى اقتحام الطبيعة واستثمار الطبيعة من حوله، حتى يحصل فوق ما يحصل عليه من علم ومعرفة على مزيد من الإنتاج والثراء.

المعرفة العقلانية التى حصل عليها الإنسان هى التى مكنته من التقدم التكنولوجى. واستعان الإنسان بالتكنولوجيا لحفظ ما يحصل عليه من المعارف والمعلومات، وهكذا أصبح التراكم المعرفى ملازما لحفظ المعلومات بطريقة علمية. فهى إذن ثورة المعرفة وثورة المعلومات المتمثلة فى تنظيم المعارف وحفظها واسترجاعها للاستفادة منها فى الوقت المناسب. وفى تراكم المعارف وحفظها بأسلوب علمى يحدث سباق عالمى، إذ تصبح مصدر للقوة، حتى إنه يقال الآن إن الأقوى هو من يعرف أكثر، وليس

بالضرورة من يملك الأكثر، وبالمعرفة يتحقق المزيد من الثراء، وبعبارة أخرى فإن الثراء لا قيمة له ولا يمثل قوة ولا يمثل إضافة لقيمة الإنسان إذا لم يكن مرتكزا على المعرفة والعلم واستثمارهما. فإذا كان ثراء تفجَّرَ من تلقاء نفسه وانهال على الإنسان دون أن يسبقه أو يصاحبه معرفة وعلم فهو إلى زوال. قد يعطى الرفاهية، ولكن إلى أمد محدود، وإذا لم يواكبها ارتفاع فى مستوى العلم والمعرفة فهى جديرة بأن تنتهى وتنحسر وكأنها لم تكن.

وإذا كانت التكنولوجيا هى أسلوب الاستفادة العملية من الحقائق العلمية فهى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعنصر البشرى، ونقصد بالعنصر البشرى القدرة على فهمها، بالإضافة إلى القدرة على التكيف الفكرى والاجتماعى معها. ومن ثم فإن التكنولوجيا تدور على محورين لابد من توافرهما معا: محور الامتلاك المادى لها، ومحور التكيف معها، وإلا حدث انفصال تصبح معه التكنولوجيا ، على الأقل - عديمة الفائدة. ويحدث هذا عندما يصبح المجتمع على غرة قادرا ماديا فيقبل على شراء التكنولوجيا دون أن يكون مُعدًا لها فكريا واجتماعيا وثقافيا. ومما يزيد الأمر سوءا أن يكون النظام التعليمى متخلفا عن مقتضيات التكنولوجيا الحديثة. ولا يُعِد الأجيال الحديثة للاستفادة منها واستخدامها وتقبل نوعية الحياة التى تتطلبها. المجتمع أمام خيار لا مفر منه إما أن يختار التكنولوجيا بكل أعبائها الاجتماعية والثقافية ويعمل على التكيف معها، وإما أن يتخلى عنها كلية، وهو أمر لم يعد فى استطاعة مجتمع معاصر يعمل فى أى مستقبل.

وعلى أيـة حـال، فـإن التكنولوجيـا الحديثـة تعنـى التطـور الفكـرى والأخذ بالأسلوب العلمى، أى إنها مرتكزة لزاما على العقلانية. واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج يحتاج إلى قـاعدة اجتماعيـة تسـتطيع أن تتحملها، وليس قدرة مالية على شراء المصانع أو المحطـات النوويـة. أى إن التكنولوجيا لاتكون فى الجيب، وإنما فى العقل، حتى إن بعـض مـن يشترون أحدث أساليب التكنولوجيا يعجزون عن مجرد صيانتها.

وبينما نحن نحبو فى التكنولوجيا التقليديـة حـدث فـى عـالم المعرفـة ثورة جديدة، ويبدو أننـا - مـا عـدا قلـة منـا - غـافلون عنـها هـى ثـورة المعلومـات والاتصـال. فقـد عشـنا نتصـور أن الثـورة الصناعيـة هـى قمـة الثورات فى التاريخ الحديث، وما زلنا نعيشها ونسـعى إلى أن نرتفـع إلى مستواها، بينما تقوم الآن ثورة أخرى تنذر بتغيير كل شىء فـى المجتمـع الإنسـانى - ونكـرر كـل شـىء - كـل نواحـى الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والتعليـم والترفيـه والصحـة وعلاقـات الأجيـال والتربية والعمالة وكل ما نتصوره.

وقد بدأت بشائر هذه الثورة باختراع الكمبيوتر أو الحاسـب الآلى منـذ مايقرب من نصف قرن، ثم صناعة أول كمبيوتر شخصى منذ أقل من ربع قرن. وبانتشار الكمبيوتر الشخصى انتشارا ذريعـا بـدأت ثـورة المعلومـات والاتصال. وتخطـت كـل وسـائل المعلومـات وكـل وسـائل الاتصـال التـى عرفتها البشرية وكانت تعتز بها كالطباعة والإذاعة والتليفزيون والتليفـون وما وصلت إليه كل هذه الوسائل مـن رقـى. وبلغـت هـذه الثـورة مرحلـة

عالية بظهور ما يسمى (بالانترنت) أو شبكة المعلومات، وهى شبكة أخطبوطية عالمية هائلة تقوم بجمع المعلومات من كل المصادر، وتغذيها هذه الآلاف المؤلفة من الحواسب الآلية لتصبح المعلومات نهبا مشاعا لكل مشترك فى هذا (الانترنت) بمجرد الضغط على مفاتيح معينة. فإذا تصورنا الطاقة التى لا حد لها لقنوات المعلومات الجارية فى موجات الانترنت، لأدركنا أن كل وسائل جمع المعلومات وتخزينها، وكل وسائل الاتصال سلكية ولاسلكية والكترونية، تتضاءل إزاء الطاقة الرهيبة (للانترنت) التى تفتح عالما غير محدود من المعلومات أمام الملايين.

وليس من العسير أن نتصور ما لهذا الوضع الجديد من آثار عميقة فى الحياة الدولية والحياة الاجتماعية ومدى القوة التى يتمتع بها المتفوقون فى التحكم التكنوترونى فى هذا البحر أو الفضاء الزاخر بالمعلومات. وبهذا يجرى تسابق محموم على التفوق. وهناك على الأخص خشية أو ريبة من أن يؤدى هذا الوضع إلى مزيد من قدرة دولة واحدة هى الولايات المتحدة على نشر وإذاعة ثقافتها، وهى التى نجحت حتى قبل ذلك فى التسلل إلى ثقافات العالم المختلفة.

ومن جهة أخرى، فلعل أخطر ما سوف يترتب على ذلك هو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العالم. فإن الاعتماد على الانترنت وذيوعه يحتاج إلى تكلفة ضخمة لا يقدر عليها إلا الأغنياء، ويكفى أن نقول: إن حضارة الانترنت لا يمكن أن تقوم على انتشار أمية الكمبيوتر، فما بالنا والأمية القرائية والكتابية منتشرة، وكيف تتحمل دول فقيرة

نفقات إتاحة الفرصة أمام كل تلميذ للتعرف على الكمبيوتر، وربما تزويد كل واحد بهذا الجهاز. ومن ثم فإن الانترنت دوليا سوف يضاف إلى ترسانة الأسلحة لدى الدول المتقدمة لتأكيد تفوقها وهيمنتها على الآخرين، إنهم - حتى فى الولايات المتحدة - مهمومون بأن الانترنت سوف يشق المجتمع الأمريكى إلى شقين: من يعيشون عصر المعلومات، ومن يعيشون فى الجاهلية الأولى.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الثورة العارمة سوف يكون لها أثرها الاجتماعى العميق، شئنا أم لم نشأ، وعلينا أن نحسب أمورنا الآن لنتبين كيف سنتعامل مع هذا الوافد الرهيب الذى سيغير من الاقتصاد والقيم وأساليب التحكم. كما أن له آثارا سياسية باهظة، فإنه ليس كالمحادثات التليفونية أو الإذاعة أو التليفزيون تستطيع أى حكومة أن تضعه فى قبضتها وتسيطر عليه، بل سوف تنطلق منه الدعايات السياسية وغيرها بلا مانع أو رادع.

وكيف سنتعامل مع الآثار السيئة التى تنجم عنه، فإن هذا الفضاء المعلوماتى سوف يمتلئ بأشد المواد إخلالا بالحياء، وهو أمر يصعب تحديد مصادره، أو اتخاذ إجراءات بوليسية إزاء مرتكبيه.

ومن أخطر آثار الانترنت أنه شىء لا تعرفه النخب السياسية الحاكمة فى الوقت الحالى ولا أجيال الآباء، وهو نوع من الأمية سوف يضع إسفينا بين الأجيال. الجيل الذى يحمل مسئولية التربية والتوجيه سوف ينظر إليه جيل الصغار على أنه جيل من الجهلة الذين فات زمانهم.

لقد تخيلنا أننا نستطيع أن نلحق بالعالم عبر حقول البترول، ونسينا أن هناك مواصفات مؤكدة للتقدم والسبق والانتصار، ورأس الحرية كلمة واحدة هى المعرفة. ولا يعنى هذا مطلقا أن ننصرف عن التمسك بالدين والإيمان بالخالق، ولكن المعرفة الحضارية لن تكون متكافئة إذا لم نضف المعرفة إلى الدين والإيمان. والمعركة بيننا وبين العدو ليست معركة عسكرية ،وهدفها النهائى ليس الهزيمةالعسكرية بل الاستسلام الحضارى.

والإيمان ليس مقصورا علينا، فالعدو أيضا مسلح بإيمانه، ولكن نتيجة المعركة تحددها المعرفة. ونحن نرى بأعيننا ما يصنعه العدو من تسخير كل القوى فى المجتمع علميا وتربويا لخلق المواطن القادر على أن يقف وقت المواجهة مسلحا، ليس بالسلاح فحسب، بل بنبض إدراكى ملائم لطبيعة المعركة. ولم يفت العدو أن يسخر كل علم - بما فى ذلك العلم الاجتماعى - ليدعم قوته فى الداخل والخارج بطريقة لا تخطر على بال.

ونحن إذ نعيش هذا الصراع الحضارى ليس لنا أن نفرح بالمبانى الشاهقة، والإنشاءات الباذخة، وكل صور التكنولوجيا التى نشتريتها بالمال، ولا يحق لنا أن نفرح بما بلغنا من الرفاهية. إنها الرفاهية التى تستنفذ الثراء ولاتخلقه، وسوف تنفذ لينقض العدو حينما تواتيه الفرصة. فى بناء المجتمع لا نهدف إلى مجتمع الرفاهية بقدر ما نهدف إلى بناء سياج حصين يحمى هذا المجتمع وما حقق من رفاهيةز ونحن نتساءل كيف تغيب هذه المعانى البديهية عن العقل العربى، نجد أن العالم العربى - بصفة عامة - لا يحمل التوفير الملائم للمعرفة والعلم، ولعله

يخشى أن تكون المعرفة المستنيرة مقدمة للمطالبة ببناء حياة سياسية سليمة. وعندما نقول حياة سياسية لا نعنى دستورا ووزارات ومجالس منتخبة، فالسياسة لها مواصفات من الممكن تزييفها. العمل السياسى الصادق هو الذى يسعى إلى خلق الفرد الذى يعى، أن له نصيبا فى المجتمع. ومع الأسف فإن الأصوات ترتفع بالحديث عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان، ولكن الضجيج لا يخفى الحقيقة. إن الحديث شىء والسياسة التى لا تقوم على أساس حقوق الإنسان شىء آخر. والسؤال هل نظل نعيش الكماليات الدستورية دون أن نتعمق حقيقة الحياة السياسية القائمة على إعطاء الإنسان حقوقه حتى نستطيع بعد هذا أن نقتضى منه حقوق الوطن؟. وإذا كان الوضع السياسى فى الدول العربية بصفة عامة ليس مما يرجوه صديق، إلا أن أى سلطة سياسية فى الدول العربية تحترم حقوق الإنسان المدنية، وتكفل له حرياته تستحق الإشادة بها؛ لأنه يوم أن تكفل هذه الحقوق والحريات فهذا هو المدخل إلى حياة سياسية صادقة.

وعندما نوجه اللوم فنحن لا نوجهه إلى الدولة فحسب، ولا ينبغى أن تتحمل الدولة كل عيب وكل مسئولية، إذ هناك واجب حتمى على الطليعة الفكرية التى أفرزها المجتمع واصطلح على تسميتها بالمثقفين ودورها فى التقدم الاجتماعى والنهوض بالمجتمع.

ونشير بادىء ذى بدء إلى ظاهرة خطيرة فى هذا الصدد هى ظاهرة استقطاب هذه الطاقات الواعدة الصاعدة التى تعد بطبيعتها مخزونا احتياطيا لتقدم وتنمية أى مجتمع. وهى ظاهرة عامة طويلة الأجل تهدف

لى تصفية هذه العناصر بكل الطرق، بما فى ذلك شغلها بالماديات والمنافع صرفها عن أهدافها، وهو ما يتمشى مع ما قدمنا من أن المعركة صراع حضارى يستهدف إضعاف الغريم وسلب كل ما يملك من قوة.

ودائما يثور هنا إشكال عن دور القادة ودور المثقفين والمفكرين فى تقديم وتوفير هذه القيادة. ولا شك فى أن هناك تقصيرا فى هذا المجال. فمصر لا ينقصها العلماء والمثقفون والمفكرون، إلا أن دخولهم إلى ميدان العمل لسياسى قد لا يكون دائما مرغوبا فيه، فهم يشاهدون حلبة النضال لسياسى، فلا يرضون عن قواعدها، وقد لا يهمهم مشقة النضال لسياسى، ولكنهم لا يجدون ضمانا إزاء صور من العداء والعدوان والادعاء التى تجعل العمل السياسى نوعا من المخاطرة غير المحسوبة التى لا تغرى هؤلاء بخوضها.

علينا أن نحفظ التفرقة الضرورية بين العلماء والمفكرين. فإن العلماء لا يهتمون عادة بأشكال السلطان، ولديهم شعور بالتميز بصفتهم أساتذة وعلماء، أما المفكرون سواء كانوا علماء أم لم يكونوا فإنهم تواقون إلى تغيير لمجتمع، ويضعون فكرهم فى خدمة هذا الهدف، وهم فى الأغلب ينادون بمزيد من الحرية ومزيد من العدالة والمساواة، ومزيد من حقوق الإنسان بلا تفرقة، إلا أنهم لا يلبثون أن يصابوا بالخيبة والإحباط عندما يجدون نداءهم قد أسفر عن أن الطبقات التى تنادى بحقها فى الفرصة المتكافئة إنما يريدون فى حقيقة الأمر أن يرتفعوا إلى مستوى الطبقة التى كان يجرى التنديد بامتيازاتها.

ويرتبط بما تقدم أن هناك تفاعلا، وربما تصارعا. بين الفكر والقو
يؤثر فى صفة العمل السياسى. فليس الفكر والقوة دائما متلازمين. فهناك
صوت الفكر بلا قوة كما كانت مراكز الرهبنة فى إنجلترا فى العصو
المظلمة. حيث كان كل مفكر هو الجورو لمدرسته الفكرية بلا قو
يملكونها. ثم هناك الفكر المرتبط بالقوة على الصورة الرومانية عندما وجـ
الكرادلة. وحدث التنظيم الإدارى للفكر وارتبط بالسلطة التنفيذية فى
روما فأصبح مزودا بالقوة.

وهنا نؤكد حقيقة أن السياسة فى أيامنا هذه لابد أن تأخذ فى الاعتبار
عناصر خارجية، وخاصة ما استجد منها. بعد أن وضعت الحرب الباردة
أوزارها. إن العمل الداخلى أصبح يحتاج إلى سعة أفق تسع الدنيا كلها.
وإلى متابعة دقيقة لما يحدث فى العالم يوما بعد يوم. وإلى قراءة ودراسة
للأفكار الجديدة والأحداث الجديدة والاتجاهات العالمية فى الفكر
والاقتصاد وغيرها. أما وضع سياسات داخلية دون اعتبار لهذه الرؤى
العالمية المستجدة فهو عبث.

ويبدو لنا أن غموض مفهوم الثقافة هو من وراء التخبط فى المقولات
والتحدث عن أشياء كثيرة مختلفة عندما يدور الحديث عن الثقافة. وبغير
محاولة مستحيلة لتعريف الثقافة، فإنه يتعين علينا- على الأقل - أن
نحذر من الخلط بين الثقافة ومفاهيم أخرى سائدة ومتداولة.

علينا ألاَّ نخلط بين الثقافة وأدوات التعبير الفنى والأدبى. أو أن نعتبر
أن الثقافة هى الفن والأدب فحسب، فليس كل مؤلف لرواية أو صانع
للوحة فنية أو ناحت لتمثال مثقفا. العمل الفنى فى ذاته قد يندرج تحت

التراث الثقافي. ولكن صاحبه قد لا يكون مثقفا. فالمثقف لا يتطابق مع الفنان، والفنان قد لا يكون - أحيانا - على أى قدر من الثقافة، ولكنه أبدع فنا. ولا هذا الذى يتحدث طول الوقت عن الثقافة مثقف بالضرورة. وإلى عهد قريب كان كل قارئ يتشدق بأدبيات الماركسية يعتبر سيد المثقفين، رغم أنه محتبس لفكرة واحدة يتعصب لها على أنها حقيقة مطلقة.

وفى اعتقادنا أن المثقف فى حالة متكاملة من الوعى وإدراك للبيئة والمجتمع من حوله. هذا الوعى يعطيه أعرض الآفاق فى التفكير، ويحميه من التعصب. فالمثقف أولا واع بما حوله وعيا يؤثر فى وجدانه، فهو ليس وعيا باردا ومعرفة جافة لا تتحول إلى مشاعر ومواقف وجدانية. والمثقف بهذا الانفعال بالمعرفة لديه نزوع لكى يصنع شيئا يؤكد به انفعاله، وقد يستطيع وقد لا يستطيع. ولكنه - على أى حال - مثقف بحكم وعيه وانفعاله بهذا الوعى. ومن ثم فإن المثقف يواكب العملية التى يشير إليها علماء النفس من أن الفعل يبدأ بالمعرفة ثم الانفعال ثم النزوع.

ثم لا ننسى الأساس الأول للثقافة. وهو الحرية أو الانشغال بها، فهى المادة الأولية لوجود ثقافة ومثقفين فالثقافة بطبيعتها تأبى القولبة والبرمجة والتعصب والنفاق، ويضيق المجال لظهور مثقفين حقيقيين طالما البرادع فوق الظهور. والألجمة فى الأفواه. وطالما الساحة مباحة لحملة القماقم والمباخر وقارعى الطبول ونافخى المزامير. إن بداية نمو البذرة الثقافية هى الفرار من الفكرة الثابتة أو المفروضة وكفالة حرية التجوال فى الأفق وحق الحيرة والتيه. وكما يقول جون شتاينبك: (عندما يكف الناس

عن حب السلاسل التى يرسفون فيها). وعندما تصبح الحرية ليست الهرب من شىء؛ولكن الهرب إلى الأشياء،وعندما تصبح الحرية هى الجدل لاالدجل عند ذلك توجد الثقافة الحقيقية كمولد ومفجر للطاقات البشرية التى تغير المجتمع وتجدده عند ذلك دون أن نطلق على لوحة أوأغنية أنها ثقافة ستصبح للوحةفنيةأوقطعةموسيقيةقوة ثقافية قد تغير المجتمع.

والجدل قائم دائما يتناول المثقفين ورسالة الثقافة ودور المثقفين فى المجتمع. ويختلف الرأى بين زعم بأنهم جناة على المجتمع ولو بالتباعد والانزواء، وزعم بأنهم مجنى عليهم، وليس الفصل فى هذا الأمر سهلا وبسيطا، وعلينا أن نتعمق موقف المثقفين فى مجتمعنا قبل أن نصدر حكما، فهم - ونقصد المثقفين والمفكرين لا المتعلمين عامة - شريحة رقيقة تكاد من رقتها أن تنفصل عن المجتمع إذ نجد أعلى درجات الثقافة إلى جوار أدنى درجات الوعى جنبا إلى جنب، وهو وضع بطبيعته مؤد للانفصال حينما يصاب المثقف باليأس وينزع إلى السلبية حين لا يستطيع أن يصل بفكره إلى هذه الكتلة الكبيرة التى تقع تحت خط الوعى والمعرفة، وإذ يتحول المجتمع إلى كتلة ضخمة من اللحم البشرى بلا رأس ولا رأى منكفئا على يومه خائفا من غده يصبح فريسة سهلة للأفكار الثابتة والخرافة والتعصب، ولا يعود صالحا لأى عمل سياسى، ولا يكون ذلك إلا فى مجتمع برىء من الأمية والجهل، يتيح للمواطن القدر الأدنى من المعرفة الضرورية لخلق المواطنة.

وبينما يشعر المثقف باليأس إزاء انفصاله عن القاعدة الاجتماعية، فقد يشعر - أيضا - بمزيد من اليأس عندما لا يستطيع إسماع السلطة أفكاره

وآراءه. فالفكر يحتاج إلى مركبات ملائمة عن طريق النشر ووسائل الإعلام المختلفة. وقد يجد المثقف أن هذه الوسائل واقعة فى قبضة الحكم تعبر عن آرائه وتتغنى به، وقد لا يكون هذا حال وسائل الإعلام فى كل الدول، إلا أن معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية تسيطر بشكل سافر أو خفى على وسائل الإعلام لتصبح هذه الوسائل طريقا ذا اتجاه واحد من الحكم إلى الشعب، دون أن تتاح نفس الفرصة للاتجاه الآخر من الشعب إلى الحكم. وهكذا يجد المثقف أن الطريق أمامه مسدود، سواء إلى جماهير الشعب، أو إلى أصحاب القرار، وبالتالى يحرم المجتمع من ثمار فكر المثقف الواعى المهتم والمهموم بمجتمعه ووطنه، وينفسح الطريق واسعا أمام من ليس لديهم ما يقدمونه سوى الرياء والنفاق والمداهنة.

ويتردد على ألسنة الحاكمين دائما أنهم يرحبون بكل رأى وكل نقد، ولكنهم يعقبون على ذلك بمطالبة الناقد أو صاحب الرأى بأن يتقدم بحلول للمشاكل وكأنما هو مسئول عن تقديمها. وعندما تطلب الدولة من المواطن بأن يأتى لها بالحلول، وتظن بذلك أنها أفحمت الناقد والمفكر، فإنما تخطىء أو تراوغ، فليست هناك حلول جاهزة أو معلبة للمشاكل، وليست كالمسائل الحسابية لها حلول مؤكدة، والجهد الفكرى مسئول عن الاجتهاد، وليس مسئولا عن الحل. ولما كان الحاكم هو المفترض فيه المعرفة بكل جوانب الموضوع وليس المحكوم، فليس من العدل أن يطلب الحاكم من المحكوم أن يقدم له الحلول الجاهزة.

وعندما نحاول أن نتقصى معنى الثقافة وأن نصف أحدا بأنه مثقف وفى عداد المثقفين، فيقال: – عندئذ – إنه ذلك الفرد المطلع الذى يتمتع

بقدر وافر من العلم والمعرفة. ولا شك فى أن المثقف بهذا المعنى قد يفيد المجتمع فعلا من ثقافته إذا ما وضعها فى صورة تحقق الفهم والانتشار لفكره. وهناك فعلا مثقفون يقفون عند هذا الحد، دون أن يكون فى خبرتهم لقاء حقيقى مع المجتمع من حولهم. أما المثقف الحقيقى فهو الذى يسعى بثقافته إلى الالتقاء بالمجتمع، ويتبادل معه الفكر والتجربة، ويسعى فى النهاية إلى الارتقاء بمجتمعه. وهنا يثور - عادة ما يسمى بأزمة المثقفين أو دور المثقفين فى المجتمع. ونعتقد أن المثقف الأرائكى قد يكون محسوبا على مجتمعه لا له، بل قد يكون وبالا عليه إذ قد يدعى أنه قادر على توجيه وإرشاد المجتمع عن بعد، واستشعاره عن بعد. وهو فى واقع الأمر أجنبى تماما عن مجتمعه وواقعه. المجتمع فى حاجة إذن إلى المثقف الإيجابى الذى يمثل نتاج الالتقاء والمخالطة بين الإنسان ومجتمعه. لا تسللا ثقافيا يدعى فهم المجتمع من خلال تجارب غريبة عنه.

المثقف مدين لمجتمعه وعليه أداء الدين فى صورة انشغال بمجتمعه. وقلق من أجله، ورغبة فى الأخذ بيده، وعلى تغذيته بالفكر. إننا نعيش عصرا قائما على القوة المستمدة من الفكر. وعلينا أن نحترم الفكر كل الفكر فليس هناك فكر أبيض وفكر أسود. وإنما هناك متصل يسير فيه النشاط الفكرى يجب أن نقبله بنظرة موضوعية. إننا فى أشد الحاجة إلى ألوان الطيف الفكرى. لأنه بتداخل ألوان الطيف يتواجد الضوء.

وفى هذا العصر الذى تراكمت فيه المعرفة. ولم يعد يستطيع الإنسان استيعابها، أو جانبا منها، فقد وجب على المثقفين أن يزودوا أجهزة الحكم بالمعرفة التى تضىء الطريق أمامهم. فليس المفروض أن يكون

الحاكم عالما أو أن تتسع ثقافته لكل شيء. والعملية الديمقراطية قد ترفع إلى الحكم – من باب الثقة – من لا يتمتعون بقدر واسع من الثقافة. وعند ذلك نواجه مأزقًا أن مَنْ يقومون بالعمل ربما لا يستطيعونه ومن يستطيعونه ليس لهم حق العمل. وهى صورة لا تتعارض مع الديمقراطية، ولكنها تعنى أن أصحاب الحق فى عصرنا هذا فى أشد الحاجة إلى المعرفة التى يحملها قوم غير منتخبين. ومن ثم فإزاء واجب المثقف نحو الدولة يوجد واجب الدولة نحو المثقف، وأول هذه الواجبات ضمان وكفالة أجواء الحرية التى لا يستطيع المفكر أن يستغنى عنها لكى يحلق وينتج، وضمان أن تكون قوى الإعلام والاتصال قناة تتدفق منها المعرفة والرأى من المواطن نحو الدولة وليس العكس فحسب.

ولا نعنى بذلك أننا ندعو أن يكون الحكم للمفكرين والمثقفين، فهذا خطأ شائع. فكما أن الحكم يكون – أحيانا – بوضع اليد. فكذلك العلم والثقافة. وكما أن الجهل غيبوبة. فالعلم – أحيانا – يكون غيبوبة إذا استغرق فى نفسه وقطع صلته بالواقع وبالهدف منه؛ لأن الثقافة ليست مهنة أو حرفة. بل التزام، وليست خدمة للمزاج والتيه والخيلاء. إننا لا نؤمن بتعاطى الفكر. حيث لا يتعدى الفكر دائرة صاحبه مصدرا لفخره ومتعته.

ولهذا فالحكم لا يكون للمثقفين والمفكرين من حيث هم كذلك، ولكن عن طريق اقتحامهم للمعترك الديموقراطى. وحصولهم على التفويض الذى يؤهلهم للحكم.

(٣)

فجوة القانون

لعل أرفع قيمة بين القيم الاجتماعية هى القيمة المرتبطة بشعور المواطن فى المجتمع بالأمن والأمان، وأن هناك قانونا يحمى مصالحه المشروعة. ويحتكم إليه عند الاختلاف، وأنه قانون يملك وسائل تطبيقه بغير ضعف أو تفرقة أو ظلم بين الناس، وأن الخارج عن القانون سوف يلقى جزاءه. وأن الحقوق تؤخذ بالتراضى أو بالتقاضى، ومن ثم يكون الالتجاء إلى العنف-تحت أى صورة-انتقاصا وانتقاضا على حق المجتمع فى الأمن والأمان فى ظل سيادة القانون. ولا شك فى أن اهتزاز هذه القيمة وضعف الثقة فى القانون وعدم الرغبة فى الاحتكام إليه بل الاستخفاف به والسعى إلى هدمه، واتخاذ سبيل العنف والبغى والعدوان، كل ذلك يعتبر انتهاكا للقيمة الأساسية التى يقوم عليها المجتمع البشرى، وهو الالتفاف حول تنظيم متفق عليه يسنه المجتمع هو القانون الذى يمارس سيادته على الجميع.

وترجع الخطورة المتزايدة للقانون فى عصرنا الحديث إلى انحسار السلطة وتراجعها بصفة عامة على جميع المستويات: فى البيت على مستوى الأسرة، انحسرت الأسرة الممتدة التى كانت تخضع لنظام صارم، وتحولت إلى أسرة صغيرة تراجعت فيها سلطة الأب، وكانت العشيرة تفرض سلطانها على أتباعها حتى ولو غادروا وسافروا إلى بلاد أخرى،

وقبل ذلك زالت دولة الملوك وهيمنة الكنيسة. وقد أدى أفول السلطة إلى نوع من الفراغ التنظيمى فى المجتمع لأن السلطة كانت منظما للعلاقات فى نفس الوقت. فكانت لها كلمة حسم وحكم وتحكيم يخضع له الجميع. ولكن عندما وهنت السلطة لأسباب كثيرة، منها أن الفرد بدأ يشعر بكيانه ويتوق إلى التحرر من السلطان الذى كان يرزح تحته ويمارس الحرية وجد الحرية جميلة شكلا، ولكن عندما يشعر الجميع بأنهم أحرار يحتاجون إلى قواعد تنظم حريات الناس إزاء بعضهم البعض، وهنا تزايدت أهمية التنظيم القانونى الذى على الدولة أن تشرعه وترفعه وتعطيه هيبة، وتزود من يخالفه بالجزاء، وأخذت القوى التقليدية للضبط الاجتماعية تتوارى إزاء الضبط الاجتماعى بالقانون، ولما كان المجتمع البشرى يزداد تعقيدا يوما بعد يوم، فكان لابد من مزيد من تدخل القانون يوما بعد يوم لإحداث التوازن والتنظيم المطلوب.

وظهور القانون كضرورة تنظيمية بعد انحسار السلطة القديمة كان له مشاكله، فالإنسان عندما ينتقل من مرحلة إلى مرحلة لا يفقد الماضى بل يفتقده، وتظل لها فى ضميره حفرياتها وآثارها. فمازال فى الإنسان حتى الآن آثار الوحش البدائى أو الطفل، هى حفريات اجتماعية ونفسية فى قلب كل إنسان تترسب كأنها طبقات جيولوجية طبقة فوق طبقة ومعاصرة ترقد فوق سلفية دفينة لا تموت. والبعض عندما يصدم ببعض الأوضاع والتناقضات الاجتماعية، ويحن إلى القديم، ويحن إلى اليقين، ويحن إلى المشاعر التى لايعتورها الشك أو يعكرها التفكير، هنا يعود إلى ما قبل

القانون وإلى عصر القواعد التى لا تناقش، لأن المادة القانونية لابد أن تقرأ وتدرس لإدراك كفاءتها فى حماية المصالح الاجتماعية. فما له وهذا. وما أحلى الرجوع إلى الأيام الجميلة الخالية. حيث القواعد المقدسة التى لا تناقش، ولا تضنى الفكر، ولا تقبل الجدل وتعفى من المسئولية.

لقد قيل : إن الإنسان – أحيانا – يحن ويرحب بالعبودية. يعنى أن الإنسان – أحيانا – يسعى بنفسه إلى الاحتباس ويرفض الحرية فرارا من ثمن الحرية ومسئولياتها. إن كثيرا من الشعوب المتخلفة تنعم بالحياة فى ظل حاكم مستبد لأنه يرفع عنهم مسئولية أنفسهم وإدارة شئونهم. والحقيقة أن فى الطبيعة البشرية فعلا نوعًا من الرغبة فقى العناء وفى تعذيب النفس. والبعض يجد فى هذا متعة أن يغلب نفسه ويغلب نزعته إلى الراحة والتنعم، لا يسعى إلا أن يكون خاضعا الخضوع كله. وهو رد فعل للاتجاه إلى التحرر والانطلاق لدى البعض الآخر.

نحن نعيش إذن عصر القانون وهو ليس دائما عنوان العدل والتوازن. القانون له هيبة وله سيادة، لكن لا يمكن أن نقول إنه منزه عن الخطأ والخطيئة، لأن القانون إرادة السلطة السياسية. والسلطة السياسية ليست بالضرورة هى المعبرة عن جميع المصالح فى المجتمع. وليست بالضرورة سلطة تزن هذه المصالح بعضها إزاء البعض الآخر. وتخرج بحكمها العادل، كثير من القوانين تنحاز وتمالئ وتكرس التفرقة بين الناس وتخل بالمساواة، ولهذا نفرق بين القانونية والشرعية. القانون يكتسب قانونية إن صدر بالأسلوب الدستورى فأصبح قانونا، ولكن لا يمثل بالضرورة شرعية إذا انطوى على إخلال بتوازن المصالح واستهدف مصالح خاصة بغير حق.

ونحن إذ نتغنى بسيادة القانون يفتح الباب للتساؤل عن أى قانون تكون له السيادة؟ والإجابة أن يكون هذا القانون معبرًا عن واقع المجتمع وأرائه ومشاعره. وليس القانون الأجنبى عن المجتمع، أو القانون الذى يفرض على المجتمع. أو القانون الذى لايعبر عن المصالح الحقيقية فى المجتمع. والذى يخالف حقوق الإنسان المفروغ منها. والتى لا يمكن لمجتمع متمدين أن ينتهكها. وبالتالى فإن على القانون أن يتلاءم مع المجتمع وأن يلائم كل مجتمع بذاته. وأن تكون الإدارة التشريعية أداة معبرة عن الإرادة الحقيقية لجموع المواطنين، مثل هذه القاعدة القانونية سوف تحظى باحترام الأغلبية الساحقة. وسوف تكون أسهل تطبيقا، وأقرب إلى إحداث الضبط الاجتماعى المنشود.

إن القانون لا يستحق سيادته لمجرد أنه يسمى قانونا، ولكنه جدير بأن يتبع إيقاعا مرددا لإيقاع المجتمع. سواء كان المجتمع الإنسانى عامة أو المجتمع الذى يشرع فيه، ومن ناحية أخرى أن يكون قانونا عاما يطبق بروح العدالة. ولايفرق بين المواطنين تحت أى حجة أو عذر.

فإذا فقد القانون شرعيته تحول المجتمع من التماسك إلى التحلل، وأطلق العنان للنزعات الفردية الأنانية. وسادت لغة القوة والثروة فوق لغة الحق والعدل. وسد هذه الفجوة ليس أمرا سهلا، لأنها تعنى إعادة ضبط المجتمع بصورة أفضل للقضاء على كل ما من شأنه الشك فى القانون، وهل صدر أصلا لتحقيق مصلحة عامة أم لخدمة مصالح خاصة؟.. ولو كان قانونا سليما فهل يطبق بشكل سليم؟.. وهل يخضع المسئولون عن تطبيق القانون لمؤثرات غير قانونية؟ وهل القضاء مستقل حقا؟ وهل الجميع أمام

القانون سواء؟ وهل تنفيذ الأحكام يتم فى جدية؟.. إن سيادة القانون فى مجتمع تعنى ببساطة أننا بإزاء مجتمع قوى البنية والعكس صحيح.

والبديل الوحيد عن سيادة القانون هو الفوضى وعدوان القوىّ. بغير القانون لايوجد مجتمع حر، وهى مشكلة المجتمعات المتخلفة التى نطالبها بكفالة الحريات، وهى لا تعنى بكفالة القانون. وطالما أن القانون يعانى الهوان فكل صاحب قدر أو حظوة يستطيع أن يمارس قدرته دون خوف، وهو الخوف الملازم لأى حرية أو ديمقراطية. والملازم بدوره لأى حكومة قوية جديرة بالحكم.

والحكومة القوية مطلوبة فى كل وقت، ولكنها مطلوبة فى الوقت الحاضر أكثر من أى وقت، أولا لأنها مستهدفة من قبل عناصر التخريب، ومطلوب إسقاط هيبتها، فلابد أن يكون رد الدولة حاسما وقاطعا حفاظا على هيبة الدولة وصورتها، وثانيا لأن الحرية الاقتصادية قد سادت فى الفترة الأخيرة ومعها بعض التوجهات التى تسعى إلى إضعاف الدولة وإزاحة الكثير من مهام الحكومة لإفساح الطريق لحرية السوق والمشروعات الفردية، مما سيؤدى إلى تصادم المصالح، ومن ثم يحتاج الأمر إلى حكومة قوية تحفظ التوازن وتحافظ على القانون. بدلا من ترك الأمور على عواهنها، حيث يسود قانون البقاء للأقوى وسيطرة رأس المال، وبالتالى تحقيق العنف الاقتصادى وما يصحبه من عنف اجتماعى.

ومن المعروف أن أسلوب الإنتاج السائد فى أى مجتمع يحدد إلى المدى البعيد معالم النظم الاجتماعية والعلاقات والقيم والمثل، وبالتالى يحدد

ما يحمى هذه كله من قواعد قانونية، ويترتب على ذلك أنه بتغيير أسلوب الإنتاج يمتد التغير إلى هذه العناصر، إلا أنه لا ريب فى وجود قدر من المرونة فى العلاقة بين أسلوب الإنتاج والقاعدة القانونية مرورا بالأوضاع والعلاقات الاجتماعية، هذه المرونة التى تسمح بإحداث تغير اجتماعى مخطط يخطو بالمجتمع بأقل قدر من التمزق، وخاصة خلال مراحل الانتقال الحرجة، ويساعد على إحداث تنسيق يقلل من التناقض، ويسمح للمجتمع بمزيد من الإنتاج والإنتاجية.

وقد يبدو للنظر السطحى أن الإنتاج يمكن السيطرة عليه عن طريق القانون، والواقع أن العلاقات الاجتماعية والقيم المساندة لها، لها دور بارز فى خدمة الإنتاج أو تعويقه، ومن ثم فإن تغير أساليب الإنتاج لايؤثر فى العلاقات الاجتماعية على الفور، إذ أن هذه العلاقات بطبيعتها أكثر ثباتا وعمقا.

نخلص من ذلك إلى أن هناك قيما اجتماعية وأنماطا سلوكية يتعين وجودها أو إيجادها تنسجم مع مقتضيات الإنتاج، وواجب الدولة أن تعمل بكل قواها التربوية على تدعيم هذه القيم والأنماط، وهنا يأتى دور القانون كأحد الوسائل التربوية ليقوم بدوره.

علما بأن القانون ليس السطور المكتوبة، ولكنه القاعدة كما تطبق فى الواقع، ولهذا فإن القانون وتعديل القانون لا يعنى كل شىء إلا إذا تناول الأجهزة القائمة على تطبيقه لضمان قيام جهاز العدالة بدوره الاجتماعى الخطير.

ومن ثم فإن القانون ليس بمعزل عن العملية الإنتاجية، فمن ناحية. للقانون دور فى تنظيم الأنشطة الإنتاجية على كافة المستويات اعتبارا من التنظيم الدستورى ونزولا إلى أبسط وأصغر القرارات التنظيمية. ولاشك فى أن هذا التنظيم القانونى على اختلاف مستوياته أمر طبيعى وضرورى بالنسبة لكافة الأنشطة الإنسانية، ومنها - بطبيعة الحال - الأنشطة الإنتاجية. ودور رجل القانون فى هذه الناحية دور صياغى أكثر منه دور منشئ، إذ إن القائمين على العملية الإنتاجية هم القادرون على اقتراح النظم التى تساعد على دفع العمل الإنتاجى إلى الأمام، يبقى لرجل القانون دور يتصل بمدى دستورية القوانين، إذ أن تنظيم العملية الإنتاجية يتعين ألا يحدث على حساب الحقوق العامة والمبادئ الدستورية.

أما الناحية الأخرى فهى دور القانون فى مجال الحماية، أى الاستعانة به كقوة رادعة تضمن الالتزام بالتنظيم القانونى. وفى هذا المجال - تلجأ الدولة عادة إلى سلاح قانون العقوبات الذى يتضمن التهديد والردع ليقوم بوظيفتى الوقاية والعقاب.

والواقع أن قانون العقوبات بالذات مرآة تعكس علاقات القوى فى المجتمع. إن قانون العقوبات التقليدى يركز على الجرائم التقليدية التى مهما بلغت خطورتها لا تعبر إلا عن خطورة فردية. فحين لا يحدث تركيز مماثل على أخطر جرائم الفساد، والاستغلال. والتهريب والمضاربة، والشركات الوهمية. والتهرب الضريبى الفاحش. والتربح.

واستغلال النفوذ. وغش السلع والأدوية والأغذية، نكون قد فتحنا الأبواب لانحراف المجتمع نفسه. إن النظم التى يشرعها ويحميها القانون هى التى تصنع الإنسان وسلوكه. فإذا سهلت الأنظمة فتح أبواب التهريب فإنها تخلق مجتمع التهريب. وإذا سمحت الأنظمة بفتح الأبواب على مصاريعها للاستيراد الذى لا يتفق مع عامة الدخول فإنها تخلق مجتمع الساخطين والطفيليين. وإذا سمحت الأنظمة بهز أعمدة القطاع العام وانفلات عيار القطاع الخاص فإنها تخلق مجتمع الرشوة وإفساد ذمم المسئولين عن العمل العام والخاص.

كل اقتصاد إذا لم يحط بسياج قانونى متين يتحول إلى غابة. وبالذات إذا كان الاقتصاد يعتمد على المشروع الفردى وغلبة القطاع الخاص الذى يعتمد أساسا على الحوافز الذاتية والرغبة فى مضاعفة الثراء. مما يغرى بالالتفاف - أحيانا - حول القوانين التى تفرض عليه أداء التزاماته قبل المجتمع، وفى السنوات الماضية عندما رأت الدولة أن تفتح هذا الباب، وسمته بالانفتاح. أدى ذلك إلى رد فعل مثير للقلق. وانتشر التهرب الضريبى، وأصبح كارثة تهدد النظام الاقتصادى كله. ولجأت الدولة إلى المبالغة فى فرض الضرائب غير المباشرة لتعويض ذلك.

إن اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية والتراكم الرأسمالى لدى الأفراد يعنى أن المصدر الرئيسى للإنفاق العام هو الضرائب. فإذا كان هناك تهاون أو فساد فى اقتضاء الضرائب فإن النظام كله يهتز، وهنا نجد معادلة صعبة أخرى، وهى أن الدولة فى العالم الثالث وأوروبا

الشرقية المحررة، فضلا عن أنها تفتقد التقاليد والقيم المرتبطة بأداء الواجب الضريبى، فإنها لاتتمتع على العموم بجهاز إدارى على جانب من الكفاءة والنزاهة يسمح للدولة بأخذ حقوقها الضريبية، إن هذا الجهاز فى هذه الدول جهاز متهالك،وهو ما ينعكس على نزاهة الأداء وينعكس - أيضا -على نوعية الأداء،وربما كان هذا هو مربط الفرس فيما يخص إمكان تطور هذه المجتمعات وإحرازها أى نجاحات اقتصادية فى المنظور القريب.

إطلاق العنان للحافز الفردى نظريا شئ جميل، ولكن الوثبة دائما غير مقبولة، ونقل النظم بحذافيرها من تجارب دول أخرى ينكر ما كابدته هذه التجارب من امتحان وتطور حتى بلغت صورتها الراهنة، فالولايات المتحدة الأمريكية التى تقدس اقتصاديات السوق قد انتهت إلى تنظيم ناجح متكامل يسنده القانون يحمى الدولة من الانزلاق إلى اقتصاد عشوائى، ويمنع ظهور قوى وأفراد فوق القانون.

ولا يمكن أن ينتهى الحديث عن الفجوة القانونية دون الإشارة إلى ما اعتاد الناس على الشكوى منه فى حياتهم اليومية،مما يمكن أن نسميه «بالهمجية السلوكية». فهذه صورة أخرى ذات ارتباط وثيق بالشعور العام نحو القانون ومدى هيبته، فإذا كانت النظرة إلى القانون على أنه أداة فى أيدى من يملكون، وأن عامة الناس لايجدون منه نفس المعاملة والمساواة، كانت هناك حجة للتصرف خارج حدود القانون. وتبدو هذه الهمجية السلوكية واضحة فيما يطلق عليه «عدم الانضباط» والذى يبدو - بشكل

واضح – فى عدم الالتزام بقواعد المرور والاستخفاف بإشارات القائمين عليه. ونذكر في هذا الصدد أن الزحام فى حد ذاته عنصر من عناصر الفوضى السلوكية، وأن نفس الشخص يختلف تصرفه فى حالة التزاحم عنه فى الأحوال الأخرى، بل إن هذه الهمجية تبدو فى أحوال لايتصور فيها ما يحدث كما يحدث فى البقاع المقدسة، وفى أثناء مناسك الحج، حيث يتجه الناس للتقرب إلى الله. فإذا بهم يدوسون الطفل والمرأة والشيخ والضعيف.

ويفسر البعض هذه السلوكيات الخارجة بأنها أزمة أخلاق، إلا أن علينا أن نحذر من الخلط بين الأخلاق وسوء السلوك. فضلا عن أن اختلال السلوك الذى نشكو منه لا ينطوى فى الأغلب على جريمة، وإنما هو نوع من محاولة التكيف أو التعامل مع أوضاع مستحيلة أحيانا، إلا أن هناك دائما احساسا بأن القانون لايؤدى دوره التنظيمى، ولا يأخذ الحق لصاحبه، بل يمالئ البعض على حساب الآخرين، وأنها غابة قانونية، فمن حقى أن آخذ حقى بيدى، وسوف يستمر هذا الاختلال السلوكى طالما هناك إحساس بعدم المساواة أمام القانون، وما دام القانون لا يعبر عن التوازن الاجتماعى فى أحكامه وفى تطبيقه.

إن الفجوة القانونية فى مجتمعنا المصرى فجوة عميقة: ففى كل لحظة نشهد استخفافا بالقانون ومحاولات لسحقه أو تجاهله أو الالتفاف حوله، صحيح أن هناك مجتمعات تعرف أشد صور العدوان على القانون. ولكن ما يخفف الأمر أن للقانون هيبته فى كل الأحوال، ويخشاه الجميع،

ولا أحد فوق القانون فى كل الميادين وإزاء كل القائمين عليه من شرطة وقضاء وإدارات للضرائب والجمارك والمرور إلى غير ذلك.

والواقع أن العلاقة بين المجتمع والقانون تتميز دائما بالتوتر وعدم الاستقرار إلى هذا المدى أو ذاك، ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع الاجتماعية لاتساير قواعد القانون التى تحكمها خطوة بخطوة وهنا يثور دائما ذلك التعارض بين ضرورة مسايرة القانون للمجتمع وبين ضرورة استقرار الأوضاع القانونية وألا تصبح نهبًا للتغيير فى كل حين.

ويحلو للبعض إزاء ذلك أن يتحدث عن ضرورة إحداث ثورة تشريعية. والإقدام على هدم بناء قانونى كامل ليس أمرًا سهلاً. ويخشى دائمًا أن يذهب حماس التغيير إلى المدى الذى يسقط فيه البناء كله انقاضا. ثم لايقوم مكانه بناء آخر. يخشى أن تتحول الثورة التشريعية إلى انقلاب تشريعى يهدم ولا يبنى.

والمسألة من الناحية العملية غاية فى الدقة، فإن البناء القانونى الجديد يجب أن يتوافر له النسق والإطار المرجعى الذى يعكس نظرية وفلسفة واضحة محددة ومتكاملة. وإزاء هذه المهمة المشحونة بعوامل الغموض والاحتكاك يصعب أن نتصور إمكان إقامة بناء تشريعى جديد شامل فى فترة قصيرة أو بضربة واحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن معدة المجتمع لا تتحمل هضم آلاف المواد القانونية الجديدة التى تنقض عليها مرة واحدة، وبالتالى يسقط العمل

القانونى والقضائى فى دوامة خطيرة من الحيرة لايقدرها حق قدرها إلا من كابد هذا العمل.

وعلى أية حال. فإن الثورة التشريعية لا تتحقق إلا بسرعتين: الأولى سرعة متمهلة بمعنى إعطاء الفسحة الكافية من الوقت لإعداد التشريعات الجديدة وعرضها علانية وبصورة مباشرة على الجامعات والمحاكم والنقابات وغير ذلك لتأخذ حظها من المناقشة. والثانية سرعة عالية تتضمن عمليات قانونية عاجلة لتغيير ما لا يمكن السكوت عليه، مع التوفيق بين هذه التعديلات وبين ا لأصول العامة للقانون.

الباب الثانى

مثلث الرعب :

(١) الإرهـــاب
(٢) الجريمـــة
(٣) المخـدرات

(١)

الإرهـــاب

الإرهاب وباء من أوبئـة المجتمع البشرى تفاقم فـى الأونـة الأخـيرة وازداد إصـرارا وانتشـارا، تسـير فـى ركابـه الاغتيـالات وتفجـير المرافـق والمبانى والمساكن ووسائل المواصلات ومذابح الرهائن والأبرياء. وهـو بذلـك صورة خاصة شديدة القتامة مـن صـور العنـف، وليـد شـرس لأب ضـال، وعلامة على تدهور المشاعر الإنسانية والعدل والرحمة واحترام القانون.

أما العنف فهو تعبير أوسع مدى يعنى استخدام القوة والقسوة، إلا أن كل عنف ليس إرهابا بالضرورة، بينما يمكن أن نعتـبر كـل إرهـاب عنفـا فليس هناك إرهاب غير مقترن به، فضلا عن أن من يرتكب عملا إرهابيـا لايقصد العنف مع أشخاص بذواتهم فحسب بل لا يعنى أن الأذى أصاب الآخرين أو الأبرياء.

ولا يمكن الدفاع عن الإرهـاب كمـا يحـدث أحيانـا إزاء العنـف، فـإن العنف قد يكون سبيلا مشروعا للدفاع عن النفـس ورد الاعتـداء أو تحريـر الأرض والوطن، ولكن الإرهاب لا يمكن أن تبرره كل هذه المبررات، حتى لو ارتدى مسوح الرهبان، وادعى أن لـه قضيـة وهدفـا، وأن الغايـة تـبرر وسيلته،كل هذا لا يخفى أن الإرهاب تضحية بالأبرياء، وأنه حتى لو بدأ بهدف ظاهره النبـل فسـرعان مـا ينتـهى إلى جـبن ونذالـة، وتحـد لكـل ما يمثله المجتمع والقانون والرحمة وحقوق الإنسان.

إنه عندما تنشب الحروب بين الدول فهناك قواعد فى القانون الدولى تحمى المدنيين. وهناك اتفاقيات تبرم فى هذا السبيل لحماية الأسرى والمرضى والمسنين ولو كانوا من الأعداء. حتى هذا الموقف المتمدين أثناء الحرب لايحترمه الارهاب فى وقت السلام.

وهناك إرهاب مجرد. أى إجرام بحت من أجل أهداف عدوانية مادية، كأن تسعى جماعة إجرامية لإلقاء الرعب فى القلوب بالقتل والتخريب والحريق بغير تمييز. حتى يتيسر لها الحصول على مكاسب مادية، وليس تحت شعار أو إدعاء بالعمل من أجل قضية ما. ويجرى مثل هذا - أيضا - على الساحة الدولية ردعا وانتقاما على أيدى عصابات دولية عابرة للقارات تقوم بأعمال إرهابية مقترنة بنشاطها كعصابات المافيا والاتجار فى السلاح والمخدرات والرقيق الأبيض. وهنا يحدث التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فالجريمة المنظمة لا تدعى قضية ويقوم عليها نفر ممن اختاروا الجريمة مهنة أو نشاطا. وهم لايدعون بطولة. ويتمتعون بالقدرة العقلية والتنظيمية التى تميز رجال الأعمال فى سعيهم إلى القوة والثراء.

وفى الجانب الآخر قد ينم الإرهاب عن محتوى سياسى أو عقدى مرتبطا بهدف أو فكر. أو السخط على مجتمع قائم والرغبة فى اقتلاع جذوره، وسواء كان ذلك من منطلق تطرف إلى اليمين أو اليسار أو نظرة مستقبلية أو سلفية وفى جميع الأحوال فإن الإرهاب - وبصرف النظر عن دوافعه - إرهاب وهو كأى جريمة العبرة فيه بالفعل لا بالباعث عليه.

والتطرف في حد ذاته ظاهرة قديمة يوصف بها كل من يأخذ برأى بنأى عن الاعتدال المتعارف عليه. فهو ليس في حد ذاته عيبا. والكثير من شئون البشرية ومعتقداتها استقر واعتدل بعد أن بدأ بصورة متطرفة؛ فلولا التطرف ما كان الاعتدال. ومن حق كل إنسان أن يختار لنفسه الفكر الذى يريده طالما لا يتعرض للآخرين. وقد ينطوى التطرف على مشاعر التعصب لفكر معين يمثل رفضا لشيء وانحيازا مطلقا إلى النقيض. وهذا الرفض الاجتماعي سمة من سمات التطور. وهو في حد ذاته حق للإنسان إلى أن يبدأ التعرض للآخرين بالأذى والإخلال بحقوقهم.

ومن الواضح أن العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص قد أخذ يعرف في السنوات الأخيرة شيئا من هذا التطرف العقدى الذى دفع إلى أحداث رهيبة تناولت بعض المجتمعات. ومنها مصر بصورة لافتة للنظر وبالغة الخطر. وقد قام هذا التطرف العقدى على اعتناق أفكار تنسب للدين، وإن هى إلا شطحات مرتبطة بمفاهيم سطحية ومختلطة لا تعبر عن فهم متعمق في الدين وأصوله ومبادئه. وقد رأينا ذلك لدى بعض هذه الجماعات أيا كانت التسميات التي تضفيها على نفسها. والتي تدين لمرشديها وأمرائها الذين يدعون إلى هجر رجال الدين المتفقهين في الدين. وهم يدعون إلى أفكارهم الساذجة التي يسطرونها أحيانا في بعض الكتيبات والتي لاتزيد عن كونها اختيارات شخصية جانحة هي الغذاء العقلي الوحيد الذى يتغذى به الأتباع. ويقفون بها موقف العداء للمجتمع. إن الجمود الفكرى وضيق الأفق الناشئ عن ضحالة الثقافة الدينية مدعاة إلى توظيف الانفعالية بدل إعمال الفكر. وبالتالى إلى النظر

إلى الدين نظرة ضيقة تركز على نواح معينة تحريمية أو مظهرية، بينما تغفل المبادئ الأساسية في الإسلام، كاحترام العقل، والدعوة إلى التسامح، والنظرة الشاملة للدين والدنيا.

ولاشك أن هناك أسبابا وعوامل وظروفا مرتبطة بهذه الظاهرة مؤدية إلى استفحالها، فالجهل بيئة صالحة لتفشى أى ظاهرة قائمة على تسطيح الوعى وفراغه، بمعنى أن وجود جمهور من البسطاء ممن لا يتمتعون بالقدرة على النقد أو الحوار مما يسهل الوقوع تحت سيطرة الآخرين. وهو ما يفتح الطريق واسعا أمام هؤلاء الذين يسعون بأفكارهم الضيقة المتمسحة بالدين إلى جذب الاتباع واستقطابهم. ومثل الجهل وتسطيح الوعى فإن الفقر - أيضا - وما يرتبط به من ظواهر البطالة والحاجة والعوز ومشاعر اليأس والعجز يعد أيضا بيئة صالحة لاستفحال الأفكار الموجهة ضد المجتمع، وضد الآخرين والداعية إلى هدم الحاضر. وخاصة إذا ارتبط بذلك الظلم الاجتماعى والفساد والفروق الشاسعة بين الطبقات، مما يشجع أى دعوة هدامة، سواء كانت يمينية أو يسارية.

إن البحث عن العدل الاجتماعى بحث لا نهائى، وقد كان المجتمع البشرى دائما حائرا فى بحثه عن العدالة بين بحثه عن الحرية وبحثه عن الطعام، وبين قهر السلطة وسيطرة المال، والعجز عن التكيف ينمى مشاعر الرفض، ويحل التبرؤ والانعزال مكان الانتماء، ويكون التعبير عن الرفض هروبا بالسقوط فى الإدمان أو الانحرافات السلوكية، أو هجوميا بالجريمة والعنف والإرهاب.

والاقتصاد من أخطر نواحى الحياة الإنسانية، وهدفه فى نهاية الأمر حياة إنسانية أفضل، وعدالة اجتماعية، وقد أخذت الأفكار الاشتراكية فرصتها وتم تزييفها عند التطبيق، فلم تغن أحدا، وتحولت إلى قهر سياسى وفشل اقتصادى. والخشية دائما أن يستبدل بها رأسمالية غاشمة مزيفة قد تؤدى إلى فاشية سياسية وعربدة اقتصادية لا تتحقق بها هى لأخرى مصالح المواطنين. والصيحة السائدة اليوم هى تكريس اقتصاد لسوق، وليس فى هذا غضاضة فى حد ذاته إلا إذا فهم اقتصاد السوق خطأ على أنه مجزرة يذبح فيها غير القادرين. إن اقتصاد السوق قد تطور فى دول الغرب إلى صورته الراهنة التى تحيط بها الضمانات والمحاذير وسيادة القانون، والتى تروض الجموح الرأسمالى، وتضمن أن يعمل الاقتصاد الحر فى إطار اجتماعى إنسانى تعلو فيه العدالة الاجتماعية على كل القيم الأخرى، أما إذا ترك الأمر على عواهنه ليعلو صوت المال على كل صوت، ويعيث فسادا وإفسادا، فعندئذ تصبح الديموقراطية الحقة شيئا بعيد المنال وأملا خائبا.

والواقع أن العنف الاعتقادى يجد لنفسه حليفا طبيعيا فى العنف الاقتصادى الذى يتمثل فى مظاهر البذخ والمفارقات الاقتصادية الضخمة والفساد المستشرى، وهو ما يؤدى إلى سقوط أعداد كبيرة، وخاصة من الشباب، فى بئر الحرمان والغضب والحقد، ويجعله مهيأ لأى ناعق يشفى غليله، وفى هذا المناخ يضاعف الاتجاه السلفى الذى يدين بالإرهاب جهوده لإخضاع الدولة، فى الوقت الذى يستمر فيه فى دعوته

بكل الطرق لجذب الكتلة المتدينة فى المجتمع إلى جانبه، بل وجذب كل فئة أخرى تقف من الدولة موقف المعارضة لسبب أو لآخر. والواقع أن هذا الاتجاه يسعى إلى توظيف كل قصور من الدولة أو فساد فى المجتمع لصالحه، ويتغذى بانتظام على كل عفن اجتماعى.

يتبين مما تقدم أن هناك صراعا قائما بين اتجاهين: أحدهما الدولة التى تقوم بواجبها فى حماية المجتمع وقمع الفتنة. والثانى هو العنف الإرهابى القائم على الاتجاهات الفكرية السلفية التى ترفض المعاصرة. وقد تصل فى رفضها إلى حد اعتبارها كفرا. وبين هذين الطرفين تقع كتلة كبرى ممن لا يقفون بالضرورة موقفا منحازا إلى أى الطرفين. هذه الكتلة هى ميدان الصراع. يحاول كل من الطرفين جذبها إلى جانبه. أو على الأقل منع وقوعها تحت سيطرة الطرف الآخر. ومن أجل جذب الكتلة الكبرى من المواطنين إلى صف الدولة يتطلب الأمر خطة عامة منسقة لإطلاق حركة مجتمع بأسره صادقة ومصدقة. تؤكد أنه مجتمع يستحق الدفاع عنه وأنه مجتمع صالح. فضلا عن أنه مجتمع قوى قائم على أساس كفالة الحريات والعدالة الاجتماعية. وهكذا تقوم دفاعات قوية على حدود المجتمع لصد العدوان عنه، وإن صح التعبير لسرقة المسرح من أعدائه.

إن واجب الدولة فى حرب الإرهاب ليس مبعثه أنه جريمة نكراء أو أنه يصيب الأبرياء فحسب ولكن خطورته الكبرى فى أنه أصبح إرهابا انقلابيا يسعى بشكل واضح غير منكور إلى القضاء على المجتمع القائم

بنظمه وتقاليده ورموزه السياسية. وهذا الهدف الانقلابي يجعل من هذه الحركة غزوا من الداخل يستهدف الدولة نفسها بحجة أنها دولة جاهلة أو كافرة. والذي يعنيه السماح بذلك. انقضاء على كل المبادئ والقواعد التي اصطلح على تسميتها بالحياة السياسية أو الديموقراطية السليمة. والذي يتنافى تماما مع قناعة هذه الجماعات بأنها على حق دائما وأبدا، وأن الآخرين على باطل أبد الدهر. ومعنى ذلك أن تتحول الحياة السياسية والاجتماعية إلى قهر وبطش وطغيان باسم الدين. وتاريخ الحضارة الإسلامية في عصور الانحلال خير شاهد على ذلك.

إن على الدولة أن تتجه في اتجاهات متعددة لكي تدعم خطوط المقاومة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحملة الأمنية التي لا غنى عنها. حتى لا يضيع كل شيء بعد أن يفوت الأوان.

ولاشك مطلقا في أن تعزيز الديموقراطية وخلق المؤسسات التي تضمن حكم الشعب لنفسه بنفسه حقا بدون مواربة أو رياء. لاشك في أن هذا الوضع يؤكد للكافة أن حق الاختلاف مكفول. وأنه لغة تؤمن بها الدولة. ويحسها المواطن وتغنى عن الالتجاء إلى لغة العنف.

ثم يأتي بعد ذلك خطر الإرهاب على الاقتصاد القومي. وبغير الإفاضة في ذلك، تكفي الإشارة إلى تدني المنتج السياحي والدخل السياحي في بلد فقير نسبيا في المواد الأولية. وضعيف تكنولوجيا في الميادين الزراعية والصناعية. بينما تتوفر به المقومات السياحية بسخاء بالغ. أما خطر

الإرهاب على الفكر والثقافة فيتمثل فى إجهاض الفكر، وتجفيف منابع العلم، وتحويل الشباب إلى جيش من الدراويش، فضلا عن الوقيعة بين الشعب والدولة التى تضطر الى اتخاذ إجراءات استثنائية تستغل ضدها فى الداخل و الخارج.

وثمة جانب آخر من الخطورة يستحيل أن نغض الطرف عنه، إن الكثير من الظواهر المصاحبة للإرهاب من جهل وفقر وظلم اجتماعى كان موجودا فى كثير من الأزمنة والأمكنة، ولم تتولد عنه شرارة الإرهاب، مما يستدعى البحث عن عوامل وظروف أخرى تفسر هذا التفاعل، والواقع أن هناك دلائل كثيرة على وجود ضلع خارجى للظاهرة يزودها بالطاقة والقدرة على الصمود والاستمرار. بل قد نستطيع أن نمثل الإرهاب المعاصر بوحش له أدمغة وله ذيول، فالأدمغة فى الخارج تزوده بالدعم المادى والدعائى والتخطيط والخبرة والنشاط الدولى ومخادعة جمعيات حقوق الإنسان، والذيول بالداخل تأتمر وتقترف الإجرام والعدوان.

وليس غريبا أن يكون للإرهاب أنصار فى الخارج يباركونه ويغذونه ويشجعونه فما تخشاه الرأسمالية هو الاتجاهات اليسارية، أما اليمينية فإنها تتمشى معها فى النظرية الاقتصادية إلى حد كبير، ثم إن الإرهاب ومحاولة إقامة حكومة تقف بطبيعتها موقف الرفض من حرية الفكر وحرية البحث العلمى يؤدى إلى إحداث غيبوبة ثقافية عامة توقف المسلمين عن متابعة السباق فى طريق التطور والمدنية والبحث العلمى والتكنولوجيا، وهو أمر يسر الأعداء، ومن ناحية ثالثة فإن الإرهاب يصم

المسلمين بوصمة العنف، مما يضع الإسلام فى مقابلة إزاء الحضارة المسيحية التى تُجمِّل نفسها دائما وهو هدف استراتيجى قديم. وأخيرا فإن بذر الشقاق داخل الوطن عن طريق الإرهاب يضعف المجتمع ويعطل قدراته على التنمية، بل يقيم حائلا من الشك والثأر بين الحاكم والمحكوم يؤدى بدوره إلى مزيد من الراديكالية وهكذا.

وعلى أية حال، وسواء صدقت الدلائل على الدعم الخارجى أم لم تصدق، علينا ألاَّ نلوذ بالسذاجة، وألاَّ ننسى أن قوى الغرب وحضارته مرتبطة بالدين، وأن علينا ألاَّ نفترض أن الغير يعمل لصالحنا، وعلينا أن نتساءل كيف يتغنون فى الغرب بالديموقراطية وحقوق الإنسان، بينما يحتضنون العناصر الإرهابية ويشجعون العنف فى أنحاء الأرض فى نفاق دولى منقطع النظير.

ونعود إلى محاولة تفسير الحركة الإرهابية الحالية. هل هى وليدة الحركة الإسلامية المعاصرة التى رفع لواءها جماعة الإخوان المسلمين منذ حوالى سبعين عامًا؟ وهل يمكن الفصل بين جماعة الإخوان فى صورتها المتطورة التى نعرفها اليوم وبين جماعات الإرهاب على اختلاف تسميتها؟ هل هناك تكامل أو تكافل بين التيار الإخوانى الذى يوصف عادة بالإعتدال وبين التيار الإرهابى؟

بدأت جماعة الإخوان فى أواخر العشرينات مسالة داعية إلى بناء الفرد المسلم، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتغيير المجتمع، والتطلع إلى مجتمع إسلامى حتى نصل إلى حكومة إسلامية، ومن الواضح أن الجماعة

اتبعت منهج البناء من تحت إلى فوق بالاهتمام بالفرد باعتباره القاعدة. واتبعت أسلوبا دقيقا فى بناء الجماعة والدعوة إليها. واتخذت رموزا وأزياء وشعارات ومفردات خاصة. واستخدمت المنبر والاجتماعات والمطبوعات فى أول الأمر ثم وسائل الإعلام الأحدث من تسجيلات صوتية ومرئية. وأطلقت أسماء ذات رنين دينى على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واهتمت بالتمويل الذى بدأ ذاتيا عن طريق التبرعات والاشتراكات واقتطاع بعض دخول العاملين فى بلاد النفط. ثم توظيف أموال الجماعة توظيفا اقتصاديا. واتجهت إلى خلق قواعد لها فى المنظمات العمالية والنقابية والمهنية وغيرها. وعندما وقعت بعض أحداث العنف فى أواخر الأربعينات والجماعة فى عنفوان قوتها. لجأت السلطات إلى حل الجماعة عام ١٩٤٩ فى أعقاب اغتيال بعض المسئولين الكبار، ثم حلت مرة أخرى عام ١٩٥٤ عندما وقعت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر، رغم أن الجماعة عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ تقربت إلى الثورة وخطبت ودها، ولكن هذا التقارب لم يدم طويلا. وظلت الجماعة حتى الآن تقف فى خندق المعارضة للحكومات. وبشكل أقوى منذ بداية الثمانينات.

وإذا اعتبرنا هذه الاغتيالات أو المحاولات التى جرت فى الأربعينات والخمسينات مجرد نذر. فقد عرفت السبعينات مرحلة جديدة من العنف الإرهابى على نطاق أوسع وصورة تآمرية منظمة. وظهرت فى هذه المرحلة جماعة التكفير والهجرة بأميرها شكرى مصطفى والتى خطفت وقتلت

الشيخ الذهبى. وجماعة صالح سرية التى خططت ونفذت عملية الكلية الفنية العسكرية. وقد لوحظ أن أفراد هذه الجماعات لم يكونوا غرباء عن جماعة الاخوان المسلمين، وأنهم تشربوا تعاليم حسن البنا. ثم سيد قطب الذى دعا إلى الحركة وعدم الاكتفاء بالتنظير، والذى نقل إلى الأدب الدينى فى مصر أفكار أبو الأعلى المودودى فى الحاكمية لله. وقد يكون لما وقع للإخوان فى الستينات من قهر وتعذيب أثر فى توليد مشاعر السخط والرغبة فى الانتقام.

لقد تضافرت عناصر كثيرة منذ أوائل السبعينات أدت إلى مضاعفة مشاعر الثقة والقوة وازدهار الاتجاه السلفى أولها ما نص عليه دستور ١٩٧١ من اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الاساسى للتشريع. وهو لاشك انتصار للدعوة الاسلامية. وقد شد من أزر الحركة الإسلامية كذلك سماح الدولة فى ذلك الوقت بدعم الجماعات الاسلامية فى الجامعات لتقف ازاء اليسار والناصريين، إضافة الى الانفتاح الذى نودى به فى ذلك الوقت والذى أسفر عن تناقضات اقتصادية واجتماعية، والانفتاح على الدول النفطية بعد حرب ١٩٧٣ حيث تدعمت الحركة بشيوع الاتجاهات السلفية المستقرة فى معظم هذه الدول.

ونعود إلى التساؤل عما إذا كان يمكن الفصل بين الدعوة الدينية المسالمة التى بدأت بها جماعة الإخوان المسلمين وبين ما انتهت اليه الجماعات الإرهابية. وقد يقال إن تعاليم جماعة الاخوان – منذ نشأتها – تهدف إلى إقامة حكومة إسلامية بما يتضمنه ذلك من إحداث انقلاب فى الحكم إذا

لزم الأمر، ولم تكن مجرد دعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية، أو دعوة إلى إيجاد مجتمع متدين ملتزم بأحكام الدين،كما قد يقال: إن الإخوان كانوا دائما يسيرون فى دعوتهم سيرة مسالمة، وأن الحركة مبنيـة علـى الدعـوة بالحسنى، وبالاقتناع وبالبناء التدريجى والانتشار، وأن العنف ليـس مـن سياسة الإخوان أصلا، وصحيح أنه وقعت أحداث عنـف مـن أفـراد لهـم صلـة بـالإخوان ولكـن الإخـوان يسـارعون دائما إلى نفـى أى صلـة لهـم بأحداث العنف، بل إلى استنكار العنف فى حد ذاته.

وإذا كان الاتجاه السلفى بشعاراته قد حقق نجاحات كبيرة منذ إنشـاء جماعة الاخوان وقد حققها بتنظيم هياكله والدعوة الـدءوب، واتبـاع كـل وسائل الدعاية الحزبية من اطلاق الشعارات، والعمل فى المجالات التـى تخـدم الجماهـير لجذبـها إلى صفـه، وتراكـم التمويـل والسـيطرة علـى التنظيمات والنقابات المختلفة، إلا أنه بدا أن هـذا الاتجـاه السـلفى يضـم عناصر لا تصبر على الدعوة السلمية، وتتعجل الوصول إلى هدف الجماعة من تحويل المجتمع والسيطرة على مقاليد الدولة وخلق حكومة إسلامية، ومن ثم خرجت من بين الصفوف طوائـف جديـدة تؤمـن بـأن العنـف هـو السبيل إلى تحقيق أهدافها، وانتشر العنف والإرهاب فى صورة اغتيـالات متناثرة فى أول الأمر، تحولت إلى أعمال إرهابيـة منظمـة هدفـها إحـراج الدولة وإضعاف هيبتها، ثم زعزعة أسسها الاقتصادية ورموزها السياسـية حتى تركع فى النهاية.

وفى إطار قيام الدولة بواجبـها فـى مكافحـة الإرهـاب، فإنـه يخشـى دائما أن تتصرف الدولة بشكل يفهم منه خطأ أن الدولة تعمل ضد التدين

وضد الدين الحق، إن الشعب المصرى شعب للدين عنده مكانة خاصة، وإذا كانت الدعوة الدينية قد نجحت على مر السنين فى أن تحظى بقناعة عامة الشعب فهذا وضع طبيعى إزاء الاستعداد الأصيل للجماهير للاستماع إلى صوت الدين والانصياع إلى رموزه، وهذا ما يؤكد خطورة هذه القضية وخطورة هذا التساؤل عما إذا كانت الحركة الإرهابية وليدة بطن الإخوان وخارجة عن عباءتهم. وهو مايضع الدولة فى موقف شديد الحرج خشية أن تقع ضربتها بمسلمين مسالمين لا يبغون إرهابا ولا عنفا. هذا هو الحبل المشدود الذى كتب على الدولة أن تسير عليه فليس الخطر أنه قد تحدث انتهاكات لحقوق الانسان فحسب، بل وما لا يقل خطورة أن يلصق بالدولة ظلما تهمة الاستهانة بالدين.

ولا يعتبر بحث موضوع الإرهاب مكتملا ومتوازنا إلا ببحث موضوع حقوق الإنسان، وقد سبق أن أوضحنا أن الإرهاب يهدد بسلب المجتمعات حقها الأساسى فى الديموقراطية والسعى إليها، أى حقها فى حكم نفسها، وأن الإرهاب تهديد لهذا الحلم الكبير، ويعنى أن تحل لغة العنف محل لغة التفاهم، وأن تسيل الدماء بدلا من المداد.

وحكم الشعوب لنفسها يقوم أساسا على اختلاف الرأى، واحترام الاختلاف، بل واعتباره حقا يمارس، وتكريس حق الاختلاف يعنى تكريس التسامح، وقد لا يكون فى الإمكان حماية البعض من التشبث بأفكار معينة، والتعصب لها ردحا من الوقت، فهذا من طبيعة الأشياء، بل إنه عندما تمس حاجة المجتمع إلى التغير، فقد يتعين التعامل مع

التطرف للوصول إلى الاعتدال وإلى ما يحقق فى النهاية ذلك المجتمع المتزن المتمتع بإرادته.

إلا أن هذه الصورة المثلى ليست سهلة المنال، إذ تستدعى مرانا طويلا وطريقا وعرا من التجارب المرة، وقد تقدمت على هذا الدرب بعض المجتمعات، فحصلت على حكم نفسها بنفسها، ووصلت إلى الصيغة المتوازنة فى تسيير أمور المجتمع وتخطيط مستقبله، ولهذا فقلما نجد فى الدول المستقرة ديموقراطيا ذلك النوع من الإرهاب الذى ينتشر فى المجتمعات التى لم تحصل بعد على نصيب ملموس من العراقة الديموقراطية.

كتب إذن على المجتمع أن يعانى من فئات تدعى لنفسها الصواب، وتسعى إلى فرض رأيها على المجتمع بالقوة والعنف، ولاشك أن على المجتمع واجب الدفاع عن نفسه ضد الهجمة التى تهدد حريته فى أن يقرر لنفسه، وهنا يأتى دور الدولة الوكيلة عن المجتمع فى الدفاع عنه، ويحدث هذا الصدام الذى لا مفر منه بين قوة الدولة وهذه الهجمات التى لاتعف عن أى سلوك يحقق لها أهدافها، غير مبالية بأى قانون أو عرف، فلا تتردد فى سفك الدماء، وقتل الأبرياء، وقطع الأرزاق، ونسف العمران، واستحلال أموال الآخرين، بينما تلتزم الدولة بالمواجهة والمقاومة بالقانون والمبادئ الدستورية، وبكل ما تعهدت به الدولة فى الداخل والخارج من حماية حقوق الإنسان.

وهنا مربط الفرس: إن الدولة ملتزمة بالقانون، أما المعتدون على القانون فلا يلتزمون بشىء، ولاشك فى أن تمسك الدولة بحقوق الإنسان

هو علامة نضجها السياسى والاجتماعى، وأن انتهاك هذه الحقوق تحت أى عذر يؤذى الدولة نفسها والمجتمع وصورة الدولة فى المجتمع الدولى.

علينا - أبدا - ألاَّ ننسى أن الإرهاب يعد بكل المقاييس عدوانا على حقوق الإنسان، فهو يتضمن ارتكاب جرائم، بل أشد أنواع الجرائم عنفا كالقتل، والسطو، وقطع الطريق، وإضرام الحرائق، واستخدام المفرقعات، والتدمير والمذابح، وكلها عدوان على حقوق إنسانية فى مقدمتها حق الحياة، وحق الحياة فى مجتمع آمن.

بل إن الإرهاب يتداخل أحيانا مع الجريمة المنظمة، ترتكبه جماعات منظمة تقوم على تخطيط دقيق وإعداد دقيق من أجل القيام بعمليات إرهابية بصورة لا تختلف كثيرا عن الجريمة المنظمة التى تقع على أيدى المتاجرين بالمخدرات أو السلاح أو الرقيق الأبيض على مستوى دولى، ولعل الإرهاب المنظم يُعد أخطر جريمة يمكن تصورها، ومن ثم فالإرهاب ليس جريمة عادية، بل هى معركة يسقط فيها ضحايا على الجانبين، وتحتاج إذا ما تفاقمت إلى نظرة خاصة، حتى لا تسقط الدولة فى صراع غير متكافئ، حيث يعربد الإرهابيون على هواهم دون أدنى التزام أو احترام للقانون.

والواقع أن اعتبارات حقوق الإنسان تثور عادة بمناسبة الأعمال الإرهابية، ليس من جانب أنه عدوان على حقوق الإنسان، بل على الجانب الآخر وهو رد فعل المجتمع إزاء الإرهاب عندما تتولى الدولة الدفاع عن نفسها وعن المواطنين إزاء الأعمال الإرهابية، هنا يثار موضوع

مدى تمتع المتهمين بحقوقهم فى إجراءات القبض والتفتيش والحجز أو الحبس الاحتياطى، وإجراءات التحقيق والمحاكمة.

ولا جدال فى وجوب احترام حقوق الانسان فى جميع الأحوال، وأنه عندما يوجه اتهام فى أى جريمة فإن للمتهم حقوقا دستورية يتعين احترامها، وهو برئ حتى تثبت إدانته، وهو إنسان يجب أن يتمتع بإنسانيته تحت أى ظرف، ومع الأسف فإن بعض الأعمال الارهابية تبلغ من البشاعة درجة عالية وتسفر أحيانا عن قتل وإصابة أعداد من الناس لاذنب لهم ولا حول ولا قوة، مما يعبئ مشاعر السخط عليهم، وينعكس ذلك فى إجراءات القبض والتحقيق والمحاكمة. كما أن أداة الدولة فى مكافحة الإرهاب وهم رجال الشرطة الذين يقومون بواجبهم، لايسلمون أحيانا من نقمة الإرهاب عليهم، وتمضى حلقة مفرغة بين الفريقين من الثأر والانتقام.

ومع ذلك فإنه لا يتخيل أن تعمل الدولة تحت أى ظرف، خارج نطاق القانون، ولا يمكن مهما حدث من هؤلاء الإرهابيين أن نسمح بأن تسقط حقوقهم القانونية، أو أن تنتهك قواعد الإنسانية فى معاملتهم.

وفى الوقت نفسه تمس الحاجة فى هذه المجابهة إلى ذراع القانون القوية وكفاءة تطبيقه وفرضه، وقد يستدعى الأمر تعديلات قانونية معينة – دون مساس بالشرعية الدستورية – تشد من أزر القائمين على القانون، وتسد أبواب التحايل أمام الجناة، وقد عمدت بعض الدول المتقدمة مثل انجلترا وألمانيا إلى إصدار تشريعات خاصة بشأن الأنشطة الإرهابية على

ساس أن الإرهاب لا يعرف حدا فى طغيانـه، وأن مسئولية الدولـة عـن
ماية المجتمع إزاء الإرهاب بالغة أقصى درجات الخطورة.

ومهما ذهب البعض فى تبرير هذه الاسـتثناءات، فـلا يمكـن أن يقبـل
حد بالتعذيب تحت أى ظرف من الظروف، ولا يمكن أن يسمح بتجريـد
سان من إنسانيته، أو التعامل بوحشـية مـع سجين أو متـهم يقـع فـى
بضة الدولة القوية وتحت رحمتها.

وقد تنبه المجتمع الدولى منذ زمن طويل إلى أنه من الضرورى أن يقـف
ذا المجتمع مسانداً للأطراف التى تواجه عنفوان الدولة صاحبـة السـلطة
السلطان ورجالها وأسلحتها، إذ يقف الفرد دائما ضعيفا إزاءهـا، ولهـذا
ملت الأمم المتحدة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسـان عـام ١٩٤٨ علـى
كريس حقوق الإنسان المدنيـة والسياسـة وحرياتـه الشـخصية، وأخـذت
بحث فى هذه الحقوق واحدة واحدة، وتعمل على إصدار إعلانات دولية
و اتفاقيـات دوليـة لتلـتزم بـها الـدول. وكـان مـن أهـم هـذه الاتفاقيـات
إتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التى دخلت حيز التنفيذ فى ١٦ يونيـو
١٩٨٧ وكانت مصر من أوائل الدول التى وقعت عليها وأقرتها، وكان قـد
سبق هذه الاتفاقية إعلان اعتمـد من الجمعية العـامة للأمـم المتحـدة فـى
٩ ديسمبر ١٩٧٥ بحماية جميع الاشخاص من التعـرض للتعذيـب وغـيره
ن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وتنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أنـه «لايجـوز التـذرع بأيـة
لروف استثنائية أيا كـانت سواء أكـانت هـذه الظـروف حالـة حـرب أو

تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسى داخلى أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب». كما نصت المادة نفسها على أن «لايجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب».

علينا أن نتذكر أن قضية حقوق الإنسان ليست بريئة كل البراءة كما يبدو من استقراء ظاهرها، ذلك أن حساسية هذه القضية وقدرتها على التأثير تجعل منها سلاحا ماضيا فى الصراعات الدولية، وقد استخدمت هذه القضية فى زعزعة الاتحاد السوفيتى القديم، وتستخدم حاليا فى الصراع الغربى الصينى، وتستخدم دائما فى كل صراع دولى أو عرقى أو يتناول الأقليات سعيا وراء تعاطف الجهات الدولية والرأى العام العالمى أوتعبئتها بالسخط والاستنكار، ولهذا لم يكن غريبا أن يستخدم هذا السلاح عندما يقع الإرهاب فى دولة من الدول، فتسارع الجهات صاحبة المصلحة إلى استغلال هذا الموقف، وتشويه صورة الدولة، واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان.

وقد انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة إبان الحرب الباردة، جماعات غير حكومية، كثير منها يتمتع برعاية منظمة الأمم المتحدة، وقد انتشرت هذه الجماعات التى أعلنت أن قضيتها هى حقوق الإنسان، وأنها تقف إلى جوار كل فرد أو جماعة يحدث عدوان على حقوقها، وبلغت بعض هذه المنظمات درجة عالية من النفوذ وقدرة فائقة فى التنظيم والانتشار حتى أصبحت تقاريرها تتصدر النشرات الإخبارية

عالمية، وأصبح رجالها ومندوبوها يتغلغلون فى أراضى الدول الأخرى، نصر هذه المنظمات على أنها مستقلة لاتتبع اية جهة، ولكن بعضها على أقل يخدم بطريقة خفية أهداف دول معينة، ويتمتع بدعمها. ويحصل لى تمويل سخى خفى بطرق ملتوية، وقد أصبح لهذه المنظمات صوت ال فى الساحة الدولية، مما جعلها قادرة عن طريق وسائل الإعلام التى سع نفسها فى خدمتها على تصوير الأمور بالصورة التى تشاء.

ومن المعروف أن الجماعات الإرهابية، ومن يحالفها أو يتعاطف معها، أصبحت الآن بلا استثناء تتبع «تكتيكا» معينا هو المسارعة بالادعاء قوع التعذيب فى جميع الأحوال حتى تكسب عطفا فى الداخل خارج، فضلا عن أن الادعاء بالتعذيب هو خطوة فى طريق الحصول ى البراءة على أساس أن الأدلة انتزعت بالإكراه، وتؤيد تقارير الطب شرعى – أحيانا – وجود إصابات تكون ناشئة عن التعذيب أحيانا استعمال القسوة من جانب رجال الشرطة لدى القبض أو الاستجواب الاحتجاز، وقد ترجع إلى العنف الذى يحدث عند محاولة القبض ادل العنف مع الشرطة، بل قد تحدث بين المقبوض عليهم.

وتقع بعض المنظمات غير الحكومية فى هذا الفخ بعلمها أو بغير مها، فتذيع المبالغات وتضمنها تقاريرها التى تنشرها على الملأ وتقدمها تلف لجان الأمم المتحدة وغيرها.

وفى حالة الإرهاب الإنقلابى، فإنه من الواضح أن أية حكومة تحترم مها لها الحق بل عليها الواجب فى أن تحبط كل محاولة لقلب نظام

الحكم بالعنف، وهذا أمر آخر غير السماح بتعذيب أحد، وإذا كان بعض الإرهابيين يرتكبون جرائم بشعة، ويودون بحياة الأبرياء، فليس هذا مبر لأن ترد الدولة المنظمة بالمثل، ولا يمكن أن يسمح للدولة بالعنف المقابل. ولا أن يسمح لها بالضعف، على الدولة أن تدافع عن نفسها بالحس والقوة، والفرق بين العنف والقوة هو احترام القانون، ليس هناك على الإطلاق أى عذر أو مبرر يجعل تعذيب الإنسان لأخيه شيئًا مقبو أو مشروعا، كما لا يمكن لأى دولة أن تسمح بالانقلاب بالقوة، أو أ تجرى على أراضيها أعمال إرهابية، أو أن ينمو الإرهاب فيها يوما بع يوم، فالإرهاب يعنى أن هناك نفرا من الناس ادعوا لأنفسهم العصمة وادعوا لأنفسهم حق الحكم على الآخرين حكما نهائيا ثم تنفيذ الأحك عليهم، وإذا استقر الأمر لمثل هذا النموذج فمعناه أن يخرج الأمر من ي الدولة المنظمة ليصبح الحكم فى يد الأفراد غير المسئولين. وكلما ازداد قوة وازدادت الدولة ضعفا خرجوا من الجحور بقوة أكبر، وظهروا عل السطح فى تحد صارخ، وتكونت «المليشيات» التى تفرض سطوة وتعيث فسادا، إن الحركات الإرهابية قد تكون فى واقع الأمر قو مسلحة تتحدى الدولة، ويحدث بينهما صراع مسلح يقتل فيه ويصا أفراد على الجانبين. هذه هى الصورة الكاملة التى يتعين أن تكون نص الأعين عندما ندقق النظر فى أعمال الإرهاب وجهود الدولة فى مقاومته.

•

وقد لوحظ أن الاتهام بالتعذيب لا يفرق بين التعذيب بالمعنى الدقي وبصورته البشعة التى تقفز إلى الذهن وبين حالات متفاوتة من استخد

قسوة من جانب الشرطة، وهى حقيقة واقعة فى بعض المجتمعات، وإن انت أقل وضوحا فى مجتمعات أكثر تقدما، كما لوحظ أن الاتهام لايفرق ادة بين التعذيب فى حالات متناثرة والتعذيب الذى أصبح أسلوبا ستقرا. فإن التعذيب قد يقع من أفراد بعينهم - فى أى مجتمع - طبعوا لى القسوة أو ارتكبوه انفعالا وانتقاما لقتل زملائهم غدرا دون أن يكون تعذيب سياسة للدولة. وسيبقى دائما واجبا على الدولة أن تحاسب ؤلاء عن جرائمهم فى تعذيب المتهمين، فإنها جريمة لا تحتمل التستر السكوت عليها والتسامح مع مرتكبيها ليس أقل شرًا من ارتكابها.

وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تتدخل بصورة مًا لتكف هذا التدهور فى وجيه اتهامات مغرضة إلى بعض الحكومات على أن تطلب من أية حكومة أن تضاعف من جهودها لاحتواء رجالها الذين يتعاملون بالعنف القسوة مع المقبوض عليهم وضرورة التزام جانب القانون التزاما كاملا.

ويبقى الإرهاب وباء عصريا دوليا، ولعل هذه الصفة الدولية تؤذن بأن يتّحد المجتمع الدولى لمناهضة هذا الوباء، وأن تبرم اتفاقية دولية تعتبر لإرهاب فى حد ذاته جريمة دولية، كإبادة الجنس، والعزل العنصرى، وأن يقوم التعاون بين الدول فى أكمل صورة لتنفيذ الالتزام الخلقى الإنسانى بمطاردة الإرهاب والإرهابيين على مستوى العالم كله.

(٢)

الجريمة

بالرغم من الجهود الجبارة التى بذلت عبر مئات السنين وآلاف العلماء والباحثين ورجال الشرطة والقضاة فإن الجريمة لم تهزم بل ولم تتراجع وما تزال العدالة تلهث حتى تكون لها اليد العليا أو الطول بينما الجريمة ما تزال تقاتل بضراوة وتكسب الكثير من المواقع وما تزال تراوغ وتنقض وتتنكر فى ثياب لا حصر لها وتبدل من أشكالها وأساليبها وتكر وتفر وتفرض وجودها رغم ما حققه الإنسان على مر العصور من كشوف وانتصارات فى كل مجالات الحياة حتى يجعل منها شيئا أفضل وأكثر يسرا ومتعة.

ولم يكف الإنسان عن التساؤل عن أسباب الجريمة ولماذا تتزايد ولم تقصر الدولة فى رسم الخطط والبرامج وإنفاق الأموال لمكافحة الجريمة وسن القوانين وتشديد العقوبات ومضاعفة قوى الضبط والربط وأجهزة العدالة. إلا أن كل التجارب أثبتت أنه إذا حققت مكافحة الجريمة خطوة فإن الجريمة تخطو خطوتين ولعل هذا ما جعل العلماء والباحثين يتوقفون أحيانا ليسألوا أنفسهم إن كان البحث عن أسباب الجريمة هو الطريق الصحيح للتخلص من الجريمة. فلقد ردد الناس مختلف الآراء وربطوا الجريمة أحيانا بالانصراف عن الدين أو إهمال قواعد الأخلاق أو ضعف الردع كما ارتبطت الجريمة فى الأذهان أحيانا بنقص التعليم أو رداءة مستواه أو بوسائل الإعلام وآثارها السيئة أو بالأوضاع الاقتصادية

و بالبطالة أو بالانحرافات الأسرية ولكن أحدًا لم يستطع أن يحدث هـذا لربط بشكل مقنع ولا أن يحارب الجريمة بالتركيز على أى عامل من هذه لعوامل. فالجريمة موجودة - وجد الوازع الدينى أم لم يوجد - أو حيث وجد البطالة أم لا توجد وحيث يوجـد الفقر أم الغنـى أو حيث يوجد لقانون أم لا يوجد أو حيث يكون مستوى التعليم رفيعا أم هابطا أو حيث وجد الحزم أم التساهل أو حيث توجد الأسرة المترابطة أم المفككة.

من أجل هذا انصرف المفكرون والمخططون عن التوغل بحثا عن أسباب لجريمة وعواملها وفضلوا أن تكون مكافحة الجريمة عـن طريـق مقابلتـها حيث تقع وعن طريق تحسين أجهزة المكافحة وأجهزة العدالـة الجنائيـة وفوق كل ذلك اتجهوا إلى المجتمع نفسه وأوضاعه وتحولاته لمحاولة سـد لأبواب التى قـد يتسـرب منـها الإجـرام والانحـراف نتيجـة للتحـولات لاقتصادية والاجتماعية والتى تهز المجتمـع وتغـير أوضاعـه التـى اعتـاد عليها وبالتالى تخلق أوضاعـا يعجـز البعـض عـن التكيـف السـريع معـها فيقعون فى صدام مع المجتمع.

ومن ثم فإن الحلم القديم الذى يردده بعض الساسة والمصلحين أحيانـا من القضاء علـى الجريمـة ليـس حلمـا قـابلا للتحقيـق لأن الجريمـة هـى لمجتمع عندما يشعر بالتوعك - وهو توعك دائم ومتنوع ولا يقف عند حد ولا يمكن تجنبه.

إلا أن علينا دائما ألاَّ نقع فى خطيئـة أن التفسـير يعنـى التـبرير فقـد تميزت الحقبة الأخيرة بارتقاء العلوم السلوكية وعلم النفـس وتوغلـها فـى

النفس البشرية والعودة إلى تجارب الطفولة والعقد النفسية لمحاولة تفسير أنواع السلوك المرضى والانحرافى إلا أن هذا الاتجاه يحمل خطورة كبير إذ قد يسعى إلى التبرير من خلال التفسير وهكذا يمهد الطريق لإفلات الأعمال العدوانية والإجرامية من العقاب على أساس أن السلوك الإجرامى حتمى مفروض وفى هذا ما فيه من خطورة على أخطر محور يدور عليه المجتمع وهو الثواب والعقاب وضرورة ردع الأعمال الآثمة، إن احترا حقوق المتهم وربما تفهم بواعثه لا يعنى إهمال الردع العام والخاص ولا يعنى تدليل المجرم وإفلاته فى نهاية الأمر ولكن يبقى دائما على المجتمع ألاً يكف عن الدفاع عن نفسه إزاء المعتدين على حقوق الناس وشرفهم وأمنهم. إن أمن المواطن ربما كان أعلى قيمة حيوية واجتماعية للإنسان وقد يتوفر للمواطن كل ما يريده من رفاهية وتعليم وصحة وحريات مدنية وسياسية ولكن هذا كله لا يغنى عن الأمن حيث يأمن الإنسان على نفسه وشرفه وبيته وأسرته وماله ومن ثم فإن أى تهاون فى التعامل مع من يهددون هذا الأمن إخلال بأهم الأسس التى تقوم عليه الحياة الاجتماعية.

مطاردة الجريمة إذن كما نطارد الذبابة للتخلص منها شىء مستحيل فالجريمة ليست خارجة عن حياة الإنسان وتطور المجتمع – بل وربما كانت دليلا على حيويته – وقد لا نجد الجريمة ذات خطورة إذا كان المجتمع راكدًا لا يتحرك. وطالما أن التطور والتغير ضرورة ومصير لكل مجتمع كانت الجريمة ميراثًا لا يمكن الخلاص منه وإذ ينظر البعض إلى الجريمة فى عزلة عن المجتمع كله فيجدها شرا محضا فقد يرى البعض

أن الجريمة قد تكون ضريبة ندفعها على ما نحققه من مكاسب فى صورة تقدم اجتماعى واقتصادى، فهى (العادم) المتخلف عن عملية إنتاجية. إنما علينا أن نقلق إذا تبين أن العادم لا يقابله تقدم إو إنتاج. والمجتمعات القوية تتحمل هذه الضريبة التى تدفعها فى مقابل مكاسب أخرى أما المجتمعات الضعيفة العُزَّل فإنها تتحمل الضريبة على لا شىء ومن ثم كان المنطق ألاَّ نجرى وراء أشباح الجريمة محاولين القضاء عليها وإنما أن نعود إلى أنفسنا وإلى مجتمعنا وأنظمته لنعدل منها ونضبطها فى صورة تحقق العائد الذى يعوضنا عن الفاقد فى صورة جريمة وانحراف سلوكى. وبعبارة أخرى أصبحنا نتحدث عن تخطيط الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة من خلال خطط التنمية وليس عن أن خطط التنمية بذاتها مهما نجحت اقتصاديا واجتماعيا كفيلة بتحقيق الدفاع الاجتماعى.

ولقد التفت العالم وبخاصة منذ الخمسينات إلى قضية التنمية وأهميتها لرفع مستوى المعيشة ومزيد من إشباع حاجات الأفراد. وقد وضح أن التنمية إذا أضافت إلى الثروة القومية فإنها لا تخلو من أعراض جانبية وخسارة تتمثل فى اهتزاز بعض القيم وظهور صور جديدة من الانحراف والجريمة مما يتطلب التكيف مع الأوضاع الجديدة حتى يتمكن الإنسان من متابعة عملية التنمية، وفى الوقت نفسه لكى يحمى نفسه من آثارها السلبية. ودخل العالم منذ الستينات مرحلة ثورية إذ حدثت ثورات متلاحقة فى مجالات التكنولوجيا والمعرفة والاتصالات والمواصلات والإعلام وصاحب ذلك تغيرات اجتماعية عميقة من أهم معالمها ما أطلق عليه ثورة التطلعات.

وقد تنامت هذه الاتجاهات حتى وقع زلزال سقوط الاتحاد السوفيتى وأفول نجم الفكر الاشتراكى إلى حد كبير وغلبت فى العالم كله فلسفة الحرية لكى ترتفع بشأن الفرد وحقوقه وحرياته وذلك على حساب الفكرة المجتمعية التى حاولت الاشتراكية أن تروج لها، وهكذا أصبحت مرحلة التسعينات تمثل ثورة الفرد وإثبات قوته، ومن ثم تغيرت المفاهيم، وبدا أنه بدلا من أن يكون الهدف أن يتكيف الفرد مع المجتمع دائما فإن الفرد قد يصل فى طموحه - وقد لا يكون مشروعا - إلى أن يتكيف المجتمع معه أو إلى محاولة إرغام المجتمع على طاعته وهنا برزت حركات وظواهر كانت موجودة ولكنها تفاقمت، الإرهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك من صور الجريمة التى انتشرت انتشارا ذريعا وخاصة فى البلدان التى انتقلت فجأة إلى الديمقراطية والسوق الحر.

ولهذا لم يكن غريبا أن تتصدر الجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب قائمة القلق التى يشعر بها العالم فى العصر الحديث فالجريمة المنظمة مشروع هدفه مادى محض وتديره عقليات فذة ولا يتردد فى أن يلجأ إلى أى أسلوب أو عنف أو إرهاب لتحقق مآربه.

وقد ازدادت الجريمة المنظمة على المستوى العالمى العابر للقارات نشاطا وتوغلا نتيجة ما تحققه لأصحابها من ثروات خيالية، وأصبح العالم كله مهددا بهذه الجرائم التى تتجاوز الحدود وتقف وراءها منظمات قوية غنية لا تترك مجالا فيه ربح حرام إلا ودخلته وفى مقدمتها المخدرات والتهريب والرقيق الأبيض والقمار وسرقة اللوحات الفنية

وتهريب التراث الحضارى والآثار كما يحدث فى الصين وفى مالى وفى مصر وغيرها. وفى هذا الضوء تبدو الجرائم التقليدية التى عرفها الماضى أقل إزعاجًا بالمقارنة لهذا المد الإجرامى داخليا كان أو عابرًا للقارات وتبدو عندئذ جرائم القتل لأسباب شخصية أو نزاعات أو دفاعا عن الكرامة شيئا ضئيلاً إزاء ذلك.

وقد تختلط الجريمة بالحياة السياسية من ناحية أخرى لدى خوض أصحاب الأموال المعترك السياسى لتحقيق مصالحهم الخاصة إذ يحدث أحيانا - اعتمادا على ثرواتهم - أن يؤجروا العناصر المشبوهة من الأشقياء لمساندتهم وإرهاب أعدائهم. وهى آفة نجدها فى كثير من البلدان التى يخوض فيها رأس المال المعارك السياسية إذ يخلق تلك الطبقة (الفتوات) وهى طبقة لا يجب السكوت عليها فهى على أية حال (إرهاب صغير) قد لا يقل فى خطورته كثيرا عن الإرهاب الكبير.

لقد سقط الاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينات وسقط معه التوازن الدولى والسيطرة التى كانت للدولة على شعوب شرق أوروبا التى هبت عليها الرياح التجارية الغربية فأشعلت وأثارت موجة عارمة من الجريمة بكل صورها واختل الأمن الذى كان مستتبا وتسللت المخدرات وتسلل المغامرون من الأجانب ليسرقوا التراث ويهربوا كل ما له قيمة واستشرى الفساد بين المسئولين وعمت المضاربات التى تناولت كل سلعة. وبطبيعة الحال ساعد على هذا الاستشراء سيادة أفكار الحرية الفردية التى حرمت منها هذه الشعوب ردحا طويلا من الزمن وانتشار حركات حقوق الإنسان

التى يحتمى وراءها فى كثير من الأحيان من يقومون بأنشطة غير مشروعة مما يصعب معه مطاردتهم وإدانتهم، وهكذا لا يعود رأس المال مَرْكَبًا للتنمية بقدر ما يصبح - إذا انفلت من عقاله - قوة عاتية تعربد فى المجتمع تحت سمع الدولة وبصرها.

ولا شك فى أن التحولات التى ألمت بالظاهرة مرتكزة على تحولات فكرية صاحبت التحولات الاقتصادية، ويكفى القول بأن الفكر الجديد لم يعد يتفق مع حث الناس على أن يرضَوْا بنصيبهم من الدنيا وأن يقبلُوا المظالم الاجتماعية على أنها قدر محتوم ولم يعد الحرمان سهل القبول، بل إن من يملكون ليسوا راضين عمن يملكون أكثر، وهكذا أصبح العنف والانحراف والعدوان أقرب السبل للتعبير عن الاحتجاج والرغبة فى الحصول على مغانم أكثر لا فرق فى ذلك بين من يملك القليل ومن يملك الكثير.

ويرى البعض أن الإنسان المعاصر أصبح غارقا فى المادية. والمادية فى معناها العريض تعنى السعى والتلهف على المادة وجمع المال والأشياء. وهى بهذا المعنى صفة لا جديد فيها، لأنها صفة للبشر على مر الأزمنة، تماما كصفة العدوانية التى كانت وستظل صفة من صفات البشر مرتبطة بالغرائز، فحب التملك غريزة والعدوان غريزة، ولا يعنى ذلك أن يطلق الإنسان لغرائزه العنان دون رابط أو ضابط فأينما وجد الإنسان زوده الخالق بالعقل ليكافح غرائزه ويسعى إلى الارتفاع فوقها، ولكن سيظل الإنسان متلهفا على الاستحواذ والاقتناء وعلى جمع المادة كما كان دائما.

والفرق أن العصر الحديث يتميز بالمزيد من التطلع واللهفة ويرجع ذلك أولا لغلبة الفلسفات التى تمجد الفرد وتؤكد قيمته وسط الجماعة وثانيا لأن حقول التطلع قد اتسعت بالتعليم وثورة المواصلات والاتصالات والإعلام كما أن إبداعات التكنولوجيا المتسارعة خلقت إغراءات جديدة حفزت من تطلع الإنسان إلى الاقتناء.

وهكذا يمكن القول إن الإنسان فى حد ذاته لم يعد أكثر مادية، وإنما هو سعى لضمان احتياجاته الضرورية وانسياق وراء الإغراءات الجديدة، وليس من الدقة أن يقال إن الإنسان كان أفضل فى الماضى، لأن الإنسان كان دائما منذ بدء الخليقة يحمل نفس الغرائز ويتصف بالجشع والطمع والعدوان، بل كان الإنسان يقتل من أجل أتفه الأشياء، وكان يمارس القسوة، ويغش، ويحتال، ويخون، ولكن النظرة الرومانسية هى التى تدفعنا إلى نسيان ذلك وإلى الترحم على كل قديم.

نضيف إلى ذلك أن ما نراه من شيوع الاتجاهات المادية لا يرجع إلى أن الإنسان قد تغير بقدر ما يرجع إلى أن الروادع أصبحت أخف مما كانت. لقد كان الاعتماد دائما على الرادع الدينى والأخلاقى ورغم ذلك لم يرتدع الإنسان فى حقيقة الأمر وكان فى حاجة دائما إلى عقوبة دنيوية فسنت القوانين وكانت فى الماضى بلا جدال أشد قسوة وكانت المحاكمات أقل عدلا أما الآن فقد أصبحت القوانين أكثر إنسانية وفى ضوء فلسفة حقوق الإنسان أصبحت الإجراءات أكثر عدلا مما يغرى بالخروج على القانون.

وعلى أية حال فإن الفردية الحادة المصاحبة للسوق الحر وما يسوده من منافسة لا ترحم، تخلق جوا خلقيا قائما على المصلحة الذاتية وحدها

بأى ثمن والرغبة فى تحقيق الربح بأى ثمن ويكفى أن ننظر إلى صناعة الترفيه التى أصبحت تقوم على الاتجار بالعنف والجنس سعيا وراء الرواج والأرباح الهائلة بغير احتفال بما يمكن أن يصيب المجتمع - والشباب خاصة - نتيجة هذا التوجه المضاد للمجتمع وتآلف أفراده وسلامة قيمه وثقافته.

وهكذا أصبحت الجريمة شغلاً شاغلاً وهمًا ثقيلاً للمجتمع المعاصر وبعد أن كانت تنزوى وتهرب أصبح لها أنياب سامة ومخالب فتاكة وأصبحت عدوا شرسا للمجتمع له من القدرات ما يحسب له ألف حساب.

أصبحت الجريمة تهديدا بالغا لنوعية الحياة وإهدارا لكل مكاسب الإنسان وجهوده فى التنمية وتحسين مستواه. لم تعد الجريمة مجرد هامش فى الحياة الاجتماعية، أو مجرد قذى فى العين، أو ألما فى الأطراف، بل أصبحت سما يتغلغل فى الدورة الدموية للمجتمع الإنسانى تصيب قلبه، وتؤدى إلى كل ما تؤدى إليه أمراض القلب من تصلب للشرايين والنوبات الحادة، وتفاقمت أعباؤها إلى الحد الذى أصبح فيه المجتمع مضطرا إلى استنفار كل طاقاته وتجميع كل قواه المضادة.

وإذا كنا نعرف ما يحدث من الفساد واستغلال النفوذ فى ظل النظم الشمولية فإن ما يشغلنا ويشغل العالم كله اليوم هو ذلك الفساد الذى ينتشر ويتفاقم فى ظل نظم ديمقراطية وفى ظل نظم اقتصادية قائمة على السوق الحر الذى ساد دول العالم أخيرًا فنحن نسعى إلى فهم هذه الظاهرة التى تجمع بين الحرية السياسية والاقتصادية من ناحية وبين الفساد ومانطلق عليه جرائم النفوذ أو جرائم الصفوة من ناحية أخرى وإن كانت

كلمة الصفوة هنا لا تحمل مضمونا خلقيا إيجابيا فالصفوة عادة هم من اصطفاهم المجتمع ورفعهم فوق سواد الناس.

إن ما كنا نطلق عليه فى الماضى جرائم (الياقات البيضاء) قد تضخم واستشرى بحيث أصبحت جرائم طبقة الصفوة تغطى على جرائم الطبقات غير القادرة التى كانت تقدم النصيب الأكبر من الأفعال الإجرامية فى الماضى وبطبيعة الحال فإن هذه الصفوة لا تعنى أساسا بارتكاب هذه النوعية من الجريمة التى اعتاد أن يرتكبها عامة الناس والدهماء فهى جرائم تتميز باستغلال النفوذ أو رشوة النفوذ والتلاعب للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المال والميزات الاقتصادية مهما كان فى ذلك من إفساد للذمم والضمائر وحرمان لأصحاب الحق من حقوقهم وخداع البسطاء وغير البسطاء من أجل تحقيق الثراء السريع بلا سبب مشروع.

وصور جرائم الصفوة أو الفساد الكبير عديدة وأحجامها متنوعة ولكن طبيعتها واحدة فهى تقع من موقع المسئولية والمقدرة وتسلك كل مسلك يوصلها إلى أهدافها بغير احتفال بقانون أو خلق أو شعور بالمسئولية الاجتماعية، من صفقات بين صاحب القرار وصاحب المصلحة فى مقابل رشوة أو منفعة، إلى مشروعات وهمية ضخمة يقع فريسة لها آلاف المواطنين، أو التواطؤ لتبديد أموال المؤسسات المالية كالبنوك، إلى غش المستهلك عن طريق إعلانات مضللة، أو صناعات لا تطابق المواصفات أو تضر بالصحة.

والمشكلة الكبرى فى جرائم الصفوة أنها ليست كالجرائم المعتادة مما تقوم الشرطة عادة بكشفه ومطاردة مرتكبيه، فهناك فرق بين لص عادى

تطارده الشرطة، وبين لص فى ثياب محترمة، يجلس على كرسى المسئولية، ويرتكب ما يشاء من سرقات بغير حاجة إلى أن تمتد يده. ولهذا فإن هذه الجرائم لا يجدى معها كثيرا أجهزة الضبط والمطاردة، لأن جذورها تضرب إلى أبعد من السطح، فهى أساسا مسئولية كل مؤسسات الدولة من سلطة التشريع إلى النزاهة والجدية فى مؤسسات الدولة إلى التنظيم السياسى القائم على سيادة القانون على الجميع، وتطبيقه بغير تفرقة، إلى نظام للعدالة نزيه ومستقل يطبق القانون فى صرامة فى ظل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا يأبه بشخص من تفتح له أبواب السجون.

هذا هو الفساد الذى أصبحت الشكوى منه عامة فى كل المجتمعات ولكن الخطورة الحقيقية أن يصبح الفساد أقوى من النظام السياسى. إن عناصر الالتئام فى المجتمع تندمل معها الجراح فإذا لم توجد عناصر الالتئام فى الحياة السياسية الصادقة أصبح الفساد كارثة بكل المقاييس. كما أن المجتمعات التى تتمتع باقتصاد قوى تستطيع أن تمتص الآثار السيئة للسلوك المنحرف، بأكثر من الاقتصاديات الضعيفة الهشة التى تدفع الثمن غاليا من مقوماتها الاقتصادية بل والسياسية. وهكذا تعانى اليوم تلك الدول التى أخذت بسياسات الانفتاح الاقتصادى بصورة مفاجئة من فوضى سلوكية وأمنية ونشاط مضاعف لعناصر الفساد فى المجتمع.

وفضلاً عن أثر انتعاش السوق الحر والقطاع الخاص على السلوك الإجرامى فإنه قد أثر على نفس الأجهزة التى تضطلع بمسئولية حفظ الأمن ونخص بالذكر شركات الأمن الخاص. فقد أدى تزايد حاجة

الشركات والبنوك إلى أعمال أمن وحراسة – لا تستطيع مرافق الأمن العام أن توفرها – إلى ظهور هذه الشركات كشركات استثمارية جذبت الكثير من رؤوس الأموال ووظفتها فى هذه المشروعات.

وتنتشر هذه الشركات فى الدول الغربية وفى مقدمتها أمريكا ولايقتصر عملها على الحراسة فحسب بل يتعدى ذلك إلى خدمات بوليسية كالتحرى والتتبع والبحث عن الأشخاص والمسروقات إلى غير ذلك. وصحيح أن هذه الشركات يحكمها القانون ولكن هناك دائما خطر من تجاوزها لأحكام القانون. ويبدو أنه لا بديل لها ما دامت الشرطة الرسمية ليس لديها من الإمكانيات المادية والفنية والأفراد ما يكفى لتغطية الاحتياجات، ورغم أن هذه الشركات دالة بذاتها على أن حق المواطن فى الأمن ليس مكفولا للجميع بل للقادرين فحسب.

وفى مصر قامت هذه الشركات على أساس أنها شركات تخضع للقانون التجارى، رغم أن طبيعة الأعمال التى تقوم بها لها خصوصية وحساسية تميزها عن الشركات التجارية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الشركات سعيا إلى مزيد من الربح لم تعد تقنع بمهمة الحراسة بمعنى الكلمة بل أخذت تتوسع فى دورها ونشاطها مما قد يؤدى إلى المساس بحقوق الأفراد واختراق حرماتهم بما يعنى إمكان أن تصبح شرطة موازية للشرطة وهو افتئات غير مقبول دستوريا، وعدوان على وظيفة الدولة التى لا يمكن أن تنفصل عنها وهى الإشراف الكامل على مرفق الأمن.

وقد ساهمت فى هذه الشركات رؤوس أموال أجنبية بل والتحق بها خبراء أجانب واستخدمت أدوات وأجهزة متقدمة من الممكن أن تكون لها

خطورة على أمن الدولة، كما حصلت على تصريحات باقتناء الأسلحة، بل وأخذت تطالب بأن يكون لها صفة الضبطية القضائية.

لابد إذن من تنظيم قانونى لهذه الشركات يحترم القوانين القائمة التى تحرم إنشاء أية تشكيلات مسلحة وتحترم قانون الإجراءات الجنائية الذى يجعل أعمال التحريات مقصورة على من لهم صفة الضبطية القضائية وأن يكون هناك حظر على استخدام الأجهزة المتطورة للمعلومات والاتصالات والتدقيق فى اختيار الأفراد. وأن توضع هذه التنظيمات تحت إشراف جدى من وزارة الداخلية حتى لا تتنازل الدولة عن شىء من حقها فى القيام بمهام الأمن أو يكون تهاون فى العقاب إن أساءت فى تنفيذ أعمالها أو تعدت على القانون والحريات.

إن لم يحدث هذا فهناك خطر داهم من أن تزداد هذه الشركات سطوة يوما بعد يوم، وتدخل فى منافسة بل فى صراع مع الأجهزة الرسمية بل وقد تتفوق عليها فى الأجهزة والمعدات ووسائل الانتقال. وهناك دائمًا خطر تسلل أفراد ليسوا فوق الشبهات أو ينتمون إلى حركات إرهابية إلى داخل هذه الشركات يستغلون إمكاناتها وأسلحتها وقواعد البيانات بها، وفى الوقت نفسه يتعين أن تتخذ كل التدابير لضبط التعاملات أو التعامل بين هذه الشركات وبين العاملين من رجال الأمن حتى لا تصبح مركز جذب وإغراء لهم.

(٣)

المخدرات

أول ما يلفت النظر فى ظاهرة انتشار السموم البيضاء الطبيعية والتخليقية فى مصر أنها ظاهرة حديثة جدا لم يكن لها وجود يذكر حتى أواخر السبعينات وفى بضع سنوات صعدت لتكون فى صدارة مشكلات المجتمع المصرى. ويكفى أن نذكر أنه فى البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الترتيب التنازلى لمشكلات المجتمع المصرى فى أواخر السبعينات كانت مشكلة المخدرات فى المرتبة الثالثة عشرة فى نظر الجمهور العام وفى المرتبة الخامسة والعشرين فى نظر جماعة من الصفوة المثقفة.

إن غزوة المخدرات الثقيلة بكل المقاييس حرب كيميائية شنت على شعب مصر وصحيح أن هناك بلادا كثيرة تستشرى فيها هذه المخدرات ولكن مصر قد وقعت فريسة سهلة فى أقل من عشر سنوات وتحولت من أرض خالية من السموم البيضاء إلى مرتع خصب لها وإذا كانت المجتمعات القوية الغنية قادرة على التحمل والصمود ودفع الثمن فإن مجتمعنا - بالسهولة التى استسلم بها - لا يبدو قادرا على الصمود طويلا.

إن لانتشار المخدرات جانبا اقتصاديا خطيرا، إذ تخلق سوقا رهيبة من الاقتصاد الأسود الذى يربط طوائف كثيرة متنوعة من المواطنين ترتبط

حياتهم بالدورة الجهنمية من الجالب إلى الموزع الصغير، فقد ذهبت بعض التقديرات إلى أن حجم هذا الاقتصاد فى مصر لا يقل عن مليارين أو ثلاثة من الدولارات تقتص من الدخل القومى لكى تذهب إلى جيوب المغامرين من عصابات المافيا العالمية وغيرها من الطفيليين المتعاونين معهم من داخل البلاد.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة جعلت المجتمع المصرى سهل المنال إزاء عصابات التهريب الدولية وأذنابها بالداخل، لعل منها سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وإغراء أموال المخدرات التى لا تقاوم لدى الكثيرين من المنحرفين والمتعطلين وضعاف النفوس والانقلاب القيمى الذى حدث نتيجة الانفتاح العشوائى غير المحسوب والذى فتح أبوابا على مصاريعها لكل مغامر ولفت أنظار الجريمة الدولية المنظمة العابرة للقارات إلى وجود سوق سهلة يمكن النفاذ إليها واختراقها فى يسر. وضاعف من ذلك فساد انتشر بين الذين يفترض فيهم حماية القانون فى مختلف المرافق.

وعلينا ألا نغفل جوانب أخرى مرتبطة بالمخدرات تساعد على مزيد من الرواج وفى مقدمتها تلك الموجة الجارفة من الإباحية الجنسية التى عرفتها مصر فى السنوات القليلة الماضية وبالذات نتيجة انتشار الفيديو هذا الانتشار السريع والذى أدى إلى تدفق الأشرطة الجنسية وسهولة عرضها ووصولها إلى عقر الدار واتجار البعض بها وعرضها فى أماكن كثيرة وخاصة لصغار السن والتلاميذ والأحداث وهى توفر الجو الملائم

لتقديم المخدرات إلى هؤلاء الصغار وما يترتبه على ذلك من اعتيادهم عليها ولا شك فى ذلك فإن هناك صلة بين الحرية الجنسية والمخدرات إذ أن هناك أوهاما كثيرة عن الخواص المنشطة للمخدرات فى النشاط الجنسى.

ولا شك أن الكفاءة المذهلة التى استطاعت بها القوى التى صدرت إلينا هذه السموم وأغرقتنا بها وأوصلتها حتى إلى أطفالنا، سوف تمضى فى زحفها حتى يتم لها السيطرة لا على المجتمع وقواه العاملة فحسب، بل على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدستورية حتى تصل إلى النخاع السياسى وتحكم السيطرة على الحياة العامة عن طريق ما يتوفر لها من رؤوس أموال خيالية وعن طريق ما سوف تتذرع به من بطش بكل من يعترض زحفها وإغراء كل صاحب سلطة. وليس هذا غريبا ففى بعض دول أمريكا اللاتينية يدفع أباطرة المخدرات برجالهم إلى مقاعد البرلمانات والقضاء وقمم السلطة السياسية وإذا لم يكن حدث هذا فى مصر فإن المنطق والقياس يسمحان بالقول بأن هذا الكابوس ليس بعيدا عن التحقيق.

ومن أجل أنه خطر غير مسبوق وتهديد فوق العادة لكيان المجتمع والدولة فلابد أن يكون موقفنا على هذا المستوى بغير المزيد من إضاعة الوقت والفرص وبأساليب غير تقليدية يدار بها هذا الصراع الذى لا يختلف عن أية معركة من معارك التحرير لوطن يغشاه الغزاة وأى تصرف بمسئولية الكائن الحى الذى يتهدد حياته ذاتها خطر داهم.

إلا أن مناط الأمر كله وبدايته ومعيار نجاحه هو انعقاد الإرادة القومية شعبا ودولة على الرفض البات لهذا العدوان وعلى الدخول فى هذه الحرب الشاملة إزاء الغزاة فلا قيمة لأية إجراءات مبعثرة تقوم بها جهة أو جهات دون رباط ينظم كل الجهود فى عقد واحد وفى تنسيق كامل فى إطار خطة محكمة صادرة عن إرادة حاسمة لدى الدولة والشعب معا.

فإذا توفر لنا هذا التصميم العنيد أمكن الاتجاه إلى الهدف الرئيسى من الاستنفار والتعبئة العامة. وهو مطاردة وطرد المادة المخدرة من الأسواق وتمزيق شبكات التهريب والاتجار والترويج والتوزيع والتواطؤ ومحاربة نزح الأموال فى مصر وإفقار دخلنا القومى حربا شعواء لا تعرف هوادة. ومن الأوفق أن نلتزم بهذا الهدف الرئيسى ونغدق عليه كل اهتمامنا وإمكاناتنا دون أن يصرفنا عنه أهداف جانبية كالبحث عن عوامل انتشار المخدرات أو معالجة المدمنين أو نصغى إلى أصوات ساذجة أو مأجورة تسعى إلى تثبيط همتنا وتشتيت جهودنا.

وإذا كان هذا الهدف نصب أعيننا لا يغيب فإن السبل إليه يجب أن تكون واضحة. وبداية لا موضع لأى تردد أو شك فى أن القانون يجب أن يبقى سيدا. بغير سيادة القانون يتعرى المجتمع وترتد السهام ويطيش كل سهم متجه إلى هدف. إلا أن أى قانون لمكافحة المخدرات اليوم يجب أن يقوم على فلسفة أن جرائم المخدرات من الجلب إلى التعاطى إلى غير ذلك هى جرائم بلا عذر ولا تبرير ولا رحمة. دون أن نرتكن إلى وهم أن تشديد العقوبات حتى الإعدام هو غاية الطريق، فتشديد العقوبة القانونية وحده لا يكفى.

وإذا كنا جادين، وإذا كان القانون درع المجتمع والمعبر عن إرادته، فإننا فى حاجة - لفترة محدودة - إلى تشريع تكميلى لا يخل بحقوق المتهم وحق الدفاع ولكنه متجهم الوجه يمثل السخط الاجتماعى على تجار الموت والضياع ويجعل أملهم فى الإفلات - وهو أشد من شدة العقاب - أمرا عسيرا. تشريع من بضع مواد يصدر عن ممثلى الشعب وينظم محاكم خاصة وإجراءات خاصة تسد الطريق على كل متسلل بين ثغرات القانون. ولتكن هناك عقوبات قانونية جديدة غير إلقاء المتعاطين والمدمنين فى السجون المكدسة. وفى فقه القانون وعلم العقاب الشىء الكثير عن هذه العقوبات البديلة.

كل شىء فى النهاية يعتمد لا على نص القانون بل على ذراع القانون وقوتها وطهارتها. فكل تعديل أو تشديد تشريعى يسقط إذا وهنت هذه الذراع عن الصرامة والاستقامة فى تطبيق القانون. وعلينا أن نفطن إلى أن قوى البغى التى تصدر هذه السموم صناعة ضخمة تمتلك من وسائل القهر والإغراء ما قد يتسلل إلى الضمائر وبالذات من هم بحكم مسئولياتهم مرتبطون بتنفيذ القوانين وتطبيقها وهو أمر لا يمكن أن يقاوم إلا بالشدة والصرامة والقسوة. لا مفر إذن من البطش بالمنحرفين من الفئات التى يأتمنها المجتمع على أمنه وحراسته وتطبيق قوانينه وتنفيذها فلا ذت بالفرار وتواطأت مع الأعداء.

وعلى القوى الإعلامية بطبيعة الحال أن تكون فى خدمة الهدف العام فنحن نطارد المادة وكل من يقترب منها ولسنا فى حاجة إلى استدرار

العطف على من يسقط فى بئر التعاطى والإدمان، وعلى الإعلام أن يركز على أهم معنى فى هذا المجال، وهو أن كل من يقترب من المادة المخدرة بإرادته عدو لنفسه، وعدو للمجتمع، لا يستحق عطفا ولا نلتمس له عذرا. وبهذا نعزل هذه الفئات معنويا عن المجتمع الفاضل وعن عامة الشعب ونكرس النظر إليهم على أنهم أعداء المجتمع.

وإذا كان من الضرورى أن تعالج أجهزة الإعلام جسامة الخطر وبشاعة الجرم وسوء المصير فى الدنيا والآخرة فإن عليها أن تراعى هذا الخيط الرفيع بين إذاعة الوعى والحذر وبين «إشاعة الفاحشة» وهو أمر لوحظ كثيرا فى بعض الأعمال الفنية التى غلبت عليها شهوة الربح.

إلا أنه من قبيل البيزنطيات الضارة الإغراق فى التشدق بالنظريات الاجتماعية والنفسية فى تفسير التعاطى والإدمان والدخول فى تفصيلات طبية والبحث فى العلاقات الأسرية وغير ذلك من الموضوعات الهادئة طويلة النفس التى لا يجب أن نفسح لها مكانا فى هذه المرحلة بالذات، مرحلة إخماد الحريق المستعر. وعلى وسائل الإعلام أن تكف عن إفساح المجال لهذه البيزنطيات حتى لا تقع فى شرك إشاحة انتباهنا عن لب القضية وهو المطاردة. وبينما «بارونات» التهريب يعملون فى همة ويزداد توغل نفوذهم فى أعراضنا الأسرية والاقتصادية والسياسية ويشترون المزيد من النفوذ، نشغل نحن بالحديث عن أسباب تناول المخدرات وعلاج المدمنين والمشكلات العائلية التى تدفع للتعاطى وكأنما لم تكن هذه المشكلات موجودة دائما قبل أن تقع الواقعة.

ومن قبيل انحراف الانتباه إلى أزقة جانبية الانشغال بأوهام أو أحلام بعيدة المنال مثل إمكان علاج المدمنين، فإن تجارب الدول التى سبقتنا ولديها من الثراء والمعرفة أضعاف ما لدينا أسفرت عن أن علاج المدمنين وَهْمٌ بعيد وأمل بليد. فنسبة الشفاء التام على فرض تقديم العلاج الأمثل ونفقاته الباهظة تكاد تكون معدومة والانتكاسة مرة أخرى بعد التحسن تكاد تكون قاعدة عامة ونحن بلد فقير لا نملك المعرفة العلمية الحديثة ولا فائض المال الذى ننفق منه على علاج المدمنين وهم المسئولون عما وصلوا إليه فضلا عن سوء إدارة المصحات وتسلل المخدرات إليها واتجار بعض المهنيين وإثرائهم على حساب آلام المدمنين بلا عائد أو جدوى، والأولى أن توجه هذه الأموال المهدرة على أية حال، إلى سد احتياجات المواطنين الأساسية ومنها حاجتهم للأمن فى ظل ذئاب التعاطى والإدمان الذين لا يتورعون عن عرض أو مال أو إزهاق نفس. وكيف ننسى أن الإدمان لا يأتى إلا من تكرار التعاطى ولو كان المدمن قد بلغ حالة يرثى لها إلا أنه مسئول عما وصل إليه وليس مثل المريض الذى يأتيه الداء من حيث لا يدرى. وإذا كان المدمن قد استمر فى التعاطى حتى أدمن فعليه مسئولية ما وقع به. أما أن ننظر إليه على أنه مريض فتلك سذاجة ونحن لا نملك له علاجا. كما نعلم أن المجتمع الموبوء لن يسمح له بالشفاء بل سيتيح له كل سبل الانتكاس.

كل يوم يمر دون هذه التعبئة المخططة الشاملة والهجوم الكاسح الخاطف خيانة وجناية على المستقبل وإفساح للفرصة لجحافل الظلام ليستتب الأمر لها.

يكفينا كلاما ولنتجه بلا هوادة إلى خطط عملية عاجلة نتابع تنفيذها يوما بيوم لتخليص مصر العظيمة من شر مستطير نأمل خلال سنوات قليلة أن يدخل فى ذمة التاريخ.

ونود أن نحذر بأن أى تأخير فى تبنى سياسة الردع الشديد معناه إعطاء وقت إضافى يساعد على ميل الميزان لمصلحة تجار المخدرات ومزيدا من ضعف الدولة ، بل سوف يؤدى إلى أن ينتقل هؤلاء التجار من مجرد الدفاع عن أنفسهم إلى الهجوم ومبادأة السلطة بالبطش والعدوان.

الباب الثالث

أيـــن نحـــن ؟

١ أين العـالم ؟

٢ أين الإنسان ؟

٣ أين نحـــن ؟

١

أيـن العـالم؟

حدث الزلزال الدولى بسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار سور برلين وحرب الخليج وأصبح العالم كرة ضخمة، شقها الأصغر أو قشرتها طبقة رقيقة من الدول والشعوب التى تعيش مع المعاصرة بل ساهمت فى صنعها وتحقيق أهدافها. أما شقها الأكبر الأجوف والأضعف فهو ما كان يسمى بشعوب العالم الثالث الذين استظلوا زمنا بالحرب الباردة وصراع العملاقين حتى سقطت عليهم أو على رؤوسهم أحجار سور برلين.

لقد أدرك العملاق الروسى أنه أوربى غربى ينتمى إلى العالم المجتهد الذى زرع وحصد وأن اهتمامه السابق بفقراء العالم وأسرى الاستعمار لم يجلب له فائدة وأن الصراع العَقَدِىّ لم يعد له أولوية إزاء الحقائق الاقتصادية الخانقة وما أصابه من فشل وانهيارات.

وأدرك أن القوة الاقتصادية أصبحت المعيار الأساسى لقوة الدول. وهكذا بدأت تتخلق الصورة الجديدة من جنس أبيض متفوق فى الشمال وجنس ملون متخلف فى الجنوب. فإذا تكاتف الجنس الأبيض على ضفتى الأطلنطى فسوف تكتب له السيادة على العالم بالقوة الاقتصادية القائمة على العمل والعلم وابتداع التكنولوجيا وليس الثراء الزائف قصير الأجل القائم على محض تدفق الثروات الخيالية من خيرات الأرض.

أما الجنوب فسوف يسقط من كل حساب ولن تعود له قيمة إلا فى إطار الاستراتيجية والاقتصاد وقد تكون لغة الخطاب من الشمال إلى

لجنوب لغة مهذبة فقد مضى عهد الاستعمار السافر والمحجب ودخلنا عصر الاستعمار المنقب الذى يأخذ بأسباب التسلل الفكرى والسياسى ورفع أعلام براقة كالديموقراطية المعدة للتصدير وحتى يتم التنكيل بالشعوب سلميا وإحداث التفتيت المطلوب فى إرادة هذه الشعوب كى يسهل نهبها والسيطرة على مقدراتها.

وفى الوقت نفسه سوف يتجه الشمال باسم مبدأ تقرير المصير وباسم الحق فى التدخل الإنسانى فى شئون الدول الأخرى إلى (دق الأسافين) بين دول الجنوب وشعوبها وتفتيت القوميات والذاتيات بينما تتجه أوربا فى الوقت نفسه إلى تكثيف الوحدة بين دولها على اختلافها.

أما وقد ودع العالم القطبية الثنائية حيث تنازع القطبان رضاء العالم الثالث وحل محل ذلك نزعة تجمُّع الدول المصنِّعة التى أخذت بالتكنولوجيا المتقدمة والتى تنتمى كلها إلى الشمال فقد أخذت هذه الكتلة تحت زعامة القطب الواحد بسياسة جديدة قائمة على الشعور بالتفوق والنظر باستهانة إلى العالم الثالث والتفرغ إلى رفاهية شعوبها المتقدمة، وإشعال الحرائق فى كل مكان لإشغال هذا العالم الثالث بمشاكله الخاصة، ومن الطبيعى أن تتجه الهجمة إلى بلدان العالم الثالث التى تشكل خطرا وأهمية، وفى مقدمتها المنطقة العربية والإسلامية التى تملك ثروات طبيعية هائلة لابد أن تستغل وتصادر لصالح دول الغرب. أما بقية العالم الثالث فسوف يستمر ضربه بإشعال صراعات دفينة يحفظونها عن ظهر قلب حتى يسقط العالم فى أيديهم سياسيا واقتصاديا وثقافيا فى نهاية الأمر.

وبشيء من التأمل قد نكشف أننا اليوم نعيش عصرا يمكن أن نطلق عليه (عصر الذكاء) وبطبيعة الحال فقد كان هناك دائما ذكاء إنسانى ولكنه كان دائما مقرونا بقدر أكبر أو أقل من القوة المادية الموروثة عن النزعة الحيوانية والتى طورها الذكاء نفسه من قوة العضل إلى قوة المعرفة. وفى اعتقادنا أن عصر الذكاء سوف يتميز بالتخلى إلى أقصى حد عن العنف المادى إذ ستقل الحاجة إليه بتراكم المعلومات ونظمها والتفوق الفكرى والتكنولوجى. ومع تلاقى العمالقة فى هذا العالم فلا يبقى إلا الضعفاء الذين لا يخشاهم أحد وكلما ازدادت ألفة العمالقة نزعوا مزيدا من السلاح ويبقى العالم الثالث لا تحتاج مواجهته إلى عنف إذ تصبح المواجهة بين من يعلم ومن لا يعلم ومن يقدر ومن لا يقدر ومن يملك ومن لا يملك أى علاقة السيد بالمسود.

ومع الأسف فإن عصر الذكاء ونبذ العنف فى ظل تآلف العمالقة سوف يكون عملة ذات وجهين وجهها الآخر هو العنصرية. وليس ما نراه اليوم على الساحة الدولية من سقوط عجيب للانقسام الأيديولوجى إلا إيذانا بانتفاضة عنصرية لسان حالها: لماذا الصراع ونحن شيء واحد. دعنا نستمتع بالحياة وما حققنا من تقدم وليذهب الآخرون إلى الجحيم.

ولا مانع بطبيعة الحال أن يكون لتلك الكتلة البيضاء جيوب، فالاتحاد السوفيتى بعد تفكك قومياته لن يكون فيه للشعوب الأسيوية والإسلامية نصيب الشعب الروسى الأبيض حتى ولو بقيّت فى إطار الاتحاد السوفيتى، فسوف تعتبر من العالم الثالث على أى حال. بينما

ستكون إسرائيل فى الشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا وهى فى الجنوب الأفريقى بمثابة جيوب بيضاء فى جسد العالم الثالث.

وتأسيسا على ذلك. وبغض النظر عن الابتسامات الدبلوماسية والحوارات المصقولة والعبارات المعسولة فسوف تقوم سياسة الشمال نحو الجنوب على أساس تكريس التخلف والمزيد منه، عن طريق كف المساعدات المادية والتكنولوجية عن الجنوب وإعادة توجيهها إلى أوربا الشرقية التى تحررت حديثا. وإشعال وتغذية المنازعات القبلية والإقليمية والحروب الأهلية والغارات المتبادلة وإشغاله بالسلفية العقَدِيَّة ما أمكن ذلك وإغرائه بالهروب من الحاضر الذى لا يرضاه إلى الماضى الذى يتوهمه بدلا من حفزه إلى صنع المستقبل. وهكذا يخرج الجنوب من السباق الإنسانى، عملا وأملا، ويستغرق فى ركود هائل تصدق معه تسمية (المحيط المتجمد الجنوبى).

هذا عن جبهة الشمال والجنوب. أما جبهة الغرب والشرق فسوف يتغير مدلولها تماما إلى مواجهة بين غرب أبيض وشرق أصفر تشير كل الدلائل إلى أنها فى دور التخمر لدرء الخطر الأصفر القادم من اليابان وقوتها الاقتصادية والصين وقوتها العددية.

ومن المتوقع أن تستغل قضية حقوق الإنسان استغلال ذكيا فى هذه المعركة الجديدة كما استغلت بمهارة عالية إزاء الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية فى الماضى القريب. والواقع أن حقوق الإنسان وهى قضية نبيلة كانت فى معظم الأحيان كلمات جوفاء وعباءة واسعة يلتحف بها

أصحاب الأغراض حتى خرجت الكلمة عن أصلها الرفيع كما خرجت قبلها كلمات كالحرية والديموقراطية لتصبح عملة زائفة فى سوق المصالح الذاتية والصفقات الدولية المشبوهة.

ومن ثم سوف تَخْفُتُ حملات الدعوة إلى تحرير الشعوب وحق تقرير المصير طالما أدت دورها فى مراحل الصراع السابقة بين الرأسمالية والاشتراكية وإبان الحروب الباردة. وفى ظل فلسفة ترك الشعوب المقهورة لمصيرها سوف تضعف حركة حقوق الإنسان فى مجال ما يسمى (بالجيل الثالث من حقوق الإنسان) وهى الحق فى التضامن الدولى لخير الإنسان عامة وحق الشعوب فى التنمية ومساعدتها على إحداث التنمية بما فى ذلك الآمال المعقودة على النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى لم يجف مداده.

وسوف يتركز الهجوم خاصة باسم حقوق الإنسان على الصين التى تمثل بقوتها العددية وتشبثها بالاشتراكية خطرا محتملا على أى مخططات عالمية جديدة. ومن ثم فلابد من إذلال هذا الكم البشرى الكبير مرة أخرى وإعادة الصين إلى الإذعان للرجل الأبيض وسوف يزج باسم الديمقراطية فى هذه الهجمة الضارية سعيا وراء إسقاط الصين فى بحر من الفوضى والصراعات الداخلية والتلويح بأحلام الديموقراطية لشعب هائل العدد من حقه أن يبحث بنفسه دون تدخل من أعدائه عن حلول لمشاكله الضخمة التى تختلف كما ونوعا عن مشاكل الآخرين.

ولا شك فى أننا منذ انتهاء الحرب الباردة والسقوط المدوى للكتلة الاشتراكية استجابة لتطلع الجماهير بعد عشرات السنين وشوقها إلى

التمتع بحرياتها، منذ ذلك الحين ساد النموذج الرأسمالى الغربى الأمريكى فأصبح فى صميم ما يسمى النظام العالمى الجديد وأصبح البضاعة الرائجة فى العالم كله وبغير تمييز بين مجتمع وآخر وذلك خلافا للمنطق الذى ينادى بأن الأنظمة وليدة واقعها وإن صلحت لا تصلح بالضرورة لواقع آخر.

ويبرز فى هذا النموذج عنصران رئيسيان، السوق الحر والديموقراطية الغربية إذ لا يمكن أن نتصور السوق الحر التى تمثل الحرية الاقتصادية دون وجود حريات سياسية تبلورها الديموقراطية، تلك هى البداية وهى مجرد البداية.

ومع ذلك فإننا إذا ألقينا نظرة على ما يجرى اليوم فى الاشتراكيات التى انتقلت إلى السوق الحر فسوف نجد فشلا ذريعا وبؤسًا مريرا يرجع ولا شك فى جزء منه إلى سرعة الانتقال من النقيض إلى النقيض وقد يرجع أيضا إلى أن كل المجتمعات لا يمكن أن تناسبها نفس الصيغ ولو نجحت فهناك صيغ كثيرة يتعين بحثها فى ضوء خصوصية كل مجتمع ومدى نصيبه من النمو الاقتصادى والوعى الاجتماعى بروح العصر وضرورة أن نعطى هذه المجتمعات الفرصة الكافية لتمثل الصيغة الأكثر ملاءمة من أجل الهدف الأخير وهو إدراك أفضل توازن ممكن بين سوق حرة ديناميكية من ناحية وشبكة عدالة وأمان اجتماعى من ناحية أخرى.

ولا شك فى أن هناك حقائق لا يمكن إغفالها تجعل هذه المعادلة شيئا صعب التحقيق. الرأسمالية توظف الحافز الشخصى خير توظيف ومن ثم

تحقق الإنتاج الأكبر والأفضل ولكنها وهى تفعل ذلك تنسى حقيقة أخرى وهى أن الناس غير متساوين فى الملكات والقدرات والفرص التى تدفع إلى الأمام أو تقذف إلى الخلف، وعندما يظهر فى ضوء الحريات الرأسمالية أن الطريق قد امتلأ بمن سقط فى السباق أو لا يطيقون، تحاول الرأسمالية أن تدارى سوءاتها ببعض الأفكار المنتمية إلى العدالة الاجتماعية وقد يصبح الأمر أحسن حالا وقد لا تستطيع الرأسمالية طويلا أن تتحمل متطلبات العدالة الاجتماعية ولا تتعلم من أخطائها وأخطارها فتأكل نفسها وتعود الدائرة مرة أخرى.

وفى هذه المرحلة الانتقالية العسيرة التى تحتاج فيها هذه الاقتصاديات الضعيفة إلى العون والمساندة نجد أن منابع المساعدات الأجنبية قد بدأت تجف بتأثير الأفكار الانكماشية الجديدة فى الدول المانحة وجنوحها نحو أقصى اليمين. وبينما تزداد الدول الغنية ثراء، وتزدهر بتجارة الأسلحة على حساب الفقراء وتزدهر تجارتها عموما بسحق إمكانياتهم فى الإنتاج وقدرتهم على المنافسة، يزدادون شحا.

وشهد العالم اتفاقيات (الجات) التى فرضت على الجميع فرضا والتى لا تعبأ بالاقتصاديات الضعيفة التى ترزح تحت الديون والتخلف والتضخم. إن هذه الاقتصاديات لن تصمد فى وجه المنافسة الطاغية وفتح الأبواب على مصاريعها أمام الأجنبى وسوف تتفتت وتذروها الرياح. هذا ما يراه الكثيرون بما فى ذلك نفر من رجال الاقتصاد الغربيين الذين يصفون هذا الاتجاه إلى (كونية) التجارة بلا عوائق بأنه ليس إلا صورة جديدة من الإمبريالية الغربية.

وسوف يظل الإنسان حائرا إلى الأبد كما كان دائما بين لقمته وحريته كما يتأكد فى استقراء التاريخ وعلى الأخص فى التاريخ الحديث فى ظل الإقطاع والرأسمالية والاشتراكية ويبدو أن الإنسان فى حيرته لم يستقر بعد ولم يحزم أمره بعد، إن كان يفضل لقمته على حريته أم حريته على لقمته. فإن التجربة علمتنا أنه يريد الاثنين معا ولما كانت الإنسانية لم تستطع بعد تحقيق هذه المعادلة الصعبة وتحديد أيهما أكثر أهمية فإن الحيرة قائمة ودائمة وكلما ثار الإنسان من أجل حريته اشتاق إلى أن يستتب له الأمر فى حياته وحاجاته الأساسية فإذا كفلت له إلى حد أكبر هذه الاحتياجات عاد واشتاق إلى حريته.

وسوف نعرض فيما يلى، إيضاحا لهذه التوقعات، وما يتصل بثلاثة أبعاد إنسانية عامة هى الديمقراطية، وأحوال الأقليات، والعنصرية.

إن الحجر الأساسى فى مفهوم الديموقراطية هو السعى من أجل تحقيق المساواة بين بنى الإنسان، إلا أن هذا السعى لا يأخذ بطبيعة الحال دربا واحدا. فالديموقراطية تعبر عن نفسها فى صور كثيرة كما يتبين من الاستقراء التاريخى. وفهمت هذه المساواة المرموقة على أوضاع مختلفة عبر التاريخ. ففى كل مرحلة إنسانية كانت هناك مجموعات من الناس تتميز بالعنصر أو اللون أو الطبقة أو الثقافة أو العقيدة أو غيرها حرمت من صفة الإنسانية كالرقيق أو على الأقل حرمت من استحقاق المساواة مع الآخرين فى التمتع بالحقوق.

وظهرت الأفكار الليبرالية، ومنها انبثقت النظم الديموقراطية الأوربية الحديثة. ويخيل للبعض أحيانا أن الليبرالية هى بعينها الديموقراطية

بينما هى تعبير عن حالة بلغتها التجربة الغربية أو الأوربية فى صراعها من أجل حقوق الإنسان. ويكفى أن نعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حين حدثت بالغرب تحولات فكرية أسندت إلى القانون الطبيعى مبادئ عامة وحقوقًا أساسية تعد بدايات لتقنين حقوق الإنسان ويمكن اعتبارها جذور المفهوم السائد حاليا فى منظمة الأمم المتحدة والذى توج بالإعلان لحقوق الإنسان الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

ولكن بالتوازى مع هذا الخط كانت هناك نزعة فكرية سميت بالاشتراكية وهى وإن كانت شاركت بعد ذلك فى وضع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلا أنها كانت دائما تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعطيها الأولوية وتسمح بالتضحية بالحقوق السياسية والمدنية والحريات الشخصية التى تكرسها النظرية الغربية وتعطيها اليد العليا.

وبسقوط الاتحاد السوفيتى ونظمه فى أوربا الشرقية واستسلامه للفكر الغربى تمت محاولة تسويق الديموقراطية بنمطها الغربى أى الديموقراطية كما مارستها دول الغرب، إلى بقية أنحاء العالم. وحقا إن الديموقراطية الليبرالية الغربية قد حققت نصرًا حاسمًا على الماركسية إلا أنه يجب ألايغيب عنا أن سقوط الماركسية لا يعنى ولا يؤدى بالضرورة إلى النمط الغربى للديموقراطية وأخته الشقيقة السوق الحرة. فهناك اختيارات أخرى وأنماط أخرى من الديموقراطية تحتمها الجذور الثقافية والعَقَدية والتاريخ والتجارب الخاصة والتربة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية قد تجعل الليبرالية نظاما أجوف لا يؤدى ما يؤديه فى مجتمع غربى.

وها نحن: نرى فى أوربا الشرقية أو ما كان يدعى كذلك حركة تحرير ولكنها تضطرم بالفوضى وضياع الأمن والبطالة والكساد. وهكذا نرى أن التخلص من الماركسية والقهر السياسى والاقتصاد المركزى المخطط لم يفسح الطريق لما هو أفضل كثيرا. لقد وعدت هذه الشعوب بالديموقراطية والرخاء دون تحذيرها من أن الديموقراطية ليست بضاعة تؤخذ جاهزة. وإذا كان من الأسهل أن تخلق اقتصاد السوق فليس هناك شيء اسمه ديموقراطية السوق. وكونك تفرض نمطًا معينًا هو النمط الغربى الناضج من الديموقراطية فرضا كأنك تسأل طفلا أن يجرى قبل أن يتعلم كيف يمشى. الديموقراطية التى يعرفها الغرب لا يمكن أن تزدهر بين يوم وليلة بل لن تقوم لها قائمة فى مناخ من الفقر المدقع والحرمان. وحق التصويت لا يمكن أن يمارس على معدة خاوية. فإذا لم يكن النمط الديمقراطى ملائما فهناك خطر الوقوع فى الفاشية الجديدة وهناك خطر الوقوع فى براثن الشركات متعددة الجنسيات وأعوانها وعملائها واستغلالها استغلالاً فاحشًا ينتهى بالشعوب إلى الجوع والخضوع والتفتت والقهر بما لا يسمح بالتمتع بأى حق من حقوق الإنسان اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا أو مدنيًا. فضلا عن أن الشعوب تسعى عادة لكى تقبض أرباح حرياتها الجديد مبكرا وينتهى بها الأمر إلى ضياع رأس المال.

رغم ما تقدم فسوف يظل الواقع أن شعوب أوربا الشرقية قد هبت ضد سيطرة الحزب وإغفال الحقوق المدنية والسياسية وخنق الحريات ومع ذلك فإن هذا التطور الرائع سوف تكون له آثار سلبية على التمتع بحقوق

الإنسان بالإضافة إلى إحياء الصراعات العرقية والقومية. ولن تسعى دول الغرب مطلقًا إلى إفهام الشعوب أن الديموقراطية لا يمكن أن تستعار أو تقلد وأنها تحتاج إلى وقت تنمو فيه وتزدهر وأنها لا تعنى بالضرورة نمطًا معينًا اعتاده غيرها.

ويكفى أن نشير إلى أن معظم دول أمريكا اللاتينية كانت لها خلال قرن ونصف دساتير ديموقراطية على النمط الغربى، وأسواق حرة، ولكنها فشلت ولم تحقق نجاحًا، فهل نتوقع غير ذلك بالنسبة لأوربا الشرقية وغيرها من دول العالم. إن الدعوة إلى تبنى الديموقراطية الغربية بوصف أنها ترياق لكل أدواء المجتمعات الأخرى لن ينجم عنها إلا التسلل والاستغلال الاقتصادى وسوف يكون ذلك أشد وطأة ونحن نزحف إلى عصر عمالقة الاقتصاد.

ويذهب بعض (الباحثين) إلى أن الديموقراطية تعانى اليوم من جماعات الضغط وأصحاب المصالح الذين يعملون فحسب لتكريس مصالحهم وحماية أنفسهم إلى درجة يخشى معها أن تصاب الديموقراطية نفسها كما يصاب الإنسان بتصلب الشرايين مما يعرضها للمخاطر التى تهدد صحتها ووجودها نفسه.

ولما كان الاقتصاد - على الأرجح - سوف يصبح معيار التفرق فى المجتمع الدولى فسوف نشهد حربًا باردة أخرى بين الدول ذات القوة الاقتصادية التى سوف تتنافس على أسواق العالم سواء كانت منتجة للمواد الخام أو أسواقا مستهلكة. ولن تكون هذه الحرب الباردة القادمة

أقل ضراوة مما عهدنا فى الماضى بما فى ذلك بطبيعة الحال العمل على تضخيم مشكلات التعصب القومى والدينى تسهيلا للتدخل فى مقدرات الدول الأخرى بما يخدم فى النهاية - فضلاً عن الهيمنة السياسية - المصالح الاقتصادية للعمالقة المتصارعين.

ومن ناحية أخرى فإنه لا جدال فى أن الحقبة القادمة سوف تكون - أكثر من أى وقت مضى - تكريسا لمصالح المجتمعات المتميزة والمتفوقة اقتصاديًا وسوف تحمل الاقتصاديات الضخمة مفتاحًا زائفًا للتسلل إلى كل مكان هو الديموقراطية وحقوق الإنسان كما تريدها هذه الدول بل إن حق الشعوب فى تقرير المصير سوف يدخله الزيف سعيًا وراء تفتيت الشعوب وتشجيع النعرات العنصرية والعرقية.

وسوف تدور محاور الصراع بين العمالقة - الولايات المتحدة واليابان وأوربا الموحدة - وتندلع منافسة صارخة لا تقل مرارة عن المنافسة التى كانت قائمة على أساس الأيديولوجية. وغنى عن البيان أن هذا الصراع الجديد سوف تكون له ملامح عنصرية بين الأبيض والأصفر. إلا أن ذلك لن يعفى من المواجهة بين الشمال والجنوب المحملة هى الأخرى بمشاعر العنصرية بين الأبيض والأسود. ومع العنصرية والاتجاه إلى اليمين المحافظ سينطلق مارد جديد بدت علاماته فعلاً وهو عودة اليمين المتطرف إلى المسرح الدولى فى صورة عودة نازية جديدة أو فاشية جديدة.

ولا يخالطنا شك فى أن الغرب سوف يمد يد المساعدة إلى أوربا الشرقية فهم إخوة وأولاد عمومة أما ما عدا ذلك فهى دول حكم عليها أن

تظل من دول العالم الثالث بما فى ذلك الجمهوريات الأسيوية فى الاتحاد السوفيتى السابق. وسوف تظل الصين دائما هدفا لزعزعة استقرارها باسم الديموقراطية وحقوق الإنسان إذ لن يسمح الغرب الجديد بترك أكثر من بليون إنسان يديرون شئون أنفسهم مما يهدد استقرار الأوضاع العالمية وما يسمى بالنظام العالمى الجديد، ومما يحرم هذه الاقتصاديات العملاقة من افتراس السوق الضخمة للصين.

ولا جدال فى أن هذه الاتجاهات والتوجهات تنضح بالعنصرية والعودة إلى سيادة الجنس الأبيض وقد بدأ يظهر فى الأفق فعلا علامات عودة اليمين المتطرف فى صورة إحياء النازية والعداء للعرب والعداء للإسلام.

ورغم أن الجوانب الإنسانية للنظام العالمى الجديد المرتقب يجب أن تحظى بأكبر قدر من الاهتمام وأن يعلق عليها أكبر قدر من الأمل فمن المؤسف – فى ظل النظام العالمى الجديد – أن الخاسر الأول هو الإنسان فيما عدا القشرة الرقيقة من البشر التى سوف ترث الأرض وبالتالى فإن هذه الصفوة هى التى سوف تكون الفائزة بهذا النظام الجديد على الأقل فى العقدين القادمين من الزمان بينما الكتلة العظمى من البشر وقد نسميهم سوقة البشر أو الجمهرة سوف تسوء أحوالهم من الناحية الإنسانية.

قد يقال: إن الإنسان سوف تبقى له قيمته وإن التحول العالمى الجديد قام على أكتاف فلاسفة حقوق الإنسان التى حررت شعوب شرق أوربا، وقد يكون هذا صحيحًا جزئيا، ولكن الأقرب إلى الصواب أن الزلزال كان

اقتصاديا بعد أن فقد المعسكر الشرقى سباق التكنولوجيا والإنتاج وانخفض فيه مستوى المعيشة، ونزعم بالإضافة إلى هذا العنصر الاقتصادى أنه كان هناك عنصر عنصرى فقد كان هناك انقسام أوربى بين الشرق والغرب استنزف الكثير من موارد الغرب والشرق فى هذه المواجهة ثم استيقظ الرجل الأبيض على خطر الاقتصاد الرهيب الصاعد للجنس الأصفر الوافد من اليابان وإخوتها وهنا رأت أوروبا شرقها وغربها أنه قد آن الأوان لرقع هذا الانقسام وتوحيد أوروبا وضم الصفوف الغربية كلها بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية لكى يستمتع الرجل الأبيض بثمار علمه وجهده وإنجازاته ويتهيأ لخطر المستقبل. إن المواجهة بين الشرق والغرب سوف تتكرر على أن يكون الشرق هو اليابان ومن يلوذ بها والغرب هو أمريكا وأوربا كلها شرقا وغربا ويبقى الجنوب كله - كما قدمنا - محيطا متجمدا جنوبيا.

(٢)

أيــن الإنســان؟

يتحدث الجميع عن حقوق الإنسان ولكن أحدا لا يستطيع القـول بـأن أوضاع حقوق الإنسان فى عالمنا المعاصر مما يستحق الرضاء أو أنــها تسير فى طريق التحسن. واقع الأمر أننا نعيش منذ أمد طويل فــى قلـب مأسـاة إنسانية شـاملة. ملايـين مـن البشـر جـرى تـهجيرهم أو لجـأوا مرغمين وفقدوا جذورهم وبيوتهم وممتلكاتهم. مئات الألوف مـن ضحايـا الحـروب والصراعـات المسلحة قتلوا أو أصيبـوا أو هـاموا علـى وجوهـهم. الجــوع والمجاعة والأوبئة والدمار والطفولة التـى تشـارك فـى كـل ذلـك بملايـين الأطفال يشهدون على أن ما نسميه بحقوق الطفل ليس إلاحبرًا على ورق.

والذى يفجعنا أكثر من الفجيعة ذاتها أن العالم يشهد هذه المآسى فــى غالب الأمر بغير احتفال صادق بكفاح المحن أو تخفيف الآلام. ومـا يحـز ويحزن هو ذلك التغاضى عما يحدث خارج نطاقاتنا المحددة والشعور بأن ما يحدث للآخرين لا يعنينا وأنهم شىء آخر لا يشبهنا وهكذا ننســى أن حجر الأساس لقضية حقوق الإنسان هو القدرة على أن نعـترف بإخلاص بأن الإنسان هو الإنسان فى كل مكـان وأن البشـر متسـاوون وإن اختلفـت عناصرهم وألوانهم. إن قمة النفـاق أن تكـون مشـاعرك فحسـب مـع بنـى جلدك بينما فى أعماق قلبك تتساءل إن كانت هذه المخلوقات التعسة لهـا حق كغيرها فى مجال حقوق الإنسان.

وإذا كان هذا هو حجر الأساس فإن مفهوم حقوق الإنسان يتغير بتغير الأزمنة. ففى النصف الأول من القرن العشرين قامت حربان عالميتان صحبهما مفهوم معين لحقوق الإنسان. أما النصف الثانى من القرن فقد تميز بمفهوم يتمشى مع الحرب الباردة التى نشبت بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فرصة ذهبية كانت لتطوير مفهوم حقوق الإنسان وفى الوقت نفسه ذريعة سياسية لتحقيق الأهداف والمطامع الخاصة لبعض الدول.

وليس فى ذلك غرابة فقد قامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ على أساس حقوق الإنسان ومع ذلك حدثت تجاوزات خطيرة ووقعت مظالم وانتهكت أبسط قواعد العدالة. ولكن التحولات الكبيرة عادة تصاحبها مثل هذه التجاوزات. ومنذ ذلك الحين فإن مفهوم حقوق الإنسان لم يسلم أبدا من النفاق والاستغلال والتزييف بل سالت باسمه الدماء أنهارًا.

إن الكثير من القضايا التى يقال إنها قضايا حقوق الإنسان لا تملك من حقوق الإنسان إلا قشرتها وما أن تنكشف حتى نجد بنيانا كاملا لأغراض ومآرب سياسية. ومن ثم علينا ألاَّ ننفعل فوق ما يجب بهذه القشرة وأن تكون لدينا القدرة على النفاذ إلى كبد الحقيقة. إن ما ينقل إلينا من أمثلة على انتهاكات خطيرة مستمرة لحقوق الإنسان قد لا يكون إلا قمة الجبل الجليدى الذى ينطوى على انتهاكات أعمق لمبادئ حقوق الإنسان وحق الشعوب فى السلام وفى تقرير المصير. وقد استمر هذا الطرح بما يتضمنه من زيف طيلة الحرب الباردة. ولا نظن أن الحرب التى بردت بين

العملاقين ستنهى كل الحروب الباردة أو تنهى الالتجاء إلى حقوق الإنسان كسلاح من أسلحة الصراع. ونتمنى لو تحولت الخبرات فى هذا المجال إلى البناء لا الهدم، فإن الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان مازالت أملاً يتطلع إليه العالم ليخلصه من الاستعباد والقهر والقوة الغاشمة والعدوان والاستغلال والعنف والإرهاب واحتقار القانون ويساعده على أن يبنى حياة اجتماعية أفضل وأنظف واقتصاد أقوى وأقدر.

وقد انقضت مرحلة الخمسينات فى محاولات لصك بعض العهود الدولية فى مجال حقوق الإنسان ولكن الولايات المتحدة لم تكن تشجع هذا الاتجاه تأكيدا لما كان يسمى بمبدأ «دالاس» وهو موقف يدعو إلى تجنب فرض المعتقدات من جانب أية دولة على الدول الأخرى إلى جانب أنه كان للولايات المتحدة نوع من التفوق الأيديولوجى فى هذا المجال منذ صك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ولكن هذه الحقبة شهدت مولد حركة إنسانية كبرى وهى التنديد بنظام العزل العنصرى فى جنوب أفريقيا وهو التنديد الذى لم يتوقف منذ ذلك الحين.

وبدأت مرحلة الستينات بتبنى مبدأ تقرير المصير بصدور الإعلان العالمى للقضاء على الاستعمار. وقد أدى هذا الإعلان إلى نوع من الربط بين قضية التحرر من الاستعمار وقضية حقوق الإنسان والتمهيد لحركة دائبة من العمل الدولى الحر خارج نطاق المعاهدات.

وقد بدأت فى هذه المرحلة حملة ضغط من الاتحاد السوفيتى بتأييد من دول عديدة من العالم الثالث ضد هيمنة الولايات المتحدة بقصد زعزعة

قوائم النظام الغربى الاقتصادية والاجتماعية وإثارة مبدأ مسئولية الأسرة العالمية الأكثر تقدما إزاء بقية العالم، كما فسرت مفاهيم العالم الثالث والاتجاهات الاشتراكية بصورة أكثر اتساعا كضرورة لإحداث إصلاحات على المستوى الداخلى والدولى وهو اتجاه أيدتة التيارات التقدمية فى الغرب والتى لم تجد مانعا من الاستهداء ببعض المبادئ الاشتراكية فى إطار الديمقراطية الغربية.

وقد نجح الاتحاد السوفيتى فى دعم قضية محاربة الاستعمار مما حفز الغرب والولايات المتحدة بالذات إلى مزيد من التحرك فى مجال حقوق الإنسان حتى لا يترك المجال حكرا للسوفيت.

وكان قد بدأ فى وزارة الخارجية الأمريكية منذ بداية الستينات تحت إدارة كيندى اتجاه إلى العدول عن مبدأ «دالاس» بما يتضمن من معارضة أية اتفاقيات خاصة بحقوق الإنسان.

وفى هذه المرحلة تم الوصول إلى العهدين الدوليين وهما: العهد الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والعهد الدولى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد مفاوضات شاقة كانت إرهاصا بهذا المزج والاتجاه إلى الحلول الوسطى بين الكتلتين الشرقية والغربية.

وفى السبعينات نجح تنفيذ قرار القضاء على الاستعمار وازداد الضغط على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، كما شهدت هذه الفترة خططا غربية استهدفت كفالة حق الشكوى للأفراد من حكوماتهم

وتأكيد دور المنظمات غير الحكومية فى ذلك ودعم دور لجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وكانت المحاورة بشأن حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة تستلهم العلاقات والصراعات بين الشرق والغرب وبالتالى ترتكز على قضايا السياسة الخارجية للدول. إلا أن كتلة العالم الثالث لم تكن كمًّا مهملا فى مسيرة هذا التطور إذ كان هناك دائما ضغط من هذه الكتلة وحدها أو فى تحالف مع الشرق غالبا إحراجا وانتقادا للنظام العالمى السائد.

ومع اختفاء النظام العالمى القائم على المواجهة بين الدولتين العظميين وما صاحب حرب الخليج من صدام مروع أحدث انقلابا فى المفاهيم العسكرية والاستراتيجية والعلاقات الدولية، لم يكن مفرًا أن يتولد عن ذلك مفهوم جديد لحقوق الإنسان.

وقد ساد الاعتقاد حينًا أنه مع انتهاء المواجهة المسلحة فإن التفاضل بين الدول سيكون اقتصاديا. وإن صح هذا الفرض فلا نعتقد أنه فى المستقبل القريب سيختفى معيار القوة المسلحة التى تظل إلى أمد آخر هى المعيار الرئيسى، وإن كنا نرى بطبيعة الحال أن القوة العسكرية إذا لم تلازمها وتساندها قوة اقتصادية ملائمة لها تكون قاصرة. والولايات المتحدة وإن كانت هى القوة العظمى عسكريا لا مناص أمامها من أن تغلق الثغرة بين قوتها العسكرية وقوتها الاقتصادية وخاصة فى مواجهة تعاظم الاقتصاد اليابانى واقتصاد أوروبا الموحدة. ويعنى ذلك أن الصراع الدولى

لم يؤذن بالانتهاء بل قد يزداد حدة ولكن على أرضية جديدة هى الأرضية الاقتصادية.

ومن ثم فنحن على عتبة عصر جديد تزاحم فيه القوة الاقتصادية سيادة التفوق العسكرى، وهو وضع جديد لابد أن ينعكس أثره على مفاهيم حقوق الإنسان والممارسات الدولية بهذا الشأن.

وسوف تظل قضية حقوق الإنسان فى قلب هذا الصراع الدولى. ونعلم أنه لأمد طويل وخاصة خلال سنوات الحرب الباردة استخدم مفهوم حقوق الإنسان بشكل كثيف لا لخدمة حقوق الإنسان بحد ذاتها ولكن كأسلوب من أساليب الحرب والصراع الدولى والآن وقد طويت صفحة كبرى من صفحات التاريخ فى العلاقات الدولية والممارسات المتصلة بها، لا ندرى هل ستكون الصفحة الجديدة أفضل من الصفحة القديمة؟ ولعل النظرة التشاؤمية هى الأكثر احتمالا. ويكفى أن حركة البحث عن الحرية والتحرر من النظم الشمولية فى الشرق حملت منذ البداية جراثيم النفاق والبحث عن المصالح الذاتية فلم تكن دعوة شعوب أوروبا الشرقية إلى التحرر نابعة عن الهيام بالحرية وإنما كمفجر للفوضى والحيرة وشق الطرق للاستعمار الاقتصادى والنفوذ السياسى والتسلل وفتح أسواق جديدة.

ومما يؤكد هذه النظرة التشاؤمية ما نراه من توحش النزاعات القومية والعرقية وثورة الأقليات فقد ظلت هذه النزاعات كامنة أو هادئة أزمنة طويلة حتى حانت الفرصة لأصحاب المصلحة لصب الزيت على النار

وإثارة الخلاف أحيانا بين أبناء الوطن الواحد على أسس عرقية أو دينية أو غير ذلك.

ولكن أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان مستقبلاً سوف تتجلى كأثر من آثار اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب بينما تتراجع الدول الكبرى والغنية عن التسابق إلى الاهتمام بالآخرين ويتزايد إنكار مشاعر التضامن الدولى والمسئولية عن المجتمعات الأقل نموا. وكرد فعل لهذه الفجوة فسوف تعود مشاعر التفوق والممارسات العنصرية أكثر ضراوة.

ومن ثم نعتقد أن ما بقى من سنوات القرن العشرين سوف يشهد تراجعا عن كثير من منجزات القرن فى مجال حقوق الإنسان وسوف نشهد على الأقل تراجعا فى المجالات والآفاق الجديدة وما يسمى بالجيل الثالث من حقوق الإنسان مثل الحقوق الجمعية فى التنمية القومية والتضامن الدولى. وبلا شك فقد نرى تدريجيا عودة الإحسان بين الدول مكان اقتضاء الحقوق بحيث يصبح الحق فى الحياة مجرد حق فى تلقى المعونات وحسن النوايا من جانب الدول الغنية فى إطار من الاستغلال الاقتصادى والإذلال السياسى.

وإيضاحا لهذه التوقعات نرى أن هناك عاملين سوف يساهمان فى هذا التدهور الأول: تأليب مشكلات الأقليات والثانى: يقظة العنصرية.

إذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم فسوف نجد أنها مزركشة بمشكلات الأقليات فى كل مكان. وليس ذلك فى ذاته حسنا أو رديئا ولكنه أمر يستدعى التفكير والتخطيط والعمل على ألاَّ تتحول مشاكل الأقليات إلى

مات دولية تخل بالأمن والسلام العالميين وتفتح الأبواب واسعة لمزيد من تهاكات حقوق الإنسان.

وقد تفجر هذا البركان ربما منذ صرح جورباتشوف فى الأمم المتحدة أن علاقات الدولية قد آن الآوان لتحريرها من الأيديولوجية وأن الاقتصاد عالمى جسد واحد، وهو ما كان يعنى أن الأيديولوجيا لم تعد تصلح لجميع الشعوب ومن ثم يحق للشعوب أن تبحث عن روابط أخرى تحدد اتيتها وخاصة بعد أن رفع علم المصارحة وإعادة البناء وهو ما يعنى لتعبير الحر بلا خوف تحت مظلة الحقوق والحريات السياسية والمدنية.

لقد استطاع الاتحاد السوفيتى أن يحتضن أكثر من مائة قومية على ساس أن النعرات العرقية والقومية سوف تندثر بالاتحاد تحت راية لقوى العاملة والقضاء على الاستغلال. لكن ما حدث ويحدث قد أكد أن هذه النعرات لم تمت تماما وظلت بكل طاقاتها الانفعالية جاهزة للانفجار والعودة إلى السطح. وهكذا نستطيع القول بأنه لم تنشأ ثقافة سوفيتية واحدة تجمع هذه الشعوب والطوائف. وعلى الأغلب فإن الإنسانية سوف تعانى إلى الأبد من مشاعر الانتماء العرقى أو الطائفى أو القومى. وفى ميدان حقوق الإنسان فسوف تبقى مشكلة الأقليات منجما ذهبيا لاستغلال مشاعر الانتماء لبذر بذور الشقاق وتكريس الانشار، خدمة لأهداف خارجية، وبطبيعة الحال فإن وجود الأقلية فى ذاته مما يثير بعض اعتبارات حقوق الإنسان، ولكن الاستغلال يأتى عن طريق تناول المشكلة بكل الوسائل الدعائية وبراعة الإعلام بهدف إثارة الاضطراب والفتن

الكامنة وزرع وعى متجه إلى الزعزعة والرغبة فى الانفصال. ومما يساعد على حدوث ذلك التدهور ما يتولد عن موقف الأقلية الغاضبة من استفزاز متبادل مع السلطات التى قد تبالغ فى إجراءات الردع أو القمع ثم مزيد من العصيان وردود الفعل العنيفة من جانب الأقليات.

لقد انفجرت مشاعر الأقليات بصورة عنيفة تكاد تكون صرعية وصحبتها اندفاعات كأنها بدعة جديدة إلى الانفصال عن الدولة الأم وطلب الطلاق منها. وإذ تتعمق الأزمات الاقتصادية تزداد هذه المشاعر تفاقما وكأنها تقدم الحجة لدى الأطراف جميعًا والعذر لكل ما تعانيه الجماهير وتشكو منه فيلقى كل طرف باللائمة على الآخر. ومن الواضح أن مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها يتداخل بصورة غامضة مع هذه الحركات الانفصالية كما ظهر فى داخل الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا وغيرهما من دول شرق أوروبا. ذلك أن مطالبة الأقليات تتدرج من طلب ضمانات حمايتها إزاء الأغلبية حتى تصل إلى طلب الانفصال والاستقلال الكامل مرورا بالمطالبة بالحكم الذاتى ولهذا صار حق تقرير المصير محفوفا بالمخاطر والتدهور الاقتصادى. والواقع أنه من الصعب أن نتبين أين يصبح حق تقرير المصير مجرد حق فى تفتيت الذات وهو ما يستدعى العمل قدر الإمكان على تحديد مفهوم الأقلية أو على الأقل أن نتبين جيدا ما ليس أقلية.

ويدور الجدل دائما فى مشكلات الأقليات حول الذاتية التى تميز أقلية بذاتها وكيف تتحدد أما العوامل التى تستثير هذا الشعور فقد تكون

عوات علمية أو دينية أو سياسية أو حزبية وقد تكون اعتبارات تصادية تتصل بعدم المساواة والتفرقة. كما يتناول الجدل سبل الخروج ن هذا الصراع وحسمه بالتفاوض أو التدخل الأجنبى أو بتعديلات ستورية أو تشريعية لضمان المساواة أو تكريس الحكم الذاتى أو الانفصال تام.

والواقع أنه إذا استطاع العالم فى يوم من الأيام أن يمحو كل صور تفرقة فإنه يبدو لنا أن التعصب الدينى سوف يبقى إلى النهاية صامدا أنه كما يبدو أقدم وأعتى صور التفرقة. إن تاريخ البشرية حافل بأنواع لتعصب الدينى وآثاره الوحشية فى التعامل والمعاملة، والعصور الوسطى حكى عن التعذيب الذى تعرض له أصحاب العقائد والمذاهب. وقد ستطاعت أوروبا فى ضوء التنوير والنهضة أن تتخلص من هذا الهوس ولكن يبدو أنه فى أعماق «اللاشعور الجمعى» يترسب ذلك التعصب والتحامل والكراهية لمجرد اختلاف المعتَقَد.

ويبدو أننا سوف يشغلنا محور القوميات. فمن ناحية هنالك اتجاه بعض الدول مثل الدول الأوربية إلى التوحد وهو ما تفوح منه رائحة العنصرية أو على الأقل مركزية العنصر فإن أوروبا باتجاهها إلى الوحدة إنما تجمع تلك الشعوب ذات الصفات والقدرات الرفيعة التى كانت رأس الحربة إلى التقدم ورائدة المدنية الحديثة. ولا شك أن أوروبا هى مهد التنوير والنهضة الحديثة ولكن من يضمن ألاّ تتحول هذه الوحدة بما تخلفه من مشاعر التفوق إلى عودة الأسطورة التاريخية للرومان والبرابرة

إذ كان البرابرة هم من يعيشون خارج أسوار روما ومن ناحية أخرى تقلة مسألة انفجار القوميات والتى يمكن أن تكون هـى الأخـرى قناعـا للفرة والعنصريـة أو علـى الأقـل لمشـاعر الرفـض والانتقـام والكراهيـة دون نستبعد أن تكون بعض الحركات القومية تعبيرا أمينا عن الحق فى تقرير المصير.

وفى ظل انقشاع الحذر الذى كان يصاحب الحرب الباردة سوف تتخ مواقف مختلفة إزاء انتـهاكات حقـوق الإنسـان، ونعتقـد أن دول الشما والشمال الغربى على وجـه الخصـوص سـوف يقـل اهتمامـها بانتـهاكار حقوق الإنسان التى تتناول الأفراد طالما أنـها لا تمـس مصالحـها أو طالـ لا تريد عن طريقها التسلل إلى مراكز اتخاذ القرار لتوجيهها إلى مـا يخـد أهدافها السياسية والاقتصاديـة. بـل نزعـم أن هـذه الـدول سـوف تؤجـ العنف الداخلى عن طريق إثارة الطوائف والطبقات والأقليات داخـل كـا دولة ولن تعنى لو قامت حروب أهلية أو ارتكبت أبشع المجـازر وسـوف تكتفى هذه الدول بالاستنكار والدعوة إلى ضبط النفـس ولْيَمُتْ مـن يمـوت سواء كان لبنانيا أو فلسطينيًا أو من رواندا أو السنغال فإنـه قـد آن للعـالـ الثالث أن يحارب بعضه البعض وأن يأكل بعضه البعض بل لا مـانع مـز الكسب من خلال ذلك عن طريق تزويد الفرق جميعا بالسلاح والمرتزقة.

وكما قدمنا فإنه مازال فى العالم بعض قـلاع صـامدة سـوف لا يطيـق الغرب الجديد بقاءها صامدة أو مطمئنة وفى مقدمتها الصـين. وقـد بـدأت الحرب ضد الصين فعـلا بأسـلحة لم يغـب عنـها سـلاح حقـوق الإنسـان

حقيق أهداف الغرب من إعادة فتح الصين والعودة إلى أسواقها والعبث
ندراتها. ولم يغب عن الغرب أن يشهر أحد أسلحته الفتاكة وهو سلاح
علام إذ استطاعت وسائل الإعلام الغربية بما بلغته من تقدم علمى
كنولوجى أن تجعل من تصادم وقع فى أحد ميادين بكين (تيانامان)
سية القضايا. وإذا كان مستنكرا بطبيعة الحال تصدى السلطات بالعنف
ـاهرات شبابية تدعو إلى الديموقراطية فقد ثبت بعد ذلك أن هذه
ظاهرات كانت تغذيها طوائف من المأجورين لاذ بعضهم بالفرار إلى
غرب وهو ما يؤكد مدى خطورة احتكارات الإعلام التى تستطيع أن
صور وتلون الأحداث كما تشاء ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نحكم على
لة بالوحشية وندعو إلى استسلامها نتيجة لأحداث مهما كانت مريرة
ستهجنة وقعت فى أحد ميادينها، ولا أن يستحل الغرب لنفسه حقا
ى أن يأمر بليونا من البشر بأن يسيروا وفق هواه ووفق مصالحه.

وفى هذا الصدد علينا أن نذكر «ازدواج المعايير» والكيل بمكيالين.
ذا كان الغرب حريصا كل هذا الحرص على حقوق الإنسان فى الصين
ين ذلك من جنوب أفريقيا وفلسطين. إن ما حاق بالشعب الفلسطينى
ن ظلم وانتهاك لكافة حقوق الإنسان شىء لم يعرف له التاريخ مثيلا
تى أصبح هذا الشعب شعبًا يدفعه اليأس إلى أى شىء. ولا عجب أن
ثور هذا الشعب ثورة عارمة إزاء القهر والمظالم ومع ذلك فإن ثورة
تحرير التى تستهدف إزاحة المحتل واستعادة الحقوق هى فى نظر
سرائيل والغرب جريمة بينما أعمال المقاومة فى أوروبا إبان الغزو النازى
ازالت تعتبر وطنية وبطولة لا تحتاج لشرح أو تبرير ورغم أنه لم يحدث

منذ النازى أن وقع لشعب من الشعوب مثل ما وقع بالشعب الفلسطينى على يد إسرائيل فإن إسرائيل لا تلاقى لوما من المجتمع الدولى إ باللسان بينما حق الاعتراض «الفيتو» جاهز لمساندة إسرائيل فى مجلد الأمن إذا لاح لأحد أن ينزل بها عقابا من أى لون.

والمثال الثانى هو جنوب أفريقيا حيث يرزح حوالى ثلاثين مليونا من السود تحت نظام لا إنسانى يقترب من العبودية وهو العزل العنصرى وإذا كان هذا النظام قد ألغى قانونا فإنه فى الواقع ما يزال الشعب الأسو يرزح تحت أثقال أعتى صور الظلم الاقتصادى والاجتماعى.

والواقع أن مصير العزل العنصرى لا ينعزل عن مسار التحولات العمية الجارية فى الساحة الدولية. ولا ننكر أهمية ما اتخذ من خطوات إيجابيو نحو القضاء على العزل العنصرى ولكن من السذاجة أن نتعجل فى الحكم.

صحيح أنه مع إلغاء قوانين العزل العنصرى يفقد هذا النظام شرعيت وصحيح أنه شرعت بدايات دستورية تعطى السود حق التصويت، ولكر العزل العنصرى سيبقى إلى أمد طويل فى الواقع المحسوس فى صور تمايز عنصرى ويبقى أيضا فى صورة تمايز فى كافة نواحى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا حيث تغيب الفرصة المتكافئة تماما. ومن ثم فإن م يقال عن الانتقال إلى الديموقراطية مغالطة هدفها التهدئة داخلي وخارجيا.

والواقع أن أخطر ما يمكن أن يحدث فى الآونة الراهنة أن نتصور أن
زمة فى جنوب أفريقيا قد حلت أو فى الطريق إلى الحل بينما الواقع
جنوب أفريقيا قد خرجت من قاعة المحكمة بحكم براءة حتى قبل أن
م المحاكمة وذلك كأثر للتخطيط الدقيق المنسق الذى تقوم به دول الغرب
ع جنوب أفريقيا مع الاستعانة بوسائط الإعلام الفادحة النفوذ بشكل
كى محكم.

والخشية دائما من عودة الاضطرابات وسفك الدماء والمصادمات فمن
حية يشن المتطرفون البيض هجمات إرهابية تخل بالأمن والسلام
لاجتماعى بقصد تفويت فرص المصالحة لكن الأخطر من ذلك هو
صادمات بين السود أنفسهم والتى تذكيها أيدٍ خفية تنتمى إلى السلطة
بيضاء والمنظمات البيضاء بل إن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن رجال
شرطة أنفسهم يشجعون هذه المصادمات. ومع الأسف فمازلنا بعيدا عن
ستور جديد قائم على المساواة والعدالة. ولا يكفى حبر على ورق فإن أى
غير حقيقى يعتمد على تطبيق هذه النصوص تطبيقا كاملا. وعلى أية
حال فإنه لا مناص من إقامة الآلية الدستورية القانونية التى تؤدى وتعد
حدوث التغيير فى المستقبل القريب.

وتبدو لنا فى الأفق غمامة أو غمة جديدة لحقوق الإنسان تضاف إلى
ما سبق وهى ما أصبح يدعى «بحق التدخل». إن حق التدخل -
الذى-مع الأسف - يتحول تدريجيا إلى واجب التدخل - مفهوم بدأ
كثر تداوله فى الآونة الأخيرة فى المحافل الدولية. والتدخل فى الشئون
لداخلية للدول قد يبيحه ميثاق الأمم المتحدة أحيانا أو تنص عليه

المعاهدات بين الدول. وفيما عدا الحالات التى تؤكد شرعية التدخل فى مبدأ السيادة مقدس لا يمس. ومع ذلك فباسم حقوق الإنسان وباسم الإنسانية ينادى البعض بمشروعية التدخل بحجة أن العالم لا يجب أن يبقى متفرجا إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان حتى لو وقعت على أرض دولة ذات سيادة وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يوحى بهذا المعنى، لا شك فى أنه يفتح الباب لسوء الاستخدام ويفتح الطريق واسعا للازدواجية المعيارية والتذرع بحقوق الإنسان للعدوان على الآخرين وتحقيق المصالح الذاتية.

وإذا صح أن الدول الكبرى تتدخل فى الشئون الداخلية لغيرها مدفوعة حقا بالرغبة فى حماية حقوق الإنسان فلماذا تركت دولة مثل جنوب أفريقيا تنتهك حقوق الإنسان غير الأبيض لعشرات السنين مكتفية بالاستنكار والأسف أو العقوبات غير المحكمة تُوقعُها كارهة على جنوب أفريقيا. وإذا صح باسم حقوق الإنسان أن يتحدث البعض الآن عن أن مبدأ السيادة يتعين النظر إليه بصورة أكثر مرونة، ألم يخضع الفلسطينيون أكثر من أربعين عاما لوحشية الاحتلال والتفرقة العنصرية والدينية دون أن يسمع أحد عن الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لإسرائيل لوضع الأمور فى نصابها؟ أى مرونة هذه التى تسمح لدولة – بناء على تفسيرها الخاص للشرعية الدولية – أن تنتهك سيادة دولة أخرى بحجة وضع الأمور فى نصابها؟ فى ظل القوة الغاشمة وغطرسة التفوق والعبث بالمعايير نفاقا وخداعا واستسلام الضعفاء، أين الإنسان؟ وهل تقوم لحقوق الإنسان قائمة؟ بل هل عاد العالم فى حاجة إلى حروفها الباهتة؟

(٣)

أيــن نحــن ؟

يستحيل أن نتبين ملامح موقعنا فى هذا العصر بغير التعرض للثورة التى قامت فى مصر فى منتصف القرن، ثورة يوليو ١٩٥٢.

والثورة فى المجتمع البشرى ظاهرة وظيفية تؤدى مهمة التطوير الاجتماعى عندما يتعذر حدوث هذا التطوير هادئا وصحيا بسبب ضغوط تحكم المجتمع وتتحكم فيه وتحبسه عن النمو وعندئذ تكون الثورة – عنفا أو سلما – هى رد الفعل الحاد لتعويض الكبت والإعاقة.

وغنى عن البيان أننا نعنى الثورات الصادقة لا حركات الانقلاب والمغامرة. وتكون الثورة صادقة عندما تقوى المجتمع فى الشعور بالمسئولية نحوه ونحو أوضاعه القائمة بل فى ركوب الصعب لكشف متناقضاته وتعريتها وعندما يفقد سواد الشعب شعوره بالانتماء والرضاء وعندما نحس بأن القوانين أشكال وأغلال مجردة من الشرعية. وعندما يعيش الشعب ميراثا سائغا للإقطاع أو شبه الإقطاع وقيمه ومعتقداته.

وفى منتصف القرن العشرين حيث العالم ينطلق فى طريق التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية فلا غرابة أن يئن المجتمع ويموج بالرفض وكان لابد من ثورة تحرره من رباط الساقية التى تدور به

فى فلك محدود لا يرنـو إلى أبعد منـه، ثـورة تكفـل الحقـوق الاقتصاديـ والاجتماعية الأساسية للكافة وتفتح أمام الجميع طريق التقدم والتفوق.

وقد كان ثمن هذا التحول الاجتماعى والاقتصـادى فادحًا بمـا حـدث على أيدى البعض من عدوان على الحقـوق الشـخصية والمدنيـة واسـتهانة بالديموقراطية والحقوق السياسية وتخبـط فـى العلاقـات الخارجيـة وهـى أخطاء وخطايا لا تغتفر.

صحيح أن من حق الثورات العظيمة أن تعطـى سـلطة مطلقـة لتحقيـق أهدافها دون أن ننسى أن هذه السلطة المبالغ فيـها تسـتمد شـرعيتها مـن أنها إجراء مرحلى لتثبيت أقدامـها لا اسـتمراء للقـوة، لأن المجتمـع أى مجتمع مـهما كـانت حاجتـه إلى التغيـير لا يطيـق أن تحكمـه إجـراءات استثنائية إلى ما لا نهاية فإن الاستقرار القانونى على أى مضمون هـو فـى ذاته قيمة اجتماعية أساسية.

وعلى أية حال فإن أية ثورة فى أشد الحاجـة إلى مرحلـة للامتصـاص الثورى تمكن لمبادئها وإنجازاتها أن تصل إلى جذور المجتمع وتسرى فـى كيانه ومع ذلك قد يحدث لأية ثورة أن تنفذ طاقـات الانفجـار فيـها دون أن تصل إلى برهـا الهـادئ لا بخطـأ منـها ولكـن بفعـل الجـهود اليائسـة للمصالح التى أطاحت بها الثورة والتـى تقـاوم بـلا هـوادة وصـول الركـب الثورى إلى غايته. ويحـدث دائمـا أن تحـاول هـذه القـوى مقاومـة الثـورة بالنيل من القائمين بها والقائمين عليها على أسـاس أن النيـل مـن الثـوار

بذواتهم وأشخاصهم يعنى النيل من الثورة نفسها وهو حساب غير دقيق لأن القائمين بالثورة يذهبون كبشر ويضعفون كبشر ويخطئون كبشر وفى غمرة حماسهم ونشوتهم قد يرتكبون الفظائع والمظالم بل إن بعضهم ينقلبون على مبادئهم ويتنكرون لما جاءوا من أجله ولكن هذا شىء والثورة ذاتها - بما غيرت وطورت وأحدثت - شىء آخر يجب ألا تحاسب عليه فالثوار يذهبون أما الثورة فتبقى بل إن الثورات العظيمة لا تبقى حيث اندلعت فحسب بل تلهم ثورات أخرى فى غير الزمان وغير المكان.

ومن ثم فإن الثورة الصادقة أكبر من رجالها لأنهم فى الواقع أدواتها لا صناعها. وعندما يحكم للثورة يحكم لها بما حققت للمجتمع من حركة فى طريق التقدم الإنسانى وكفالة حقوق الإنسان لا بما وقع من هؤلاء الرجال من تجاوزات صغيرة أو آثام كبيرة، ومن ثم لم يكن من الدقة أو الحكمة فى شىء أن تكتب الثورة بأسماء أشخاص، الثورة تصبح لحظة قيامها ملكا للمجتمع. وعلى المجتمع - مالك الثورة - ألاّ يتوقف عن تنقية شجرة الثورة من الآفات والنباتات المتسلقة. أما أن نبدد مع الريح حصاد الثورة ونهيل التراب على جيل بأكمله فهذا هو الاندحار.

ويتساءل الكثيرون عما يحدث على مسرح المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة ويثور بهذا الشأن أحاديث كثيرة وجدل لا ينتهى مصحوبا بأحكام نهائية وبعضها شديدة الوطأة ويتسم بالمبالغة تصف المجتمع المصرى بأقذع الصفات وتذهب فى مجال المقارنة إلى النزول به إلى مستوى أقل المجتمعات شأنا.

وحتى لا نقع فى الابتذال فإننا لا نقترب من الموضوع بحثا عن مجتمع انقلب عاليه سافله كما يدعى البعض فإنه يبدو أحيانا أن الحاضر الملموس يستأثر بانفعالنا فننسى أن الماضى كان أيضا مدعاة للغضب والإثارة والانفعال وهى خطيئة فكرية معتادة إذ ينسب الناس بصفة عامة كل الصفات الحميدة والجميلة إلى الماضى ويصبون جام الغضب على ما هم فيه ولهذا فنحن لا نبحث عن مجتمع أصابه السقوط والانهيار وإنما نبحث عن تيارات أصبحت غالبة وبارزة وقيم متجددة ارتبطت بها اتجاهات سلوكية ملفتة للنظر.

وبادئ ذى بدء فإن السلوك الاجتماعى لا يكون عشوائيا أبدا بل إنه ينطلق من قاعدة من القيم السائدة والمتجددة، الايجابى منها والسلبى، ونحن نرى أن عشر سنوات أو عشرين سنة قد لا تكون كافية لبلورة أية اتجاهات مستتبة أو أنماط سلوكية مؤكدة لأنها فترة بسيطة جدا فى ترسيخ ملامح السلوك الاجتماعى لأى مجتمع ولكننا نود مع ذلك التعرف بمنتهى التحفظ على هذه الملامح لأنها تفيدنا فى سياستنا الاجتماعية وإدراكنا لحقائق المجتمع وتقودنا فى طريق التغيير الاجتماعى الإيجابى الذى تنشده.

ونستطيع القول بأن الستينات - إن صح التعبير - كانت تحت تأثير كوكب النفوذ والخشية من أصحاب النفوذ وطاعتهم ونفاقهم ولهذا كان للمنصب قيمة تعلو فوق كل القيم وخاصة إذا كان مما يزود صاحبه بالقدرة والقوة كالجيش والشرطة والحزب.

بينما عرفت السبعينات بداية نفوذ المال والثروة ولم يعد مايشغل الناس هو الحصول على السلطان عن طريق المنصب بقدر الحصول على الثروة عن أى طريق. وتأكد هذا التوجه الجديد فى الثمانينات وبداية التسعينات إذ تغلغل المال إلى جيوب النفوذ محاولا السيطرة عليها وشراء الذمم وتوجيه السياسات إلى مايخدم أهداف رأس المال وأصحاب المصالح الخاصة.

هكذا أصبح الثراء فضيلة وهدفا فوق كل الأهداف يستحق الوصول إليه بلا صبر وبلا عمل وبلا حدود، واستشرى الإنفاق السفيه ومن التكالب على الترف والسلع الكمالية والتفنن فى الاستهلاك وبالتالى فتحت أبواب جهنم ردا على هذه الموجة العاتية من جانب المحرومين سواء كان حرمانا مطلقا أو حرمانا نسبيا فلم يكن من المستغرب أن يحدث انسياق وراء موجة الإثراء بلا سبب بالجريمة والمخدرات والفساد أو أن يحدث رد فعل بصورة انسحابية من السياق الاجتماعى قد تأخذ مظهر الكفر بالمجتمع والاستغناء عنه.

لا نقول إن الثروة شىء معيب ولا ندعى أن الدولة هى الأقدر على الإنتاج والعمل ولكننا أصبحنا نرقص بين قيم متناقضة فبينما كان الثراء شيئا معيبا نخفيه فى الستينات إذا هو شرف وخيلاء وقيمة كبيرة فى الثمانينات وبينما كان عمل الدولة أو العمل من خلالها هو الطريق القويم فى الستينات إذ الصالح الشخصى يستوى على عرش الثمانينات، وفى هذا الخضم من التناقضات تشتد حاجتنا إلى التوازن، فالنفوذ لابد منه،

والحافز الخاص لابد منه، والقانون الذى يمثل توازن المصالح فى المجتمع لابد منه وفى عبارة قصيرة إن الحكم الذى يستطيع إحداث هذا التوازن دون أن يكتسحه تيار المال أو تتملكه شهوة القوة الغاشمة لابد أن يكون حكما قويا وبعبارة أخرى إن الحكومة القوية هى أول ما يحتاجه مجتمعنا المعاصر.

إذن فإن الاتجاهات السلوكية فى السنوات الأخيرة قد حكمتها الصراعات بين أنماط القيم فى الستينات وأنماط القيم فى السبعينات والثمانينات، وقد شارك فى تأكيد هذه السلوكيات بعض العوامل والملابسات التى ظهرت فى هذه السنوات أولها التضخم النقدى الذى حدث فى السبعينات وعلى الأخص منذ منتصفها بعد أن أعلن عن مسار اقتصادى جديد يسمى (بالانفتاح) وهو إذا كان انفتاحا من الداخل على الخارج وهو ما قصد أصلا بهذا التعبير، فإنه قد انتهى إلى أن يكون انفتاحا من الخارج على الداخل، بمعنى أنه قد فتح الأبواب على مصاريعها لاختراق المجتمع المصرى، وهكذا أصبح الانفتاح فلسفة كاملة، أو دفعة فى اتجاه واحد على جبهة عريضة شملت الاقتصاد كما شملت السياسة والثقافة وكل العناصر الاجتماعية بما يتصل بها من قيم.

وعلى مقربة من مصر توجد الدول المنتجة للبترول والتى وصلت - نتيجة حرب أكتوبر وارتفاع أسعار النفط - إلى درجات خيالية من الثراء وقد استطاعت القيم البترولية وغلبة المادة وإثارة غريزة الاقتناء أن تقتحم المجتمع المصرى لتزيد من الآثار المدمرة للتضخم واهتزاز القيم الأخلاقية نتيجة الغلاء الفاحش وإغراء أموال النفط وقد امتد هذا التهاوى القيمى

ليطلق العنان لثورة التطلعات نحو الإثراء بغير حدود وفتحت أبوابا لم يكن لنا بها عهد طرقها الكثيرون وانزوت القيمة التى تمجد العمل والجهد وتشيد بالصبر للوصول إلى شىء فأصبح من السهل أن تداس المبادئ المستتبة وأن يمضى الناس قفزا وخاصة الشباب الذين يتعجلون الوصول دون أن يدفعوا ثمنا من عمل أو عرق.

وعلا نجم الترفيه فى هذه الفترة واستقر له الأمر وأصبح هدفا فى ذاته. ومن الواضح أن المجتمعات العربية قد استهواها بريق انتقل إليها عن طريق أدوات الاتصال الحديثة ويكفى أن ننظر حولنا لنلاحظ الأثر العميق لهذه الأدوات وانتشارها الذريع وقد صادف مجتمعات مغلقة وكأنه طاقة سحرية يطلون منها على عالم آخر ساحر محرم. ولم يعد اللهو والترفيه مجرد إهدار للوقت يعطل العمل والإنتاج والدرس وإنما نشير إلى استغلال هذه الوسائل فى إثارة الغرائز والأثر المدمر على الصغار والشباب.

وقد لا يكون غريبا أن نجد بحذاء هذا الإغراق فى اللهو والترفيه هجمة كبرى للمخدرات على المجتمعات العربية والمجتمع المصرى وهى مجتمعات لا تستطيع أن تتحمل الثمن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى إذا توطن بها الداء. كما حدث فى الصين التى أغرقها الأفيون ولم تقم لها قائمة إلا بعد أن تخلصت من قبضة المستعمر.

ومصر كدولة مسئولة ذات وزن لا يمكن أن تترك فى سلام. وقد قذفت فى السنوات الأخيرة بالكثير من المتاعب والمنغصات وفى مقدمتها

الإرهاب وهجمة المخدرات البيضاء، والأغذية المشعة والمغشوشة وتجميع الأموال باسم الاستثمار الإسلامى وإيقاظ ما سمى بالفتنة الطائفية.

والواقع أن ما يسمى (الفتنة الطائفية) فى مصر هو اسم على غير مسمى فليس هناك مجال للقول بأن فى مصر طوائف عرقية أو أقليات من أى نوع بالمعنى الذى تنص عليه المادة ٢٧ من العهد الدولى لحقوق الإنسان.

هناك فعلا أقليات فى بعض الدول تشعر بذاتيتها وانفصالها تماما وقد تختار أن تبقى متحدة أو قد تبحث عن حكم أو إدارة ذاتية أو حتى عن الانفصال، وفى جميع هذه الحالات نجد أن الأقلية ذات ملامح خاصة من الناحية العنصرية أو اللغوية أو الثقافية بحيث يسهل تمييزها، وأنها عازمة على المحافظة على هذا التميز والخصوصية الثقافية بالسعى إلى المحافظة على تقاليدها ولغتها الخاصة بل وقد تشاركها الأغلبية هذا التصميم على عدم القبول بالاندماج والذوبان سعيا إلى إبقاء الأقلية فى إطارها المحدود.

وهذا شىء آخر غير حالة (التمايز الدينى) البسيط حيث يكون التمايز فحسب قائما على أساس دينى بلا تفرقة على أساس عنصرى أو عرقى أو لونى أو ثقافى أو لغوى حيث النسيج كله نسيج واحد والثقافة واحدة والتاريخ واحد. وهذا هو الوضع فى مصر حيث يرتبط التمايز الدينى بوقائع تاريخية وقعت لشعب واحد.يؤكد ذلك أنه من المستحيل - بالنظر - تمييز المصرى القبطى عن المسلم. وبالتالى فإذا لم يكن لدى أقلية عددية

تعيش فى مجتمع رغبة فى الانزواء والانغلاق على نفسها، فلا مجال لحديث عن (أقلية) بالمعنى الذى يعرفه القانون الدولى.

ليس معنى ذلك أن التمايز الدينى لا يستدعى مسئوليات ولا يعطى حقوقًا فى إطار الوحدة الوطنية فالمادة ٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية تنص على كفالة الحقوق للجميع دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الدين. إن اختلاف الدين يعطى بلا شك حقوقًا وخاصة للطوائف الأقل عددًا بتأكيد حقوق المواطنة الكاملة للجميع بما لا يجعل طائفة فى موقف أدنى قانونًا أو واقعًا وذلك فى إطار التسامح الدينى المتبادل والمساواة التامة فى ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وكفالة الفرصة المتكافئة. ومن أجل هذه الحالة صدر الإعلان العالمى عن الحرية الدينية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٨١/١١/٢٥ وهو إعلان مستقل عن إعلان الأقليات.

ولكن، من ناحية الواقع، قد يكون من الصعب - بالتشريع أو حتى بالعقاب - أن نحمل الناس فى علاقتهم وأعمالهم على الالتزام بقواعد التسامح واحترام الفرصة المتكافئة، فهو أمر يتعلق بمدى وعى المواطنين وإدراكهم للمصلحة الوطنية المشتركة وترفعهم عن التعصب والتحامل والبغضاء وسذاجة الانفعال والأفعال.

وأيًا كان الأمر فإن مصر دولة راسخة مسئولة يتعين إشغالها بالمنغصات وحرمانها من الاستقرار حتى لا تحصل على ما تستحقه من ثقل اقتصادى وسياسى إقليمى ودولى يسمح لها بالمزيد من القدرة على

المناورة والتأثير. ومن ثم فعلينا أن نحذر من محاولات نصب (سيرك دولى) لمصر عن طريق منظمات معروفة تهدف إلى تدويل قضية لا تقبل التدويل بطبيعتها.

ونصل إلى قضية التنمية، أصبحت الكلمة المفتاح فى عالمنا المعاصر، إلا أن التنمية ليست مجرد ارتفاع فى دخول الأفراد فى مجتمع حبته الطبيعة بثروات طبيعية بل ليست مجرد تنمية للثروة لم تخلق مجتمعا يكفل كرامة الإنسان وأمنه ويوفر له حقوقه.

والتنمية لا تأتى عشوائيا بل بسياسة واعية وهادفة والسياسة هى قمة التكنولوجيا بمعنى أن رسم السياسات ليس إلا إحاطة وإفادة بالحقائق العلمية والمعرفية عموما للبناء عليها، يصدق ذلك على أى مستوى يحتاج إلى سياسة ومن ثم ينطبق على سياسة الدولة التى تهتدى فى إدارة المجتمع فوق ذلك بآفاق فكرية سواء كانت أيديولوجيات أو إطارات أو أى شيء آخر ولكنها على أية حال تكنولوجيا قائمة على موقف عقلى منظم بما يعنى استخدام كل المعطيات المعتمدة لإحداث موقف أفضل.

وبغير التفات إلى الشعارات واللافتات فإنه يمكن إيجاز هدف سياسة المجتمع فى كل مكان وفى هذا الزمان بالذات فى تحقيق أعلى إنتاج وإنتاجية بأقل قدر من الفساد ومع أعظم كفالة لحقوق الإنسان.

لقد أصبح بديهيا أن يقال إن التنمية تعتمد - قبل رأس المال والتكنولوجيا والطاقة - على نوعية الإنسان وتربيته وإعداده لهذه المهمة. ولابد هنا من التعرض أولاً لمقولة تسمعها دائما من كل مهتم بشئون

المجتمع وهى إلقاء العبء الرئيسى أو اللوم على الأسرة. واعتقادى أنه من الخطأ تحميل الأسرة كل المسئولية واتهامها بالتقصير الذى أدى إلى ما يعانيه المجتمع من انحرافات. والواقع أن الأسرة انعكاس لما حدث بالمجتمع من تحولات وليس المجتمع ضحيتها كما يرى البعض.

والواقع أن الأسرة عموما قد تحولت من منظمة قوية قاهرة ذات سلطان إلى مجرد خلية مقهورة من خلايا المجتمع. فقد انكمشت الأسرة - من أسرة ممتدة تشمل الأصول والفروع والعصبة والأرحام والأزواج يدينون بالولاء والطاعة لكبار العائلة - إلى أسرة نووية كما نراه اليوم واختفت القيم التى كانت تعطى لكبار العائلة سلطة القرار وأطاحت بها رياح التغيير.واشتد ضعف الأسرة فوق ذلك كنتيجة لتهافت فكرة السلطة فى المجتمع والتى أخذت تتراجع فى ضوء الأفكار والفلسفات الحديثة فالديموقراطية حررت الجماهير من أسر الأفكار المطلقة والولاء للملك أو شيخ القبيلة أو الرئيس أيا كان وأفكار التحرر الاقتصادى ضاعفت من الشعور بضرورة الانطلاق فى حرية لتحقيق الذات وتنميتها وساعدت قيم الصناعة على تدعيم هذه الاستقلالية والمغامرة بدل الاستكانة التى صاحبت الاقتصاد الزراعى.

وساير هذا التفكير الفلسفى أوضاع جديدة ترتبت على الشعور بالاستقلال بدأت بخروج المرأة إلى العمل وسوف يتلوها بلا شك خروج الأولاد إلى العمل أو من كنف الأسرة فى سن مبكرة رفضا لإعالتهم من

الأسرة وحبا فى اكتشاف الجديد والانطلاق ورغبة فى الحصول مبكرًا على الاستقلال المادى الذى يهيىء لهم التحرر من أى أثر لسلطان الأسرة.

اليوم أصبحت جوانب الحياة سواء كانت تعليما أو لهوا تحدث فى ظل مناخ لا يعنى بالسلطة كثيرا ولا يعتبر الطاعة من الفضائل بل قد يعتبرها علامة ضعف بينما أصبح العصيان علامة شجاعة وجرأة وحرية وعصرية وهو كما قدمنا أثر من آثار تنامى الشعور بالفردية وهو أمر واضح فى رفاق اللعب أو النادى أو المدرسة كما أنه واضح فيما أصاب صورة المدرس من ضعف وعجز.

وبالإضافة إلى كل ذلك فقد دخلت فى الصورة عناصر أخرى فى التنشئة الاجتماعية لم تكن موجودة، وإذا كانت الإذاعة هى البادئة فقد أصبحت الآن أخف أنواع وسائل الاتصال العامة بظهور (التليفزيون) الذى فتح آفاق االعالم أمام المشاهدين ثم (الفيديو) والأقمار الصناعية بكل ما أحدثته من هزة فى مجالات التنشئة ابتداء من الالتصاق الدائم بما يبث إلى التعرض إلى أفلام تكرس الفزع والدماء والوحشية بالإضافة إلى الأفلام المخلة بالحياء والمنتشرة بين الصغار فى سن مبكرة.

وهكذا تبين لنا أن الأسرة وإن ظلت هى النواة الاجتماعية إلا أنها لم تعد المحور الوحيد للتنشئة إذ هبت عليها التحولات الاقتصادية والاجتماعية قوية عاصفة تحملها وسائل المواصلات السريعة وانفتاح العالم بوسائل الاتصال المختلفة فلم يعد هناك مجال للتدرج فى امتصاص القيم الجديدة ولم يعد فى استطاعة الأسرة أن تقاوم أعاصير التغير الاجتماعى

ضطرت إلى الخضوع لضغط القيم الجديدة سواء فى الجوانب المادية
الملبس والتصرفات الشخصية أو فى الجوانب المعنوية وأنواع السلوك.
صحيح أن بعض المجتمعات تحاول أن تقاوم هذه الأعاصير بالمحافظة
ا تسميه الأصالة ولكنها تدفع ثمنا باهظا فى هذا الصراع الذى يدور فى
عاق الناس بين قداسة القديم وجاذبية الجديد.

ومن الحكمة المؤكدة – فى إطار نظرة مستقبلية واعية – التمسك بالقيم
سائدة والدفاع عنها حتى يحدث التطور بصورة صحية وغير مفاجئة
حتى لا يعانى المجتمع مع الصراع صرعا قيميا، والواقع أنه ليس إلا
ى المجتمعات الراكدة نجد استقرارا تاما للقيم وبالتالى فإن المجتمعات
نى تنمو وتتقدم لابد أن تعرف الصراع القيمى بين قيم تخدم أوضاعا
ئمة وقيم تريد أن تتوافق مع الأوضاع الجديدة.

ومن ثم فلا مناص من أن يكون خط الدفاع عن الأسرة هو المجتمع
سه بما يموج به من تيارات وتحولات بمرافقه المختلفة ومراكز التأثير
ه وقوى التنشئة من تعليم وترفيه ووسائل اتصال.

وعلى أية حال فإن أية محاولة للتنمية محكوم عليها بالفشل ما لم
اع تنمية المادة البشرية.

ومدخل التنمية البشرية هو التنظيم السياسى، والتاريخ يشهد بأن
ول المتقدمة اقتصاديا بدأت بنظام سياسى، أو بالسعى إلى نظام حكم
عدد موازين القوى ثم بدأت تنتج وتصنع، ونتحفظ هنا بالقول بأنه إذا
م المجتمع على أساس قهرى استعبادى فقد يمكن إحداث إنتاج قائم

على السخرة أو ما يشابهها، ولكن هنا يفقد الإنسان أكثر مما يكسب فضلا عن أن المكاسب تكون دائما مهددة بالزوال عندما يتم التحرر من القهر.

والواقع أن الشعور العام بالثقة فى نظام الحكم هو الباب العريض لكل إصلاح اجتماعى واقتصادى بمعنى أن وجود نظام يشعر معه الفرد بأ إرادته شريكة ولو بقدر ضئيل فى الإدارة العامة هو الأساس لأية حرك تنمية يشارك الشعب بكل قوته فى تطبيقها وإنجاحها. ولا ننسى أنه مر بين مقومات العمل الإنمائى استخدام الطاقة إلا أنها هنا هى الطاق الشعبية ومواقفها الإيجابية وهى لا تقل أهمية عن الطاقة الكهربائي أو النووية فإذا وجدت هذه الطاقة المتولدة من ثقة الشعب الذى يتمت بالحرية والمشاركة الحقيقية فى شئون بلاده فإنها الفارق بين النجا والفشل والتقدم والتخلف علما بأن التنظيم السياسى لا يعمل فى فرا ومن العبث أن نتوقع تنظيما سياسيا أفضل من المواطنين أنفسهم ومد وعيهم وتمتعهم بحقوقهم فإذا لم يكن هذا الوعى قائما فإن أى تنظي حزبى أو جماهيرى على الإطلاق سوف يهبط مستواه إلى مستوى ه الوعى القاصر وهو ما يفسر أن الشعوب المتخلفة تجد صعوبة فى تبن سياسة واضحة وبرامج ناجحة للتنمية والنهضة. إن أبرز خصائص هذ الشعوب اعتيادها الشمولية فى الحكم، والانصياع الأعمى لحاكم ملكا كا أو كاهنا أو زعيما، وأن الإرادة الشعبية تكون ضعيفة جدا مستسلمه متواكلة فى انتظار الكلمة التى تصدر منه وحتى إن كانت الكلمة جيد فإن النص الجيد لا يعنى الأداء الجيد.

وإلى جانب العنصر السياسي للتنمية هناك العنصر الثقافي لفكرى. إن التكيف لا غنى عنه فى عملية التقدم الإنسانى ونحن نشهد فى العصر الحديث تغيرات معرفية وعلمية وتكنولوجية ضخمة وسريعة الإيقاع والتحدى الحقيقى أمام الإنسان المعاصر ليس المذاهب بقدر حقول المعلومات التى تتضاعف بصورة مذهلة كيف يتكيف الإنسان مع هذه المتغيرات وآثار هذه الكشوف التى تدعها العقل البشرى.

وللتكيف ثمن وتضحيات بالكثير من الأنماط الفكرية والتراثية ولا مفر ن دفع هذا الصداق. والبعض يريدون خيرات التقدم وثمرات المجتمع صناعى خالصة. والبعض يريد الخشية على الدين، علما بأن مجتمعات هضة مع تمسكها بما تعتز به لم تجعل القديم يعوقها عن الجديد ستطاعت بالتكيف أن تحقق التقدم دون مساس بجوهر الدين أو الإيمان القيم الخلقية. إن الانزعاج فى واقع الأمر ليس له ما يبرره ونتيجته رمان المجتمع من أن يعيش بشخصية متوازنة ملائمة للتطور الحتمى لمنشود وتجنب التمزق الاجتماعى والقيمى وذيوع الرياء والنفاق جتماعى، نقول هذا دون أن ننكر ما للثقافة الاجتماعية المعاصرة من تالب وأدواء إلا أنه لا مناص من دفع ضريبة التقدم فهذا العصر هو عصر ذكاء وتوسيع المدارك وشحذ المواهب والخبرات ولا يجب أن يقف إزاء لك عائق لأن البديل ليس إلا ممارسة حق التخلف إن كان حقا والسقوط ى الغيبوبة.

بعد التنظيم السياسى الذى يطلق طاقات المواطنين والقدرة الثقافية على متابعة عملية التنمية مع التكيف مع كل تطور جديد نأتى إلى الجانب المادى للتنمية وهو الإنتاج وأسلوب الإنتاج. وبطبيعة الحال فإن العمليات كلها قائمة على عنصر العمل الذى تنبثق منه كل مقومات التقدم فالإنسان إما أن يأكل من عرقه أو يأكل من لحمه، بل تنبع منه كل الفضائل الإنسانية فليس هناك إنسانية بلا عمل.

والعمل ليس خبط عشواء ولامحض مشقة بل إنه العمل الذكى الذى يسعى إلى الحصول على أقصى حصيلة له باستخدام وتطوير كل وسائله ووسائطه وبعبارة أخرى العمل الذى يعرف كيف يستقل مركبات التكنولوجيا.

وتثور هنا القضية الكبرى وهى قضية ما يسمى بالقطاع العام والقطاع الخاص أو اقتصاد المشروع الحر من ناحية والاقتصاد المركزى المخطط من ناحية أخرى وأول ما يقال فى هذا الصدد أن المسألة لا تبدأ بذلك ولكنها أولا وقبل كل شىء إطار ملائم للعملية الإنتاجية سياسى واجتماعيا لا ينكر الحقوق الأساسية للإنسان أو نزعاته البشرية التى تحتم أن يتحرك الإنسان باختياره ولصالحه.

والواقع أن التخطيط المركزى يعكس مع الأسف فى نهاية الأمر الحوافز الخاصة لدى الموظفين المسئولين مما يباعد بين النظرية والتطبيق إذ يصعب وجود الدولة القوية التى تدار بجماعة من الموظفين ذو

الصلابة والنزاهة لكى يصبح التخطيط المركزى مؤديا للغرض منه، ومن ناحية أخرى فإن الإنتاج الكفء يحتاج دائما إلى التكنولوجيا الجديدة المتجددة، والمال الخاص وحده - بما يحدوه من نزعة الكسب وفى إطار المنافسة - هو الذى يحرص على هذه التكنولوجيا المتجددة ويسعى إليها.

ومع الأسف فإن المشروع الحر أو الخاص هو الآخر ليس منزهًا عن الخطأ أو الخطيئة أو الجريمة، وقد رأينا موجة توظيف الأموال لدى أفراد استطاعوا باسم الاستثمار الحر والشعارات العالية أن يجمعوا الملايين الطائلة وأن يسيئوا إدارتها فى غير شعور بالمسئولية مما هز الاقتصاد المصرى هزة عنيفة.

المسألة أولا ليست أفضلية القطاع العام أو القطاع الخاص بقدر ما هى أن يقوم أيهما على أسس تكفل ألا يحدث تجاوز أو سقوط كامل للنظام لغياب عناصره التى تحكمه وتحقق التوازن الضرورى لعمله بصورة كاملة. ففى المشروع الحر لابد من وجود القانونية التى تسندها قوة الدولة وديموقراطيتها إذ لا سبيل لكى تتحقق المنافسة النزيهة بين المشروعات إلا للاحتكام إلى القانون حيث يكون الجميع أمامه سواء ولا يتصور وجود نظام قانونى قضائى سليم إلا فى إطار ديمقراطى وإلا كان القانون مجرد ستار لتحقيق الإرادات الحاكمة. وبناء على ذلك فإن المناداة بالمشروع الحر حيث لا يقوم حكم ديموقراطى هو مجرد إطلاق العنان للمصالح الخاصة وإخضاع الضعفاء لأصحاب رؤوس الأموال وحدوث تحالف بين السلطة ورأس المال حيث تكون النتيجة هى الفاشية.

وعلى الجانب الآخر فإنه فى نظام الاقتصاد المخطط فلابد من مراعاة ذلك الخيط الدقيق بين الدولة كصاحب عمل أى رأسمالية الدولة وقيام النشاط الاقتصادى عن طريق القطاع العام على أساس أنه مملوك للشعب. فقد تبين من التجربة أن القطاع العام يتحول تدريجيا من ملكية الشعب إلى قطاع خاص للدولة أو القائمين عليه من الموظفين الذين يعملون باسم الدولة فيشيع الفساد والاستغلال والصفقات المريبة داخل القطاع أو بين القطاعين العام والخاص.

وقد أثبتت التجربة أنه لا بديل عن توظيف الحافز الشخصى من أجل إنتاج أفضل هذا من ناحية المبدأ ولكن المشكلة أن الانتقال السريع إلى المشروع الفردى كنظام يستغرق الكثير من الوقت حتى يحقق نتائجه الطبيعية وحتى يتم هذا تظهر نتائج المشروع الفردى فى صورة فروق اقتصادية كبيرة وظواهر ثراء فاحش قد يفسر على أنه استغلال فضلا عن أن هذه الظروف تطحن الطبقات الضعيفة اقتصاديا فلا يستطيع عامة الناس أن يتحملوا هذه الفترة كما حدث تاريخيا فى الدول الرأسمالية التى بدأت فيها الرأسمالية كضرورة إنتاجية ثم اضطرت إلى أن تدخل عليها صورًا مختلفة من التخفيف والضمانات التى تحقق المزيد من العدل الاجتماعى ومن ثم فمن المستحيل أن ننظر إلى الرأسمالية اليوم بصورتها الأصلية ولابد أن تكون هناك صيغة مثلى تحقق فى وقت واحد الوظيفة الإنتاجية لرأس المال وأقصى درجة من العدل الاجتماعى.

كما يجب أن نفهم أن تشجيع المشروع الفردى أو القطاع الخاص لا يعنى المطالبة أو القبول بحكومة ضعيفة بل بالعكس فإنه عندما تطلق

العنان للحافز الشخصى وصراع الإرادات الاقتصادية الفردية فلابد أن يكون إلى جانبها سلطة مركزية قوية وإلا تحولت الساحة الاقتصادية إلى غابة وتحولت الحكومة إلى ألعوبة وتحول الاقتصاد إلى وحش مفترس يسعى - باسم السعى إلى الربح - إلى نهش حقوق الآخرين وتكديس الأموال ونشوء الاحتكارات وينسى فى سبيل ذلك الهدف الأول من قيام المشروع الخاص وهو هدف الإنتاج الأفضل والأوفر. وبالتالى فإن أى نظام اقتصادى لابد أن يقوم على احترام حريات المواطنين ولابد أن يقوم فى الوقت نفسه على المحافظة على هيبة الدولة وقدرتها على المحاسبة على الأخطاء وتحقيق توازن المصالح على الساحتين السياسية والاقتصادية.

وفى ضوء ما تقدم نتساءل أين نحن كأمة عربية وكمصر وهى جزء لا يتجزأ من هذه الأمة؟ هل حدثت فعلا تنمية قومية عربية؟

يقينا حدث نمو فى العمران والمدن والمرافق والخدمات وكيف لا يحدث هذا وقد تدفق على المنطقة شلال من الثروة لم تكن تتخيله. إن المأساة أن ما حدث من تنمية اقتصر على الماديات ولم يكد يؤثر فى الشخصية العربية وتكيفها مع هذه الماديات الجديدة ومن المؤسف أيضا رغم توفر كل العناصر المادية للتنمية من الطاقة ورأس المال والثروات الطبيعية والتكنولوجيا المستوردة والاستعانة بالعلم والبحوث ورغم كل ذلك لم تحدث التنمية المرجوة التى تتناسب مع هذه الإمكانيات. لقد ظنت الشعوب العربية أنه بوجود عناصر التنمية المحسوسة تحدث التنمية تلقائيا بغير اتجاه الإرادة إلى ذلك وبغير إدراك للثمن الذى يجب دفعه

وهو قبول التغير الاجتماعى. كان هناك دائما مقاومة للتغير الاجتماعى المصاحب للتنمية وعجز عن إدراك أن التنمية حركة إلى الأمام وأنه حتى الطفل ينمو على حساب براءته وأن الجانب المعرفى للإنسان تغير دائما مع كل تطور اقتصادى ومعه بالضرورة بعض التحولات القيمية ولكن الإنسان العربى أراد أن يحتفظ بوجدانه القديم وانفعالاته بذاتها فى عالم ثورة المعرفة.

كما نسينا أن التنمية يصنعها الإنسان للإنسان ومن ثم لابد أن تكون فى إطار احترام الإنسان وحقوقه وعند ذلك فحسب سوف يسعى بكل طاقاته إلى رفع مستوى حياته ونوعيتها.

بل لم يعد الوطن العربى يدرك - مجرد إدراك - ما يحاك ضده من مؤامرات وما يراد به من هزيمة ولم تدركه الحكمة أبدا ولم يدرك الأبعاد السياسية للتنمية سواء كانت سياسية دولية أو سياسية قومية فانغمس فى العداوة وإضرام الضغائن بين الأشقاء وسقط فى حبائل حركات التعصب الدينى التى تنادى بالعودة قرونا والانسحاب من الدنيا باسم الدين والمستفيد الأول من ذلك بطبيعة الحال هو من لا يريد لهذه الطاقة العربية أن تتهذب وأن تتعلم وأن تدخل السباق، حتى الدين وهو بطبيعته طاقة إيجابية يراد به أن يكون شحنة سالبة ويعلم الغرب قبل غيره أن هذا الدين قد اخترق صفوفهم واستقر فى أراضيهم وفتح عوالمهم من الصين إلى الأندلس هذا الدين الذى يمثل القوة يراد به تحت شعارات باطلة من الأصالة أو الأصولية أن يتحول إلى انكماش وانسحاب وطقوس وبلبلة فكرية وانقسامات بين الفرق لا نهاية لها.

والعلم أيضا له المتاجرون به والمتشدقون بمصطلحات التنمية الغربية وعبارات تتداولها تقارير الأمم المتحدة وغيرها لا تكاد تمس الواقع الأليم لعامة الناس أما ما نالوه من علم وتكنولوجيا فإنه مع الأسف لم يوضع فى خدمة تحرك جرئ للتنمية فالعلم استعرناه والتكنولوجيا اشتريناها فلم يصلح هذا الوقود لتحريك عجلة التنمية ونظرا للتشتت الثقافى الذى ورثناه عن الاستعمار وضعنا كل ثقتنا فى النموذج الغربى دون أن نتوصل إلى النموذج الإنمائى الأكثر ملاءمة لأوضاعنا ولعله لم يكن لدينا نموذج على الإطلاق أو كان اهتزاز دائم وغموض فى أى نموذج نسعى به إلى التنمية حتى عندما تقدم العلم الاجتماعى ليقوم بدوره فى عملية التنمية وجد أنه سلعة رائجة وخضع لسلطان رأس المال وهكذا ظهرت مليشيات وكتائب للبحث يرتعون فى الآفاق ويدعون إلى ندوات شائقة وينشرون أوراقا مزوقة بينما جماهير الشعب العربية لا تدرى ما يحدث أو يبحث وظل العلم بمعزل عن حياة الناس لم يترسب فى أعماقهم ولم يمس حياتهم من قريب أو بعيد وهكذا بقى الإنسان العربى يرسف فى أصفاد التخلف تحركه نفس النزعات وتكبله نفس الأفكار العاجزة عن التكيف مع أى منطق جديد كمنطق الصناعة أو منطق التكنولوجيا القديم منها والحديث.

ولم يكن الاقتناع بأهمية العلم الاجتماعى يحتاج إلى بيان أو إلحاح، ويكفى فيه النظر إلى مجتمعات أخرى واعية استطاعت أن تسخر هذا العلم ليس فى جهودها الإنمائية فحسب بل فى العمل التربوى والسياسى والدعائى والجهد الحربى والاستراتيجى والأمن القومى.

والعلم الاجتماعى ليس نهبا مشاعا، وتلك أولى القواعد الأخلاقية التى تحكمه. إن الانشغال بالمجتمع فى ولاء وانتماء هو وحده الطريق إلى العلم بالمجتمع. والبحث الاجتماعى له قلب يخفق بحب الناس ينبع من الإحساس بالناس وإدراك حاجات الناس وينتهى إلى قضاء حاجات الناس وبصيغة أخرى، البحث الاجتماعى ليس حرفة خالصة نحترفها ولكنه أولا مسئولية أخلاقية يحاسب عليها الباحثون.

ولما كان لبلادنا تاريخ مقيت مع النفوذ الأجنبى كان فرضا علينا أن نعمل على تأصيل فكرنا الاجتماعى وتكييفه مع البيئة والتاريخ، وأن نتخلص من المراهقة العلمية البلهاء التى تقود إلى التبعية المريضة.

نحن لا نذهب إلى حد القول بأن فى العلم شرقًا وغربًا ولكن التراث والإلهام والآلام ليست شيئا واحدا فى كل مكان. وسوف يتبين فى هذا الضوء أننا استعرنا من الغير من الأساليب والمبادئ ما لا يليق بنا أو يلائمنا أو يصاحبنا فى مسيرتنا.

العلم الاجتماعى ليس منهجا علميا فحسب بل أولا وقبل كل شىء منهج أخلاقى والعلم الاجتماعى لا قوام له بغير حرية البحث العلمى لأنها محور وجوده وعدمه. وإذا بدأنا فى التعرض لهذه الحرية فلا نهاية للحدود والقيود التى ترد عليها، وحرية العلم لا تعنى فحسب تحرير العلماء والباحثين من القيود والتوجهات بالنسبة لموضوعات معينة أو نظريات معينة بل تعنى أبعد من هذا الشح فى الإنفاق على البحث

العلمى، أو توجيه التمويل الأسخى إلى نـواح معينـة دون الأخـرى يعنـى التحكم فـى الحريـة العلميـة. وإغـلاق الأبـواب دون نشـر وإذاعـة نتـائج البحوث كان يعد دائما من قبيـل الحـد مـن حريـة العلـم. والتقصـير فـى رعاية الباحثين يشيع جـوا مـن الإحبـاط عندهـم يختنـق الإبـداع ويـهبط وتتلاشى الرؤى العلمية الصادقة.

وإذا كنا لانعتقد أن العلم وحده قادر على أن يُوجِـدَ حلـولا لمشـاكلنا أويكتشف فى كل يوم قانونا للمجتمع فإن سلاح العلم الاجتمـاعى يتعـين أن يكون بين أسلحتنا ونحن نخوض معركة اجتماعية وحضارية خطـيرة. على أن نحذر من المبالغة فى محاولة (ضبط) العلم الاجتمـاعى وإخضاعـه للعمليات الرياضية المدققة. فهى وإن أحدثت للبـاحث شـعور الرضـا عـن نفسه فإنها لا تفيد المجتمع كثيرا وهو يتحرك وينشط وتتغير به الظواهـر دون انتظار للمنمنات العلمية. إننا فى أشد الحاجة إلى المسوح الاجتماعية الشاملة التى تزودنا بالمعرفة الدقيقة بالواقع وعلـى أساسـها يتـم تخطيـط اجتماعى. وفوق كـل ذلك نحـن فـى شـدة الحاجـة إلى اتخـاذ الأسـلوب العلمى القائم على المنطق والمنهج فى مجابهة كل مشكلة ورسم أى سياسة اجتماعية.

لننظر فى أعمدة المجتمع لندرك ما حققنـا مـن فشـل فـى تنميـة هـذا المجتمع. يتمثل ذلك فى حيرة الشباب وخمولـه ويأسـه وانحرافاتـه فـى عصر سـريع الإيقاع غزير التطلعـات وفى المـرأة العربية التى ما كـادت تخطو خطوات فى طريـق المواطنـة حتـى عـادت إلى أسـرها بـل ارتضـت

بالقيد والسلاسل. الشباب أكثر حيرة وضياعًا مما كان، والمرأة أكثر عبودية مما كانت، بل الإنسان العربى عامة أصبح أقل وعيًا مما كان، أما وإن العملية الإنمائية العربية قد فشلت وإن الثورة البشرية التى لا غنى عن الاستثمار فيها قد أهمل إعدادها بل عادت مهددة بالتجمد والإهدار. ألا يستحق الأمر البحث عن المسئول عن هذه الهزيمة الحضارية.

إننا نعتقد أن نقطة البداية هى تحديد معوقات التنمية فى المنطقة العربية وفى هذا نتصارح ونتكاشف بلا حرج لكى نستطيع الإجابة عن سؤال خطير يمس مستقبلنا: لماذا لم نفلح رغم توفر عناصر هامة كانت كفيلة بإحداث التنمية رغم كل ما دخل خزائن الأمة العربية من مال ومشتريات من التكنولوجيا وما حصلت عليه من علم؟ لماذا لم تتحرك إلا قيد أنملة فى طريق التنمية؟

ولا داعى ونحن نجيب عن هذا السؤال إلى التمسك المذهبى فليس هناك مذهب دينى أو علمى يمسك وحده بالمفتاح السحرى للتنمية والشعوب العربية رزحت تحت مذاهب شتى من الاشتراكية إلى الثيوقراطية ومع ذلك لم تختلف تخلفا. لسنا نبحث عن مشجب لتبرير التخلف، ولعلنا نهتدى إلى استجماع أساس كل تنمية وهو إرادة التنمية على أسس واقعية راسخة ونهتدى إلى دعمها بكل الوسائل التربوية والإعلامية التى تقاوم الرواسب السلبية فى نفوسنا وتوجه أنظارنا إلى المستقبل.

الباب الرابع

مصـر الغـــد

مصر الغد

فى مارس ١٩٨٢ دعانى الرئيس محمد حسنى مبارك لمقابلته وكلفنى بأن أعد لحوار كبير عن مصر الغد وكان الرئيس قد دعا قبل ذلك إلى مؤتمر اقتصادى لوضع قواعد وأسس الاقتصاد القومى وكان من رأى الرئيس أنه لابد من عقد مؤتمر اجتماعى لأن الاقتصاد لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة اجتماعية صلبة ولأننا فى أشد الحاجة إلى تبين المقومات الاجتماعية إلى جانب المقومات الاقتصادية لضمان نوعية الحياة إلى جانب مستوى المعيشة واتقاء المشكلات الاجتماعية الجديدة ومن ثم نحتاج إلى نظرة علمية لاستشراف الغد برؤية مستقبلية وتحديد أهداف عامة يتجه إليها المجتمع فضلا عن أنه لا غنى - من أجل اقتصاد قوى - عن الارتباط بمشاعر المواطنين وكسب ثقتهم وإثارة رغبتهم فى بذل كل ما يملكون من طاقات.

وكان الرئيس يرى أن المقصود ليس مؤتمرا علميا بمعنى الكلمة وإن كان ضروريا أن يجرى العمل بأسلوب علمى، وإنما هى جلسة عائلية بين أبناء مصر فهم جمعيتها العمومية ولابد من هذه الجلسة العائلية فى هذه المرحلة الحرجة. وقد لاحظ الرئيس فى ذلك الوقت انتشار الروح العدمية والانهزامية وانصراف الجماهير عن متابعة العمل الوطنى فأصبح هم الناس الانصراف الكامل إلى مصالحهم الذاتية بينما يدور كلامهم فى دوائر مغلقة

ن الشكوى والسخط واليأس حيث لا يمكن لأى مجتمع يريد الحياة أن ستسلم لمشاعر اليأس وإن كان هناك أمل ضئيل فى الخروج من وضع سيئ فعلينا أن نضاعف هذا الأمل وأن نحاول القضاء على أية مبررات غذى هذه المشاعر السلبية.

ولهذا كان لابد من هذا الحوار القومى فى رأى الرئيس - لإعطاء فرص لمجتمع للخروج من هذه الدائرة من السخط والسلبية لأن البديل هو لاستسلام. والإنسان إذا قاوم الانهيار فلن ينهار وإذا رغب فى البناء فسوف يبنى ومن ثم فيجب أن نطارد هذا التفكير العدمى وأن نشجع رادة الشعب للخلاص، وهى السبيل الوحيد للاهتداء لنقطة البداية، وخطوة تتلوها خطوات.

كما كان واضحا فى ذلك الحين أن فكرة العنف قد بدأت تنتشر ولهذا كان من أهداف الحوار الرئيسية القضاء على لغة العنف لأن العنف فى حقيقته بديل عن الحوار المفتقد، أو رفض للحوار، أو الحوار بالقوة الغاشمة عندما يستحيل الحوار بالأساليب الديموقراطية. ولغة العنف التى انتشرت بين الشباب بالذات تنم عن جزع شديد يدفعه إلى فقد الثقة فى كل ما هو قائم. فإما أن يعتزل المجتمع ويقطع صلاته به وإما أن يعتدى على المجتمع ولهذا كان الرئيس يرى أن حوار «مصر الغد» هو البديل عن استمرار التراشق بلغة العنف إذ يفتح باب الحوار أمام جميع المصريين لا فرق بين من يحتلون المقاعد الأمامية ومن يقفون على الأبواب وكلنا مواطنون مصريون نملك أسهما فى هذا الوطن وسواء كنا داخل مصر أو خارجها حيث لاذ بعض المواطنين بالهجرة هربا أو يأسا.

وكان من رأى الرئيس أننا نعيش فى تراث ثورة يوليو، ومن خلال حكمة التجربة سوف نتبين ما التراث الذى يجب أن يستمر ويدعم وما يمكن التخلى عنه؟ وفى ذلك الوقت وبعد ثلاثين عاما من الثورة كان المجتمع فى حاجة إلى أن يلتقط أنفاسه وأن يتذكر أن ثورة يوليو قد تقدمت فى السن وأن المجتمع فى حاجة إلى تجديد طاقاته والبحث عن الاستقرار، فلا وجود لمجتمع يتحمل العيش فى ظل ثورة مستمرة ولعلنا تنبهنا إلى ذلك بفضل شباب هذا المجتمع. وقد تململوا فى السبعينات وسواء رضينا عنهم أم لم نرض، وسواء أصابوا أم أخطأوا، فقد تنبهنا إلى أن المجتمع فى حالة توعك شديد، وأن الإيقاع الاجتماعى قد أصابه بعض الاختلال.

وفى هذا الإطار يجيىء الحوار بعد هذه التجربة الثورية الطويلة بحثا عن المنطلقات الجديدة التى يتعين الأخذ بها، والإصغاء إلى هذا الشباب الغاضب على أوضاع لا تتفق مع تصوراته المثالية عن الحياة ومشاعره البريئة البعيدة عن المصالح الخاصة.

وكان الرئيس يتساءل ما الذى يجرى لمشاعر الوطنية التى نشأنا عليها والتى تختلف تماما عما أصبح عليه الحال من الانصراف الكامل إلى الذات؟ وما سر ظهور هذه الأمثال الجديدة والمفردات الجديدة فى لغتنا الدارجة والتى تمتلئ بالسخط واليأس واتهام كل شىء؟ ولعله من بين عيوبنا الاجتماعية كشعب عريق عرف بالصبر على المكاره أننا لا نتحلى بالصبر إذا ما لاحت بارقة أمل عند ذلك نتعجل الأمر ونتوقع أن يتحقق

على الفور بقوة السحر، وإذا بدأ العمل سرعان ما يدب القلق ويثور التساؤل لِمَ تأخر؟ إن المجتمع بالغ التعقيد يتعقد ببطء وتنفك عقده ببطء أيضا يتنافى مع هذا الانفعال السريع الذى ينتهى بمشاعر الإحباط.

وقد رأى الرئيس أن يتناول الحوار خمسة موضوعات أولها الديمقراطية ثم المشكلة السكانية وحماية القيم وسيادة القانون، وتنمية الموارد البشرية والعدالة الاجتماعية.

أما عن الديمقراطية فلا يمكن أن نتجاهل الماضى، أو نبدأ من فراغ ولايمكن أن نتجاهل أننا أصحاب تجارب ديمقراطية قديمة تعود إلى بداية القرن، وقد لا تكون دائما ديمقراطية ناضجة، ولكنها مثل محاولات الطفل الذى يتعلم المشى تهاهم فى تعلمه. وعلينا أن نقف أمام تجاربنا لنحاول تقييمها فى ضوء معرفتنا بملابسات كل تجربة ويكفى لهذا الحوار أن يضع أقدامنا على بداية الطريق السليم فى مسيرة الديمقراطية فنكون قد فتحنا الباب أمام المصالحة الوطنية وهى هدف رئيسى لأن الديمقراطية هى الترجمة الأمينة لسلامة أى مجتمع بشرى فهى حق الشعب فى اختيار من يحكمه، وقبول الاحتكام لرأى الشعب والنزول عليه، وهو حق أساسى، بل هو الحق الأصيل للإنسان الذى يستحق معه اسمه. إلا أن المشكلة أن هذا الحق الذى نسميه الديمقراطية موضع خلاف كبير، ويكاد يتعذر الاتفاق على تحديد مفهومه وأسلوبه، فقد يتكلم اثنان عن الديمقراطية ثم تكتشف فى النهاية أن كلا منهما يتحدث عن شىء مختلف. كل إنسان يدعى إنه ينتمى إلى معسكر الديمقراطية حتى الانقلابات القائمة على القوة الغاشمة تأتى باسم الديمقراطية.

وعلينا أن نعترف بأننا لن نصل مهما حاولنا إلى تعريف واحد للديمقراطية؛ ربما لأن الديمقراطية نفسها ليست شيئا واحدا فى كل زمان ومكان ولكنها تختلف باختلاف التربة التى تنبت فيها كما أن العمل السياسى ليس عملا مجردا يجرى فى عزلة بل هو حركة اجتماعية ومن ثم لا يمكن فصل السياسة عن حركة المجتمع أو عن الأوضاع الاقتصادية. وكل نظام اقتصادى يتطلب أسلوبا معينا من العمل السياسى فحيثما يتمتع الاقتصاد بحرية كاملة يتجه العمل السياسى إلى الحرية الكاملة، وعندما توضع ضوابط على الاقتصاد بمعرفة الدولة فلابد أن تطفو هذه الضوابط كقيود على العمل السياسى، وعندما يصبح الاقتصاد كله فى يد الدولة تصبح القيود السياسية ثقيلة وغليظة. وعلاوة على هذا الارتباط بين الاقتصاد والسياسة فهناك روابط أخرى بين العمل السياسى وطبيعة المجتمع وتقاليده ووعيه ومدى تمتعه بحقوقه المدنية الأساسية. هناك فرق فى الممارسة السياسية بين مجتمع يتمتع فيه الفرد بحرياته الفردية وحقوقه المدنية كاملة وبين مجتمع لا يشغل نفسه كثيرا بهذه الحريات والحقوق. فإذا بدأنا بالفرد وكفلنا له حقوقه فقد نصل إلى مستوى رفيع للعمل السياسى، أما الجماعة التى لا تتمتع بحقوقها كأفراد فلن أستطيع أن ألبسها ثوبا ديمقراطيا صادقا. وعلى المجتمع أن يدرك حقيقته وذاتيته حتى يتبين النظام الديمقراطى الذى يلائم هذا المجتمع. إن الديمقراطية هدف عظيم ولكن أسوأ ما فى الأمر أن تتحول الديمقراطية إلى مطية لأهداف وأغراض شخصية سواء بخداع الشعوب غير الواعية، أو بالقوة الغاشمة، أو بالمال عندما يتحول إلى قوة أقوى من الدولة فيستولى عليها

ويسيرها حسب مصالحه. وقد أصبح الدور المتعاظم لقوة المال مثار قلق. فالعمل السياسى فى هذا العصر المعقد قد أصبح عملا يكلف أموالا هائلة للقيام بأعباء العمل الحزبى وشن الحملات الانتخابية ومن ثم لم يعد الانتخاب مؤديا دائما إلى اختيار أصلح العناصر وأجدرها بالثقة.

وفى غلواء المشاحنات التى لا تنتهى باسم الديمقراطية علينا أن نتفهم النموذج الديمقراطى الذى يلائمنا دون أن نقع فى حبائل الرومانسية والمثالية. ففى العالم الثالث لا نتوقع أن تقوم الديمقراطية بنفس الملامح التى هى عليها فى عالم آخر مارس الحرية وقتا طويلا وانتشل نفسه من هوة الفقر بالعلم والصناعة والعمل ومن ثم حظيت الدولة فى العالم الثالث بقدر أكبر من حرية التصرف وهو شىء مع الأسف له ثمن على المجتمعات الناشئة أن تدفعه. ويقوم هذا الواقع الأليم على معادلة رهيبة هى الخشية من أن يجتمع ضعف الدولة مع قوة الجماهير التى تعانى وتكابد، أى أن يجتمع فقر القوة مع قوة الفقر، فلا يكون أمل فى أن تتحقق أى حرية أو ديمقراطية. ولعلنا بذلك ندرك أننا لا نستطيع فى مجتمعاتنا الراهنة أن نستعير الصورة الأخيرة التى بلغها مجتمع ديمقراطى لنلبسها مجتمعا آخر. إن من يبحث عن الديمقراطية مُطَالَبٌ بالسير فى طريق التحرر من الجهل والتحرر من الفقر والتحرر من الخوف؛ وهو طريق يؤدى فى النهاية إلى ديمقراطية أفضل.

وعلينا ألاَّ ننسى أن المبادئ وحدها والخطط والبرامج وحدها مهما كانت رائعة ومتألقة ليست هى لب الديمقراطية إذ إن العبرة باختيار من يقف وراءها ومدى جدارتهم بحملها. ولذلك فعندما تضع الشعوب أحيانا

ثقتها فيمن لا يستحق فلابد أن يتاح لها حق التعبير؛ وأن تجد بديلا، أى أنه بغير نظام حزبى لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، فالأحزاب تعطى للشعب حق الاختيار والمفاضلة وتعطيه البديل الجاهز إذا رأى رؤية جديدة. وحقيقة هناك طاقات تهدر فى التأييد والتجريح والاتهامات المتبادلة وإثارة الأحقاد والضغائن وكأنما هناك فريق دائما على حق والآخرون على باطل ولا خطر فى ذلك لأن أى مجتمع حى لابد أن يكرس حق الاختلاف ولابد أن تحترم الخلافات الفكرية ولسنا نطلب من الجميع أن يكونوا شيئا واحدا وفكرا واحدا فالمجتمع الميت فقط هو مجتمع الفكر الواحد وإذا انكمشت كل التيارات الفكرية فى فكر واحد فهذا دليل على وجود خطأ ما وخطر ما.

والمشكلة السكانية من بين الموضوعات التى حظيت باهتمام كبير، والتى اختلفت فيها الآراء - رغم ذلك - اختلافا جذريا، فهى ليست تحديد نسل أو تنظيم أسرة فحسب فالسكان أولا قوى بشرية، هذه القوة لها كم معين وكيف معين، وعندما يصبح الكيف على أعلى المستويات من الكفاءة والمقدرة يصبح الكم فى خانة الكسب لا خانة الخسارة. كما أن السكان ليسوا عددا فقط ولكنْ توزيعٌ مناسبٌ على أرض الوطن. وكانت سيناء وقت الدعوة إلى مؤتمر «مصر الغد» قد أوشكت أن تعود بكاملها إلى أحضان الوطن الأم. ولاحت سيناء كأفق جديد لحل معظم مشاكلنا بما فيها المشكلة السكانية، وكان الأمل أن تكون سيناء هى المجتمع الجديد وهى التى ستعفينا من التخمة السكانية، وتستقطب طاقات الشباب الحائرة البائرة، وكنا نتساءل أليس غريبا أن إسرائيل تُعَمِّر سيناء ونحن

صحاب البلد لا نستطيع أن نعمرها؟ إسرائيل توطن الغرباء فى سيناء كيف لا نستطيع أن نوطن المصريين فى وطنهم؟

وكانت قضية العدالة الاجتماعية واردة على جدول أعمال الحوار، لم نذكر بالذات أنها الاشتراكية، رغم أن البعض يراهما مترادفين، والمسألة ننا مع الأسف مغرمون «باللافتات» نرفع «اللافتة» ونرتمى تحتها سنين سنين وهو نوع من العجز الفكرى، أن نبدأ بناء أى بلد يرفع «لافتة» ثم صر عليها، والبعض يرى أن نحدد مواقفنا الفكرية مقدما وينسى البعض ن الذين حددوا مواقفهم بدأوا يتغيرون. وحتى قبل زلزال الاتحاد لسوفيتى كانت الصين وبعض دول شرق أوروبا قد بدأت تأخذ ببعض ملامح من الأسلوب الرأسمالى فى التنمية، والدول الرأسمالية من جهتها اكتشفت يوما بعد يوم أنها لا تستطيع الاستمرار برأسمالية شمطاء لا تحمل ملامح إنسانية. فلماذا أبدأ أنا حيث ترك الآخرون لابد أن يكون لدينا المقدرة على أن نجد ما يلائمنا دون التزام بالارتماء تحت أى «لافتة»، وإذا كانت الاشتراكية لنا معها تجربة تمت باسمها وأصبح للكلمة معان وإسقاطات لا يرضى عنها البعض فلماذا لا أتجه إلى الهدف مباشرة وهو العدالة الاجتماعية؟ وهو هدف لا يمكن التخلى عنه فى إطار أى سياسة اقتصادية يستحيل أن تستغنى عن المضمون الاجتماعى، ولا عن الضمانات الاجتماعية، وكل نظام اقتصادى بدون عدالة اجتماعية أو بُعْد اجتماعى سوف يحرق نفسه ويتحول إلى حلبة لمصارعة الثيران.

ثم كان هناك ما أسميناه قضية حماية القيم وسيادة القانون. والقيم هى المحاور التى تدور عليها حضارة المجتمع وتعكس دينه وأخلاقياته

ومشاعره. إن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والقيم التي تسوده وتقوده، يجب أن تكون واضحة فى أذهان القادة والمسئولين، وأن تكون على خلاف الجزئيات التى تستطيع الانتظار - قاعدة صلبة لكل سياسة للدولة وهى مقدمة ضرورية للسعى إلى بث هذه المقومات والقيم بكل وسائل التربية والقيادة لتساهم فى صنع المعدل العام للشخصية المبتغاة فى هذا المجتمع.

وكل أداة تربوية مسئولة عن القيام بواجبها فى بث هذه القيم والمقومات. ومن ثم فى إحداث التماسك الاجتماعى عن طريق ما تتركه بالمواطن من طابع يحقق التآلف بينه وبين المجتمع ويربطه بخطوطه العامة. ولكن أخطر المسئوليات هى إحداث التنسيق بين هذه الأدوات التربوية المختلفة، لكى تعمل فى توافق وانسجام يسهل مهمتها من ناحية، ويجنب المجتمع من ناحية أخرى ذلك «النشاز» الذى يُوقِعُ المواطنين فى حيرة من أمرهم فتختلط لديهم المعايير ولا يعودون يتعرفون على الطريق.

ولا شك فى أن قيمة الإيمان بالله هى القيمة الأساسية دون أن يتعرض الحوار لأى جدل دينى، والإيمان أساس للعمل الاجتماعى وتفجير طاقات الإنسان وحفز الإنسان إلى العمل من أجل مستقبله. العمل عن إيمان هو الكفيل بحل الكثير من المشاكل، وهناك البعض عقلانيون جدا، ولابد أن يحظى الجميع بالاحترام ولكن الإيمان قيمة كبرى تربط الناس بعضهم ببعض وتحمى قيمهم الأخرى والإيمان أقوى من القانون لأنه يضيء

لإنسان من الداخل إذ لا تكفى إضاءة الشوارع لمنع اللصوص. ولكن هناك شىء هام أن نعى الفرق بين السعى إلى تعميق الإيمان وبين أن أترك عناصر مريضة تحول الشعب إلى فرق من الدراويش وهى ولا شك حركة عدوانية تصدر إلينا لزرع السلبية وتحطيم قوانا البشرية وإقعادها عن المشاركة فى السياق والسباق العالمى.

وهناك قيم جماهيرية لا غنى عن استتبابها للتحرك الجماهيرى للالتقاء بالدولة فى طريق العمل الإنتاجى المستمر. ونبذ الترف والبذخ قيمة جماهيرية، لأن الجماهير لا تعرف الترف، ومن ثم كان الترف - حتى للقادر عليه - تجنيا على الشعب الذى يعانى ويكافح من أجل خبزه اليومى. فرق كبير بين مجتمع الرفاهية ومجتمع الترف، لابد أن يكون واضحا للمواطنين حاكمين ومحكومين.

ولعل من أخطر القيم تلك القيمة المرتبطة بشعور المواطن بالأمن والأمان فى مجتمعه وأن هناك قانونا له سيادة على الكافة يحمى المصالح المشروعة ويحتكم إليه عند الاختلاف.

والحديث عن سيادة القانون يفتح الباب للتساؤل، عن أى قانون تكون له السيادة؟ إذ لابد أن يكون القانون معبرا عن واقع المجتمع ومعتقداته ومشاعره. القانون الذى يعبر عن المصالح الحقيقية فى المجتمع، والذى يتطور مع هذه المصالح، ويكرس حقوق الإنسان، والذى تسنه أداة تشريعية معبرة عن الإرادة الحقيقية لجموع المواطنين، والذى يطبق بروح العدالة والنزاهة، ولا يفرق بين المواطنين. هو القانون السيد والأقرب إلى

إحداث الضبط الاجتماعى المنشود. ولابد من التأكيد فى هذا المجال على ما ينص عليه الدستور القائم من أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع حيث تكون التشريعات محققة لحكمة الشريعة وقدرتها على مواجهة تغير الظروف فى الزمان والمكان.

وربما لا تكون القوانين فى مصر بصفة عامة قاصرة، ولكن المشكلة الأساسية لدينا تكمن فى تطبيق القانون، أو بالأحرى فى الأذرع التنفيذية فى الدولة كالشرطى ومأمور الضرائب ورجل القضاء ورجل النيابة فهم وغيرهم صورة الدولة وصورة القانون كما يطبق فى الواقع، وللأسف فكل ما يلم بالمجتمع من أوجاع ويصيبه من أدواء يؤثر على الأذرع التنفيذية للدولة.

وهكذا كان مقدرا أن يمضى الحوار الوطنى الكبير مستقبلا الغد ولا ينظر إلى الخلف ليحاكم الماضى، مؤمنا بأن الزمن يمضى قدما ولا يعود إلى الوراء. كما أن كل قطرة ماء فى النهر تمر ولا تعود أبدا وتلك سُنة الحياة. ومع الاعتراف بأن الماضى كان يبدو أجمل دائما فإنه من المستحيل أن نرتدى الثوب القديم من جديد وإن ظل شيئا نعود إليه بالذكرى والعبرة والاعتبار، لا أن نهاجر إليه ونقطع بذلك سلسلة التاريخ التى لن تنقطع أبدا.

ولا شك أن شعب مصر قادر على إدارة حوار حضارى من أجل مستقبله بروح علمية وطنية موسوعية، وغنى عن البيان أنه لن يكون هذا نهاية المطاف فلن يتوقف الجدل والحوار طالما هناك مجتمع يتحرك.

سوف يبقى هناك مناهضون وأقلية متشككة وأقلية تحركها أحقاد شخصية وأقلية لا ترضى عن شيء أبدا، وأقلية مُضلِّلة أو مُضلَّلة وأقلية مغرضة وأقلية طامعة، بل وطائفة مثالية مخلصة تقيس كل شيء على مثال بعيد المنال بعيد عن الواقعية ولا غضاضة في كل ذلك طالما هناك غلبية واضحة ناضجة وصادقة.

وبانتهاء هذا الحوار الكبير نكون قد حددنا إلى حد بعيد آفاق المستقبل ووضعنا حدا للتيه الذى ندور فيه والغشاوات التى أحاطتنا من كل جانب وألقينا المزيد من الضوء على مسارنا الاجتماعى وتوجهاتنا ومعالم الإطارات التى لا غنى عنها فى عملية بناء المجتمع ثم سيكون هذا غذاء طبيعيا لحركات القيادة الفكرية والتعليم والإعلام والثقافة وكلها حركات تفتقر إلى المضمون والجلاء.

لقد كان الأمل فى هذا الحوار أن يجرى قوميا لا حزبيا، بحثا عن طرف الخيط ونقطة البدء. لقد غابت عنا نقطة البدء طويلا وأورثتنا الحيرة وأضاعت من أقدامنا الطريق طويلا. العالم يعرف ما يريد ويتقدم إليه بخطى واسعة ونحن نتردد ولا نكاد نعرف مواطئ أقدامنا. متى إذن نبدأ؟

وغنى عن البيان أن نقول إن هذا الحوار لم يقدر له أن يتحقق، فإنه فى مثل هذه الأمور الحيوية الدقيقة يكون أهم عامل هو التوقيت الملائم ولعله مضى وانقضى أو لعله لم يأت بعد.

وبقيت كلمة

الكون بكامله مبنى على الحركة وليس فى الكون شىء ساكن. يصدق هذا على كل شىء فالحركة هى الحياة ومن لا يتحرك يَمُتْ. وبالتالى فإن كل من ينادى بالجمود عدو للحياة. والمجتمع الذى يأبى الحركة ويبارك الركود تدوسه الأقدام وسرعان ما يتحول إلى مستنقع آسن عفن.

فإذا كان لهذه الصفحات من هدف فهو نفض التواكل ورفض التنطع والدعوة إلى إجالة الفكر فى حكمة الخالق فى تحريك كل هذه المخلوقات فى الأرض والسماء.

ونحن فى مصر؟

يحضرنا هنا قول شاعر:

تحرك أبا الهول
هذا زمان
تحرك ما فيه
حتى الحجر

فهرس

فاتحة الكتاب ٧

الباب الأول.. الفجوات..... ١١

فجوة التصديق ١٣

فجوة المعرفة ٢٦

فجوة القانون..... ٤٠

الباب الثانى.. مثلث الرعب..... ٥٢

الإرهاب ٥٣

الجريمة ٧٤

المخدرات ٨٧

الباب الثالث.. أين نحن..... ٩٥

أين العالم..... ٩٦

أين الإنسان..... ١١٠

أين نحن ١٢٥

الباب الرابع.. مصر الغد ١٤٩

العدد القادم

الإسلام وضرورة التغيير

دكتور محمد عمارة

صدر حديثًا

للدكتور شوقى ضيف

القسم فى القرآن الكريم

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

رقم الإيداع	٢٠٠١/١١٠١٣
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6182-3

١/٢٠٠١/٤٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

قضية القضايا .. هى مصر . وشغلنا الشاغل أن نضع علامات على الطريق تؤمن المسيرة إلى مصر الغد . وهناك قضايا ظاهرية تستأثر بالاهتمام لا يمكن التقليل من خطورتها .. وفى مقدمتها الاقتصاد . لكن تبقى هناك قضايا أخرى كامنة ذات تأثير بليغ فى كيان المجتمع . مثل « الفجوات » !! فجوة التصديق بين الحاكم والمحكوم وفجوة المعرفة وفجوة القانون .. وكذلك مثلث الرعب وهو الإرهاب وتفشى الجريمة والمخدرات .

إننا فى هذا الكتاب - وبقلم هذا العالم الجليل - نحاول أن نتبين مواطئ أقدامنا وطريقنا إلى المستقبل .. إلى مصر الغد .

دار المعارف

٤٠٧٢٥١/٠١